

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

عناصر التحويل التوكيدي في النص القرآني في ضوء الألسنية الحديثة

إعداد الطالب
ياسر محمد البستنجي

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في الدراسات اللغوية/ قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2014

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة وهي تُطيفُ بي تحثّني على طلب العلم

إلى أمي التي زَوَتْ عنها الحياةُ وجه بشاشتها فاصطبرت عليها

إلى أختي وأخويّ الذين تقاسمت معهم الألم والهمّ وشيئا من الفرح

إلى رفيقة العمر التي ما فتئت تلحُّ عليّ لأكمل طريق النجاح

إلى فلذتي كبدي "ديالا" و "محمد إسلام"

إلى الشهداء الذين سالت دماؤهم زكية في سبيل الحريّة

إلى كلّ الزملاء الذين حفزوني لمزيد من الإنجاز

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل.

ياسر محمد البستنجي

الشكر والتقدير

أتقدّم بوافر الشكر إلى شيخي المفضال الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، الذي غمرني بلطفه ورعايته واهتمامه منذ تفضّله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وليس انتهاء بالملاحظات القيّمة التي كان يبديها في سبيل الارتقاء بمستوى الرسالة، فقد فتح لي قلبه وعقله، قبل أن يفتح أبواب مكتبه؛ لأنهل من بحر علمه الزاخر، وتفضّل عليّ بثمرة علمه، وخلاصة تجرِبته الطويلة في ميدان المعرفة، فأسأل الله أن يجزيه عنّي خير الجزاء.

وأتوجّه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى الجهد الذي بذلوه في قراءتها، على أن تكون ملاحظاتهم التي يبدونها محطّ الرّعاية والاهتمام.

وأتقدّم بالشكر كذلك لأساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية الذين تتلمذتُ عليهم في دراستي الجامعية الأولى والعليا، وأخصُّ بالذكر الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي، والدكتور عادل بقاعين، اللذين كانا يستشرفان بريق الطموح في عينيّ، فأغرياني بالبحث وطلب العلم، فلهما منّي كل الوفاء.

ياسر محمد البستنجي

فهرس المحتويات

الملخص

عناصر التحويل التوكيدي في النص القرآني في ضوء الألسنية الحديثة

ياسر محمد البستنجي

جامعة مؤتة، 2014

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التحوّل الدلالي الناتج عن عناصر التحويل التوكيدي بأنواعها المختلفة في النص القرآني في ضوء علم اللغة المعاصر، فحاولت أن تربط بين الجانب التركيبي والجانب الدلالي في دراسة أسلوب التوكيد، وقد استندت هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد المادة من مصدرها الرئيس وهو القرآن الكريم، ثم تصنيف عناصر التحويل التوكيدي المختلفة وتحليلها.

جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول، تضمّن الفصل الأول وهو التمهيد مدخلا للنظرية التوليدية التحويلية، وتوضيحا لبعض المرتكزات التي تقوم عليها، كما تضمّن توضيحا لمفهوم التوكيد وأهميته في اللغة، وتحدّث الفصل الثاني عن التحويل بالتوكيد التابع بنوعيه: اللفظي والمعنوي، وتناول الفصل الثالث التحويل بمكمّلات العملية الإسنادية (الفضلات)، وهي العناصر الزائدة على المسند والمسند إليه في التركيب الإسنادي، وعالج الفصل الرابع التحويل بالرتبة، فتبيّن أن تقديم بعض أجزاء التركيب على بعضها يفيد غرض التوكيد، أما الفصل الخامس فقد عرض للتحويل بالزيادة، فقُسّمت الأدوات إلى مؤكدات للجملة الاسمية وأخرى للجملة الفعلية، ونوع آخر يؤكّد كلتا الجملتين، وناقش هذا الفصل كذلك قضيّة وقوع الزائد في القرآن الكريم بين مؤيد ومعارض، وخَلُص إلى إثبات الزيادة في القرآن الكريم على نحوٍ مفيدٍ للتوكيد. ثم ختمت الدراسة بأهم النتائج التي توصلت إليها.

Abstract

The transformational elements of emphasis in the holy Quran in the light of modern linguistics

Yasser Mohammad Bostanji

Mu'tah University, 2014

This study aimed to showing the semantic transformation of emphatic transformational elements and their different types in Quran verses in the light of modern linguistics .The study also linked between structural and semantic aspects in studying the emphasis. This study was based on the analysis –descriptive approach which is mainly based on The Holy Quran. This theses consist of five chapters. The first chapter came as preface. The second chapter sheds lights on transformation by emphasis with its two types : Diaphora and abstract emphasis . The third chapter ,on the other hand , shows the transformation by complementary predicable process , redundant elements of predicable (Al musnad / Musnad elayh). The fourth chapter tackles transformation according to the position in the sense that it has been shown that the pre-movement of some parts of structure is done for the sake of emphasis .The fifth chapter explains the transformation by the addition that the emphasis articles were divided into certain types: emphatic articles for the nominal sentence and the emphatic articles for verbal sentence. Another type of articles was found to emphasize both clause types. In addition to this , this chapter discussed the arguments for and against the redundant element in Quran and so there has been evidence that redundancy in Quran is useful for emphasis.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأتمّ الصلاة وأفضل التسليم على سيدنا محمد –صلى الله عليه وسلم-، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم المعاد، أما بعدُ:

فهذه دراسة في لغة القرآن الكريم، اللغة الخالدة إلى يوم الدين، تلك اللغة التي حفظها الله تعالى بحفظه للقرآن الكريم، فهي وعاؤه ومادته الأساس، فمن حروف هذه اللغة صِيْغت كلماته المعجزة، وعباراته الرّائقة، فكان نظمهُ محطّ إعجاب الجاحد الذي ينكره، إلى جانب المؤمن به.

لقد سيطر عليّ منذ المرحلة الأولى لدراستي الجامعية ولعُ البحث في هذا الكتاب المعجز ببلاغته، فعكفتُ على النظر في آياته، أشرح معانيها، وأقف على أسباب نزولها، ثم إذا تمّ المعنى لديّ انطلقتُ أبحثُ في بيان ذلك الأسلوب القرآني الرّاقي، وبلاغته التي فاقت كل بلاغة، فإذا انتهيت من ذلك أخذتُ أبحثُ في نحوه وصرفه، فاستهواني البحث في هذا الكتاب العظيم، بل كان شغلي الشاغل الذي كنت أقدّمه على كل اهتمام، فما كان ألذّ البحث فيه! وكم كانت سعادتي كبيرة إذْ كان التخصص في دراسة بعض جوانبه المضيئة، فجاءت هذه الدراسة.

وهذا البحث الموسوم بـ "عناصر التحويل التوكيدي في النص القرآني في ضوء الألسنية الحديثة"، جاء ليكون رافداً يصبُّ في مَعينِ الدّراسات التي تبحث في القرآن الكريم، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن التحوّل الدّلالي الناتج عن عناصر التحويل التوكيدي بأنواعها المختلفة في النصّ القرآني في ضوء علم اللغة المعاصر، وبالتحديد النظرية التوليدية التحويليّة.

وتأتي أهمية الدراسة من أنها حاولت أن تربط بين الجانب التركيبي والجانب الدلالي في دراسة أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، إذْ جرت العادة أن يقسّم النحاة العرب موضوع التوكيد إلى قسمين: يخضعُ أوّلهما لمستوى التركيب اللغوي المتعلّق بأثر بعض أنماط التوكيد في المعنى، وثانيهما: المستوى التحليلي التقعيدي المتعلق بتصنيف التوكيد ضمن التوابع، فكان النحاة يفصلون بين الدور التركيبي والدلالي،

وتأتي هذه الدراسة لتجمع بين الجانبين ضمن عناصر التحويل في النظرية التوليدية التحويليّة.

أما المنهجية التي اعتمدتها الدراسة فقد استندت إلى المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد المادة من مصدرها وهو القرآن الكريم، ثم تصنيف عناصر التحويل التوكيدي المختلفة وتحليلها، مع بيان الدلالة الجديدة التي اكتسبتها الجملة التحويلية بفعل عناصر التحويل، وذلك بالاستعانة بكتب النحو والتفسير والبلاغة.

وجاءت هذه الدراسة في خمسة فصول: ألقى الفصل الأول الضوء على النظرية التوليدية التحويلية، فقمنا بتوضيح بعض المرتكزات التي تقوم عليها النظرية كالفطرة اللغوية، والكفاية اللغوية، والأداء، والبنى السطحية والعميقة، وبينّا الكيفيّة التي يتم بها الانتقال بالفكرة الموجودة في الذهن إلى صورة لفظية منطوقة في الواقع المادي عبر مرورها بالقوانين التحويلية، ثم توقفنا عند المكونات الرئيسة لنظام القواعد التوليدية كما يراها تشومسكي، ثمّ بينا طرقه في تحليل الجمل في ضوء هذه النظرية، فاخترنا منها طريقة التشجير؛ لتكون وسيلة لتوضيح التغيّرات التي تطرأ على الجملة التوليدية، فتنقلها إلى جملية تحويلية ذات دلالة جديدة.

وتناولنا في هذا الفصل كذلك مفهوم التوكيد في اللغة والاصطلاح، ثمّ وضحنا أهمية هذا الأسلوب في أداء المعاني التي يريدها المتكلّم، ومدى عناية اللغة واحتفالها به، ثمّ بينّا الطريقة التي تناول فيها كلٌّ من النّحاة والبلاغيين هذا الأسلوب اللغوي، إذ وجّه النحاة اهتمامهم إلى الصناعة اللفظية على حساب المعنى، فقصروا دراستهم على التوكيد التابع الذي تكون فيه الحركة الإعرابية هي الأساس، فأهملوا بذلك التوكيد اللغوي.

وإذا نظرنا صوب أهل البلاغة وجدناهم يهتمّون بالمعنى أكثر من اهتمامهم بالشكل الإعرابي، فدرسوا التوكيد في باب الخبر، وجعلوه في ثلاثة أضرب: الابتدائي الذي يكون فيه المخاطب خالي الذهن فيُلقى إليه الخبر دون مؤكدّات، والطلبي الذي يكون فيه المخاطب شاكّاً متردداً في قبول الخبر، فيُلقى الخبر إليه بمؤكدّ واحد، والضرب الإنكاري إذ يكون المخاطب منكراً فيُلقى إليه الخبر بمؤكدّين فأكثر، وكلما زاد في إنكاره زيد له في المؤكّدات.

أما الفصل الثاني فقد قصرناه على دراسة التحويل بالتوكيد التابع بنوعيه: اللفظي والمعنوي، فاتّضح أن مفهوم التوكيد اللفظي هو: تكريرٌ للأول بلفظه أو بمرادفه، ونبّهنا على أنْ ليسَ كلُّ تكريرٍ توكيداً، وإنّما يكون التكريرُ للتوكيد إذا كان للمعنى نفسه، ثمّ عرضنا الفائدة التي ترتجى من هذا التكرير وهي تقريرُ المؤكّد وما علق به في نفس السامع، وتمكينه في قلبه، ثمّ فصَّلنا القول في صور التوكيد اللفظي، فعرضنا للتوكيد بتكرير الحرف، والاسم، والجملة، وشبه الجملة، وخَصَصْنا توكيد الضمير ببابٍ منفصلٍ، لِما وجدنا فيه من الاختلاف بين القدماء والمحدثين، وخالفنا رأي القدماء في أنّ الضمير لا يؤكّد بالظاهر مطلقاً، وخالفناهم كذلك في أنّ الظاهر لا يؤكد بالضمير، فرأينا أن الضمير والظاهر يؤكّد كلٌّ منهما الآخر، ذلك أن الضمير هو الظاهر نفسه، اعتماداً على ما وجدناه في الشعر والنثر والقرآن من الشواهد على ذلك.

وجعلنا الباب الثاني من هذا الفصل للحديث عن التوكيد المعنوي، فوقفنا على مفهومه عند النحاة، وهو تكرير اللفظ الأول بمعناه، وقُسِّمت ألفاظه إلى ألفاظ خاصة بالإحاطة والشمول نحو: كل، وكلا، وكلتا، وأجمع، وجميع، وتوابعها، وألفاظ للتثبيت والتمكين، نحو: النفس والعين، فاتّضحت الفائدة من التوكيد المعنوي بأنها دفع التوهم والشك عن ذات المتبوع، وعن إفادة التعميم والشمول.

أما الفصل الثالث فتناول التحويل بمكمّلات العملية الإسنادية، وهي العناصر الزائدة على المسند والمسند إليه في التركيب الإسنادي مثل: المفعول المطلق، والحال، والنعت، والظرف، والبدل، والتمييز، فعلى الرّغم من أنّ هذه الأشكال اللغوية تُعدّ عناصر زائدة في التركيب الإسنادي، إلا أنها ضروريّة في السياق الذي تردُ فيه، فرأينا كيف وظّف القرآن هذه المكمّلات لإفادة معنى التوكيد، واتّضح كيف فارقت هذه المكمّلات المعاني التي وجدت لها أصلاً لتصبح عناصر تحويليّة في التركيب.

وتحدّث الفصل الرابع عن التحويل بالرتبة، فاتّضح كيف أنّ الخروج بجزءٍ من التركيب وتقديمه على الأجزاء الأخرى، يؤدي بالجملة إلى أن تصبح جملة تحويلية تفيد غرض التوكيد، وتناولنا في القسم الأول من هذا الفصل رتبة المسند إليه، ورأينا رأي الكوفة في جواز تقدّم الفاعل على فعله، ثمّ جاء القسم الثاني خاصاً برتبة المسند، فأشرنا إلى المواطن التي يتقدّم فيها الخبر جوازاً على المبتدأ للتوكيد، ولم نتطرق

لمظاهر التقدّم الوجوبي؛ وذلك لأنها نمطٌ أصيل سارت عليه العربية، ولم يكن لغرض التوكيد، ثم تحدّثنا في القسم الأخير من هذا الفصل عن رتبة الفضلات الزائدة على المسند والمسند إليه، وبيّنا أنّ تقدّمها على متعلّقاتها كان للغرض السابق نفسه.

أما الفصل الخامس من هذه الدراسة فعالج موضوع التحويل بالزيادة، إذ انطلقنا من القاعدة المشهورة إنّ كل زيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى، لنجدَ أنّ تلك الأدوات التي دخلت التركيب عناصر زيادة كانت عناصر تحويل، منها ما كان مختصاً بالدخول على الجملة الاسمية، نحو: إنّ، وأنّ، وكأنّ، وكأنْ، ولكنّ، ولكنْ، وأمّا، ولا النافية للجنس، وضمير الفصل، وأل التعريف، ومنها ما كان مختصّاً بتوكيد الجملة الفعلية، نحو: نوني التوكيد، والسين، وسوف، ولن، وقد، ومنها ما لم يكن مختصّاً بأيٍّ منهما فدخلت على الجملتين معاً، نحو: لام التوكيد، وألا، وإنّما، وبل.

ثمّ عرضنا في هذا الفصل لقضية التوكيد بحروف الزيادة، أو ما يسمّيه النحاة القدماء بـ (حروف الصلة)، وفصّلنا القول في وقوع الزائد في القرآن الكريم بين مؤيّد لوقوعه ومعارض له، وخلصنا إلى أنّ الزّائد لا يُحمل على الحرف الذي يكون دخوله كخروجه في الكلام، وأن وجوده في السياق كعدمه، بل إنّه ذلك الحرف الذي يُفيد في سياقه معنىً لا يكون بخروجه منه، فالدّهماءُ من العلماء والفقهاء والمفسّرين على إثبات الصلات في القرآن الكريم، وقد وُجد ذلك على وجهٍ لا يَسَعُنا إنكاره فذكر كثيراً.

وقد أفادت هذه الدراسة من عددٍ كبير من المصادر التراثية، ففي المعالجات النحوية أفادت هذه الدراسة من كتب أهمها: الكتاب لسيبوية، والمقتضب للمبّرد، والخصائص، واللّمع، وسرّ صناعة الإعراب لابن جني، والمفصّل للزمخشري، وشرح المفصّل لابن يعيش، والمغني وشذور الذهب وأوضح المسالك لابن هشام، والبرهان للزركشي، وهمع الهوامع والمزهر للسيوطي، وغيرها من أمّات الكتب في النحو.

أما في مجال التفسير فقد اعتمدت الدراسة على الكشاف للزمخشري، والمحرّر الوجيز لابن عطية، والتفسير الكبير للرازي، والبحر المحيط للأندلسي، والدرّ المصون للحلبي، وغيرها، أما الكتب الحديثة التي استعانت بها الدراسة فنذكر منها: أسلوب التوكيد، وفي التحليل اللغوي، وفي نحو اللغة وتراكيبها لخليل عمايرة، وكتب ميشال زكريا في الألسنية الحديثة، والنحو الوافي لعبّاس حسن، وجامع الدروس العربية

للغلاييني، ومعاني النحو والجملة العربية للسامرائي، واللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسّان، وفي النحو العربي للمخزومي وغيرها.

أما الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التوكيد فنذكر منها:

1. دراسة (قدّاره، 1978م) بعنوان التوكيد في القرآن الكريم.
2. دراسة (السعيد، 1990م) بعنوان ظاهرة التوكيد في العربية.
3. دراسة (عبيزة، 2009م) بعنوان دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم.

والفرق بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة، أنها حاولت أن تربط بين المستوى التركيبي والمستوى الدلالي في دراسة أسلوب التوكيد، في حين عالجت الدراسات السابقة كل مستوى منفصلاً عن الآخر.

هذا، وما كان من صوابٍ فمن الله، وما كان من خطأ فمن الشيطان ومن نفسي، وحَسْبي أني اجتهدتُ وأبتغي من الله أجر اجتهادي، فلله الحمدُ من قبل ومن بعد، هو ربي، إليه أنبتُ، وعليه توكّلت، وإليه المصير.

التمهيد

مدخل إلى النظريّة التوليديّة التحويليّة

منذ سنة 1957م، أي منذ أن نشر تشومسكي كتابه (البنى النحوية) أو (البنى التركيبيّة) (Syntactic Structure)، أصبح زعيماً للمدرسة اللغويّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة، فقد أقدم على نقد مدرسة (بلومفيلد) بخاصة نقداً قويّاً انصبّ على أهم الأسس التي تقوم عليها، وإن كان جلّ نقده ينصبُّ على الجوانب السلوكيّة في نظرية (بلومفيلد)، وفي آراء السلوكي المشهور سِكنز[1].

ومنذ صدور الكتاب توالت الكتب والمؤلفات والتحليلات التي أسهمت في تطوير النظريّة التحويليّة، حتى أصبحت أكثر المدارس اللغويّة أهمية وشهرة في العالم، وقد شهدت النظريّة التحويليّة منذ صدور الكتاب السابق كثيراً من التعديلات من تشومسكي نفسه، ومن علماء آخرين[2].

والمنطلق الأساسي الذي تبدأ منه النظريّة التحويليّة في الخروج على المدرسة التركيبيّة (السلوكيّة) يتمثل في مجال الدراسة التي تُعنى بالظاهرة اللغويّة؛ فقد انطلقت المدرسة التركيبيّة من دراسة اللغة ووصفها، وذلك انسجاماً مع النظرة التجريبيّة في العلوم[3].

أما النظريّة التحويليّة، فقد انطلقت في وصف اللغة ودراستها من الجانب العقلاني، باعتبار اللغة ظاهرة عقلانيّة، فجعلت المجال الأساسي للدراسة اللغويّة هو وصف المعرفة اللغويّة وليس فقط السلوك اللغوي، ومن ثم كانت المدرسة التحويليّة أقرب إلى المنهج العقلاني الذي ساد التفكير العلمي في أوروبا في القرن الثامن عشر[4].

---

(1) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة للنشر، السعوديّة، ط1، 1984م، ص54، 55.

(2) عبابنة، يحيى، علم اللغة المعاصر، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إربد، (د.ط)، 2008م، ص56.

(3) عبابنة، عللم اللغة المعاصر، ص56.

(4) عبابنة، علم اللغة المعاصر، ص56.

يصرِّح تشومسكي بأنّه تأثّر بآراء المدرسة الفلسفيّة العقلانيّة التي سادت القرن السابع عشر، وكان الفيلسوف (ديكارت) من أشهر أعلامها، ولذلك، فقد كانت آراؤه عن طبيعة اللغة عميقة للغاية، ومناقضة تماماً للسطحيّة التي تميّزت بها آراء أسلافه المباشرين[1].

الفطرة اللغوية واكتساب اللغة

إنّ النقطة الرئيسة في نظرية تشومسكي التي قادت تفكيره إلى ما يتبعها من أفكار هي الفطرة اللغويّة في ذهن الإنسان، متّخذاً إيّاها من المقابلة بين الإنسان وغيره من الحيوانات، فالإنسان غير السويّ - فضلاً عن الذكي القادر- يستطيع إنتاج الجمل والتعبير عمّا في نفسه، في حين أنّ أذكى الحيوانات وأكثرها تدرّباً وتقبلاً لما يعلّمها الإنسان، لا تستطيع ذلك[2].

ومما جعل تشومسكي يزداد تمسكاً بهذه الفكرة وتوكيداً لها في نظريته، ما رآهُ في تدرّج الطفل الصغير في الكلام، وفي انتقاله إلى تعلّم اللغة، فالطفل يبدأ في سنّ معينة (السنة أو اثنتين) إنتاج الجمل، وما أنْ يصلَ إلى سنٍّ معينة (السابعة مثلاً)، حتى يكون قادراً على التعبير عمّا في نفسه بعددٍ كبير من الجمل التي لم يكن قد سمعها من قبل، وقادراً أيضاً -إلى حدٍّ معين- على إدراك السليم من الجمل التي يسمعها من غير السليم، ويأتي إلى المدرسة في هذه السن؛ ليتعلم كيف يكتب ويقرأ، وليس كيف يولّد جملاً[3].

من هنا نرى أن تشومسكي يختلف عن السلوكيين في نظرته لاكتساب اللغة، إذ إنّه يعطي العقل دوراً بارزاً في هذه العمليّة، في حين نجد المدرسة التركيبيّة تنظر إلى اللغة على أنها مجموعة من العادات السلوكيّة، التي ترتبط فيها أشكالٌ لغوية معينة باستجابة معيّنة، على أساس من علاقة المثير والاستجابة، وعلى ذلك فإنّ الطفل برأي التركيبين يتعرّض لمجموعة من العادات اللغويّة، حيث يتكرر سماعه لأشكال لغويّة

---

(1) خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (د.ط)، 1978م، ص92.

(2) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص55.

(3) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص55.

مرتبطة بمواقف معينة، فيتركّز اكتساب اللغة عنده على التقليد الميكانيكي المباشر، أي أنّه عبارة عن تقليد وإعادة وتكرار لما سمعه من التعبيرات اللغويّة في المواقف التي اقترنت بها[1].

ونحن نذهب مع تشومسكي في رفض هذه الطريقة التي يكتسب فيها الطفل اللغة، فالواقع العملي لا يؤيّد ذلك، إذ لو كان الأمر كما يقول التركيبيّون لتوقّعنا أن كلّ الناس يتحدثون الجمل نفسها في المواقف المتشابهة، ومعنى ذلك أنّ أحداً منهم لا يستطيع أن يركّب جملة جديدة، ولتوقّعنا أن الطفل سيتحدث كوالديه تماماً، ولن يستطيع إلا أن يردد الجمل التي يسمعها، ولكان بالتالي كالببغاء تماماً[2].

ومما يُعزّز هذا الرأي الذي تبنّته المدرسة التحويليّة في اكتساب الطفل للغة، أنّ هذا الطفل تتكون لديه القدرة على الخلق، أي القدرة على تركيب الجمل المختلفة التي يريدها في الوقت والظرف المناسبين[3]، ولو لم يكن الأمر كذلك، فكيف لنا أن نفسّر استخدام الطفل لبعض الصيغ القياسيّة التي لم يسمعها من قبل، وتركه للصيغة السماعيّة التي تتردد على سمعه، فنجده يؤنّث (أحمر) على (أحمرة) في حين أنه كان يسمعها (حمراء) [4].

الكفاية (Competence) **والأداء** (Performance):

يرى تشومسكي أنّ النظريّة اللغويّة مبدئياً تخصُّ المتكلم والسامع (speaker-hearer) المثالي المنتمي إلى جماعة بشريّة ذات تماثل كلاميّ تام، العارف للغة تلك الجماعة معرفة تامة[5]، وقد أطلق تشومسكي على معرفة المتكلم -السامع بلغته مصطلح الـ(competane) أو الكفاية، وافترض أن هذا المتكلم- السامع لا يكون متأثراً بحدود لا صلة لها بالقواعد كالذاكرة المحدودة، أو تحوّل الانتباه، أو عدم

([1]) عبابنة، علم اللغة المعاصر، ص59.

([2]) عبابنة، علم اللغة المعاصر ، ص60.

([3]) خرما، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة، ص96.

([4]) عبابنة، علم اللغة المعاصر، ص61.

([5]) تشومسكي، نعوم، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى باقر، وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، (د.ط)، (د.ت)، ص27.

المتابعة، أو الأخطاء الكلاميّة (العشوائيّة أو المتواترة) حين يطبق معرفته اللغويّة في مجال الأداء الفعلي، إذ أطلق تشومسكي على استعمال اللغة في مواقف حقيقية مصطلح الـ(performance) أو الأداء[1].

ولا بدّ أن نشير هنا إلى أن تشومسكي قد أخذ بتقسيم سوسير للغة إلى لغة وكلام، وأطلق على الظاهرة الأولى تعبير الـ(competence)، وعلى الثانية تعبير الـ(performance)[2]، فالكلام عملٌ واللغة حدودُ هذا العمل، والكلام سلوكٌ، واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاطٌ، واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة، والكلامُ يُحَسُّ بالسمع نطقاً، وبالبصر كتابةً، واللغة تُفهم بالتأمّل في الكلام، فالذي نقوله أو نكتبُه كلامٌ، والذي نحسُّ به هو اللغة، فالكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً، ولكنّ اللغة لا تكون إلاّ اجتماعيّة[3].

ونشير هنا إلى أنّ الكفاية أمرٌ ينطبعُ عليه الإنسان منذ نعومة أظفاره، وخلال مرحلة اكتسابه للغة، وتكون مرتبطة بقواعد اللغة[4]، تلك القواعد التي تقود عملية التكلّم، فالكفاية ملكة ذاتيّة خاصة بمتكلّم اللغة الذي ترعرع بصورة طبيعيّة في البيئة التي تتكلّمها[5].

ولا تكون الكفاية في امتلاك المتكلّم-السامع القدرة على إنتاج عدد هائل من الجمل من عدد محدود جداً من الفونتيمات الصوتيّة فحسب، بل تتضمن كذلك القدرة على الحكم بصحة الجمل التي يسمعها من وجهة نظرٍ نحويّة تركيبيّة، ثم القدرة على الربط بين الأصوات المنتَجة، وتجميعها في مورفيماتٍ تنتظم في جمل، ثم ربطها

([1]) تشومسكي، جوانب من نظرية النحو ، ص28.

([2]) خرما، أضواء على الدراسات اللغوية، ص93.

([3]) حسان، تمام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006م، ص32.

([4]) زكريا، ميشال، الألسنيّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة (النظريّة الألسنيّة)، المؤسسة الجامعيّة للدراسات، بيروت، ط2، 1986م، ص32.

([5]) زكريا، ميشال، الألسنيّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعيّة للدراسات، بيروت، ط2، 1986م، ص7.

بمعنى لغوي محدّد، وذلك كلّه يتم بعملياتٍ ذهنيّة داخليّة يتم التنسيق بينها بما يسمى (قواعد إنتاج اللغة)[1].

القواعد التحويليّة (Transformational Rules):

اتّضح فيما سبق أن عمليّة اكتساب اللغة لا تتم بالتقليد والمحاكاة -كما يرى السلوكيون- واتّضح أيضاً أن الطفل لا يولد صفحةً بيضاء من حيث طرفا العملية العقلانية وهما الكفاية والأداء، بل هي فطرةٌ ذهنيّة تولد معه، وكلما اكتسب الإنسان ما يملأ به هذه الكليّات الفطريّة ازداد النمو الداخلي التنظيمي للقواعد الكليّة في ذهنه، في جزئيّة منها، وهي تلك المسؤولة عن بناء الجمل وتركيبها مضبوطة بقواعد وقوانين تسمى (القواعد التوليديّة) [2].

والقواعد التوليديّة عند تشومسكي نظام من القوانين التي تُعطي بشكل واضح ومحدد أوصافاً بنيويّة، ومن الواضح أنّ آراء المتكلّم أو كلامه عن سلوكه وقابليته قد تكون خطأ، وهكذا فإنّ القواعد التوليديّة تحاول تعيين ما يعرفه المتكلم وليس ما يقوله من معرفته تلك، وإنّ هذه القواعد تحاول أن تصف بأكثر الطرق حياديّة المعرفة اللغوية التي تكون الأساس للاستخدام الفعلي للغة من قبل المتكلم-السامع [3].

يرى تشومسكي أنّ نظام القواعد التوليديّة ينقسم إلى ثلاثة مكونات رئيسيّة[4]:

أ. **المكونات النحويّة:** وهي التي تُعنى بتحديد مجموعةٍ لا متناهية من العناصر الصوغيّة المجرّدة، تتضمن كلٌّ منها المعلومات ذات الصلة بتأويل واحدٍ لجملةٍ معينة، وبعبارة أخرى فإنّ المكون النحوي هو الذي يهيئ المعلومات التي تخصُّ عناصر التركيب، وعلاقاتها فيما بينها ضمن الجملة.

ب. **المكون الفنولوجي:** وهذا المكون يقوم بتحديد الصفة الصوتيّة لجملة مولَّدة بواسطة القوانين النحويّة، وبمعنى آخر فإنّه يعمل على الوصل بين تركيبٍ ولّده المكون النحوي بإشارة لها تمثيل، أو صورة صوتيّة.

---

(1) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص57.

(2) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص56.

(3) تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ص31-32.

(4) تشومسكي، جوانب من نظرية النحو ، ص39.

ج. المكون الدلالي: وهو الذي يحدد التأويل الدلالي لجملة معينة، وبمعنى آخر فهو يصل تركيباً ولَّده المكوّن النّحوي بتمثيلٍ أو صورة دلاليّة معينة.

تستطيع هذه القواعد التحويليّة أن تقدم تفسيراً مقنعاً لقدرة المرء على أن ينتج ويفهم عدداً لا نهائياً من الجمل الجديدة، وتفسّر كذلك كيف يستطيع المرء أن يحكم أنّ جملتين متشابهتين في التركيب الظاهري غير متوازيتين في العلاقة المعنويّة، وكيف للمرء أن يفهم الجملة فهماً كاملاً رغم حذف أجزاءٍ منها، وتفسّر هذه القواعد بوضوحٍ كيف ولماذا يحدث أن جملة واحدة لها معنيان، وأخيراً تستطيع أن تفسّر كيف يستطيع المرءُ أن يميّز بين الجمل الصحيحة والجمل غير الصحيحة نحوياً رغم أن هذه الجمل تتخذُ أشكالاً لا حصر لها[1].

ولذلك، فالقواعد التحويليّة قواعد تساعد الجملة على الانتقال من بنيتها الأوليّة (العميقة) إلى بنيتها النهائيّة (السطحيّة)، وبواسطة هذه التحويلات يمكننا الحصول على عددٍ غير محدد من البنى اللغويّة البسيطة، من عددٍ محددٍ من البنى العميقة، وهو أمرٌ موجودٌ في اللغات جميعها، إذ إنّ هذه القواعد كليّة شموليّة عالميّة، متساوية عند بني البشر جميعاً[2].

البنية العميقة (deep structure) **البنية السطحيّة** (surface structure)

الحديث عن هذه القضية لا يُقصد منهُ تفصيل هذا الموضوع المهم من موضوعات المدرسة التوليدية التحويلية، ولكنه يهدف بالدرجة الأولى إلى توضيح عناصر التحويل اللغوي التي هي موضوع هذه الدراسة، وقبل أن نشرع في توضيح هذين المفهومين، نقف على مفهوم الجملة، وفق رؤية المدرسة التحويليّة، إذ يعدُّ أنصار هذه المدرسة الجملة الحد الأدنى من الكلمات التي تحملُ معنىً يحسنُ السكوت عليه، وتسمّى الجملة التوليديّة[3].

([1]) الخولي، محمد علي، قواعد تحويليّة للغة العربيّة، دار المريخ، السعودية، الرياض، ط1، 1981م، ص25-27.

([2]) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص56.

([3]) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص87.

أما مفهوم البنية العميقة فهو الأساس الذهني المجرّد لمعنىً معيّن، يوجد في الذهن، ويرتبط بتركيب جمليّ أصولي، يكون هذا التركيب رمزاً لذلك المعنى وتجسيداً له، وهي (النواة) التي لا بدّ منها لفهم الجملة ولتحديد معناها الدلالي[1]، فهي الجملة المنتجة المُولِّدة للجملة التحويليّة[2].

أما البنية السطحيّة فهي التي يتم تجسيدها بكلماتٍ متتابعة منطوقة متآلفة معبرةٍ عن العلاقة بين هذه الكلمات[3]، وهي في عبارةٍ مجملةٍ جهة الوصف التي تحدد الصيغة الصوتيّة للجملة[4].

وفي سبيل تجلية الفرق بين البنية السطحيّة والبنية العميقة نعرض المثال الآتي: (يشرح المعلم الدرس بطبشورةٍ يكتب بها على السبورة)، فهذه الجملة المنطوقة تتكون في الأصل من ثلاث جملٍ أصولية (نواة) تجسّد كل واحدةٍ منها معنىً عقلياً في ذهن المتكلم، وهذه الجمل: (يشرح المعلم الدرس)، و(يكتب المعلم على السبّورة)، و(يكتب المعلم بالطبشورة)، إذ تمثّل الجمل الثلاث في مجموعها علاقة بين نقاطٍ رئيسيّة هي: (المعلم، الدرس، السبورة، الطبشورة)، وهذه هي (البنية العميقة)، وتآلف الجمل الثلاث لتكوين جملة تحويليّة معبّرة عن العلاقة بين الكلمات السابقة يُمثّل (البنية السطحيّة)[5].

يرى تشومسكي أنّ هناك جهازاً يضمُّ عدداً من الرموز والكلمات التي ترتبط بمعجمٍ دلالي، وتتضامُّ في جملٍ مفيدة خاضعةٍ لقواعد وقوانين كلية عالميّة، وتتحرك هذه الرموز والكلمات في تلك الأطر القواعديّة بعملياتٍ ذهنيّة داخليّة؛ لتنتج عدداً لا حصر له من الجمل، التي تعبّر عن ترابط المعاني في الذهن (البنية العميقة)، ثم تتحدّ

---

(1) عبداللطيف، محمد حماسة، من الأنماط التحويليّة في النحو العربي، دار غريب للنشر، مصر، (د.ط)، 2006م، ص14.

(2) تشومسكي، نعوم، البِنى النّحويّة، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ط1، 1987، ص115.

(3) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص59.

(4) عبداللطيف، من الأنماط التحويليّة، ص14.

(5) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص58-59.

لتصدر منطوقة مكونة بذلك جملة تحويليّة (البنية السطحيّة) تخرج طبقاً لقواعد التحويل[1].

تجدرُ الإشارة هنا إلى أنّ من أهم الأسس التي تقوم عليها نظرية تشومسكي أنّ الجملة لا تعادل مع عناصر التحويل في معناها الجملة بدون هذه العناصر، أي بمعنى أنّ البنية السطحيّة يُراد منها أن تُعبّر عن معنىً آخر، يختلف عن ذلك المعنى الذي تحتفظ به البنية العميقة.

ولمزيد من التوضيح، فإننا نقول إن الجمل الثلاث التي عُدَّت وفقاً للنظرية التوليدية التحويلية هي بنى عميقة صدرت عنها الجملة النهائية في صورتها المادية المنطوقة، ومن أجل أن تصدر هذه الجملة، فإن التصور الذهني لها مكون من هذه الجمل الثلاث، وقبل أن تصبح واقعاً مادياً منطوقاً فعلاً فإنها تمرُّ بالقوانين التحويلية Transfarmational rules، التي تتدخل في إجراء بعض التعديلات القواعدية التي تحولها إلى بنية سطحية مستعملة.

عناصر التحويل (Transformations):

نستطيع أن نعرّف عملية التحويل بأنّها التغيرات التي يُدخلها المتكلم والمستمع على البنيات العميقة المولّدة من أصل المعنى فينقلها إلى بنياتٍ ظاهرةٍ على سطح الكلام[2]، ويتبدّى التحويل السطحي في رأي بعض الباحثين[3] في أربعة أقسامٍ: التحويل بالترتيب، والتحويل بالزيادة، والتحويل بالحذف، والتحويل بالاستبدال، ونجد باحثين آخرين يضيفون إليها عنصر النبر والتنغيم[4]، وأضاف خليل عمايرة لهذه العناصر عنصراً آخر وهو الحركة الإعرابيّة، وفصّل فيها القول، وعناصر التحويل

([1])عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص60.

([2]) بناني، محمد الصغير، المدارس اللسانيّة في التراث العربي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، (د.ط)، 1985م، ص81.

([3]) بو معزة، رابح، التحويل في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2008م، ص54.

([4]) التميمي، جابر عبدالأمير، جذور النظرية التوليديّة في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2003م، ص63.

عنده هي[1]: الترتيب، والزيادة، والحذف، والحركة الإعرابيّة، والتنغيم، وفيما يأتي نستعرض هذه العناصر بشيءٍ من التفصيل:

أ. **الترتيب**: وهو نقل كلمة من موقع أصلٍ لها، إلى موقعٍ جديدٍ مغيّراً بذلك نمط الجملة، وناقلاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة[2]، فنقول: خرج القاضي من المحكمة مسرعاً، أو مسرعاً خرج القاضي من المحكمة.

ب. **الزيادة**: ما يُضاف إلى الجملة النواة من كلمات يعبّر عنها النّحاة بالفضلات، أو التتمات، أو غير ذلك، ويعبّر عنها البلاغيون بالقيد، يُضاف إلى الجملة الأصل لتحقيق زيادة في المعنى[3]، فنقول مثلاً: (محمدٌ رسولٌ)، وإذا أردنا أن نؤكد الخبر فنقول: (إنّ محمداً رسولٌ)، وإذا قصدنا زيادةً في التأكيد قلنا: (إنّ محمداً لرسولٌ)، وتكون الزيادة في أول الجملة، أو في وسطها، أو في آخرها.

ج. **الحذف**: في هذا النوع من التحويل يتم حذفُ أحد عناصر الجملة لغرضٍ من الأغراض الدلاليّة من غير أن يترك ذلك الحذف أي خلل في الجملة، فنقول مثلاً: (كسر محمدٌ الزجاج)، وبتحويلها إلى صيغة البناء للمجهول يُحذف الفاعل وتصبح الجملة (كُسرَ الزجاج).

د. **النبر والتنغيم**: وهذان عنصران صوتيان لا علاقة لهما بالنحو، تأثيرهما التحويلي صوتي لا نحويّ، ويتم بالضغط على بعض الحروف أو على بعض الكلمات لإظهارها على بقية كلمات الجملة، ولا يكون التنغيم في الجمل إلا لمعنى يريده المتكلم[4]، وهو مما يحمل قبل تشومسكي على الفنولوجيا التطريزية، والبروسودية prosodic phonology.

([1]) عمايرة، خليل، في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1987م، ص44.

([2]) عمايرة، في نحو اللغة، ص93.

([3]) عمايرة، في نحو اللغة، ص96.

([4]) العتابي، أحمد كاظم، رؤية في المنهج التوليدي، بحث منشور في مجلة كلية التربية، العدد6، جامعة واسط، ص47.

هـ. الإحلال (الاستبدال): كأن تجعل ضميراً محل اسم ظاهرٍ نحو قولك: (قرأت المجلة) فإذا قدمت الجملة قلت (المجلةَ قرأتُها)، فيكون الضمير المتصل (ها) محل الاسم الظاهر المقدم.

و. الحركة الإعرابيّة: يرى خليل عمايرة[1] أنها تكون ذات قيمة دلاليّة كبيرة، وبها يتم تحويل الجملة التوليديّة من أصلٍ افتراضي كانت عليه للإخبار وحركته حركة الرفع إلى جملة تحويليّة ذات معنى آخر، وهذا يكون في جملة التحذير، والإغراء، والاختصاص، وبعض الأنماط الانفعالية الإفصاحية، فإذا قال المتكلم: (الأسدُ) بالضمة فإنّ السامع يدرك أن المتكلم أراد الإخبار، ولكنه إذا قال: (الأسدَ) بالفتحة، فإنّ المعنى يتغيّر إلى التحذير وهكذا..

إنّ ما نودُّ أن نؤكده هنا أنّ عناصر التحويل السابقة تؤدي معنىً جديداً في الجملة التحويليّة، لم يكن ليتأتّى لولا هذه التغييرات التي طرأت على جملة الأصل، وبالتالي فإنّ المعنى الجديد غيرُ متحصّل في الجملة التوليديّة (البنية العميقة).

ونشير هنا إلى قضيّةٍ أساسيّة في نظرية تشومسكي وهي ضرورة أن تكون الجملة التحويليّة (البنية السطحيّة) موافقةً للأصول اللغويّة (جملة أصولية)[2]، ونقصد بذلك أن يكون للجملة بعد التحويل نظيرٌ فيما نطق به ابن اللغة، فلو قال القائل: (محمدٌ بلّغ الرسالة) أو (بلّغ الرسالة محمد) أو (الرسالةَ محمدٌ بلّغَ)، فإنّ لكلٍّ معناها العميق الذي في نفس المتكلّم ويفهمهُ السامع، أما قوله (محمدٌ الرسالة بلغ) فلا تُعدُّ جملةً؛ لأنّها لا تحقق القياس اللغوي فتردُّ؛ لأنّه لم يرد في لسان العرب نظيرٌ لها[3].

وفي هذا السياق فإنّ تشومسكي يرى أنّه يمكن تشخيص مفهوم (القواعديّة) بأنّه كل ما له معنى، أو كلّ ما هو ذو مغزى وفق أي مفهومٍ دلالي، فالجملتان (الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدّة) و(بشدّة تنام الخضراء التي لا لون لها الأفكار)،

([1]) عمايرة، في التحليل اللغوي، ص94.

([2]) زكريا، الألسنيّة التوليديّة (الجملة البسيطة)، ص9.

([3]) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص181.

فإنّ كلتا الجملتين لا معنى لهما، ولكنّ ابن اللغة يعرف أن الجملة الأولى فقط هي القواعديّة [1].

ويبرز في أثناء الحديث عن سلامة الجمل فرضيّة أخرى في النظريّة التحويليّة التوليديّة ألا وهي (حدس المتكلم)، ويمكن أن نعبّر عن هذا المفهوم بمقدرة المتكلّم على أن يُدلي بمعلومات حول مجموعةٍ من الكلمات المتتابعة من حيث هي تؤلف جملة صحيحة في اللغة، أو جملة منحرفة عن قواعد اللغة[2]، هذا إذا علمنا أنّ القواعد التحويليّة تقبل وجهة النظر القائلة بأنّ النظريّة اللغوية يجب أن تختصّ بشكلٍ رئيسيٍّ بمتكلم ومستمعٍ نموذجين، في مجتمعٍ لغويٍّ كامل التجانس، كامل المعرفة بلغته وغير متأثّر بظروفٍ لا علاقة لها بالقواعد اللغويّة ذاتها، مثل محدودية الذاكرة، وتشتت الانتباه، وعثرات اللسان، والأخطاء الناجمة عن الجهل بأصول اللغة [3].

اتّضحَ أنّ الجملة النّحويّة تنتظم كلماتها طبقاً لقواعد اللغة، ولكنها قد تكون بلا معنى، كما في عبارة (قعطُ الدّشاعُ الداشحَ)[4]، والأمرُ من حيث دلالة الجملة لا يقف عند هذا الحدّ، إذ إنّ هُناك كثيراً من الجمل التي تحتمل معنيين مختلفين، لا يميّز الشكل الخارجي بينهما، فالجملة التالية مثلاً (كان عقابُ علي صارماً)، غير واضحة خارج السيّاق، فلسنا ندري إن كان عليٌّ هو الذي عاقب إنساناً آخر، أم أنّ إنساناً آخر هو الذي عاقب علياً؟ لقد دعت هذه الجملة وأمثالها تشومسكي لأن يقول بأنّ لكل جملة مبنى (ظاهريا)، وهو الذي يُقابل فعلاً مبنى باطنياً (عميقاً) هو الذي تكون العلاقات المعنويّة فيه واضحةً تماماً[5].

([1]) تشومسكي، البنى النحويّة، ص19.

([2]) زكريا، الألسنيّة التوليديّة (الجملة البسيطة)، ص9.

([3]) الخولي، قواعد تحويليّة للغة العربيّة، ص25.

([4]) عبابنة، علم اللغة المعاصر، ص29.

([5]) خرما، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة، ص95.

طرق تحليل الجمل في النظرية التوليديّة التحويليّة

يتفق علماء اللغة المعاصرون مع علماء اللغة القدامى في تعريفهم للجملة بأنّها الكلام الذي يحسنُ السكوت عليه وكان مستقيماً[1]، واتفقوا على تقسيم الجملة إلى جملة اسميّة وفعليّة، ولكنهم اختلفوا في تحديد طبيعة الجملة الاسمية والفعليّة، فالجملة الاسمية عند النُّحاة الأوائل هي التي صدرها اسم، كزيدٌ قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعليّة هي التي صدرها فعلٌ، كـ (قام زيدٌ)، وضُربَ اللص، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيدٌ، وقم[2].

إلا أننا وجدنا بعضا من اللغويين المعاصرين لا يرون ذلك الرأي، بل يرون أنّ هذا التحديد ساذجٌ يقومُ على أساسٍ من التفريق اللفظي المحض[3]، فالجملة الفعليّة عند بعض المعاصرين هي التي يكون فيها المسندُ فعلاً[4]، فالفاعل هو الفاعل تقدّم أو تأخّر، وما التغيير إلا لغرض يريده المتكلم[5]، أمّا الجملة الاسمية فهي التي يكون فيها المسند اسماً[6].

وعلى الرّغم من هذا الاختلاف إلاّ أنّنا وجدنا القاسم المشترك الذي يجمع ما بين الرأيين، أنّ المسندَ هو المسندُ، والمسندَ إليه هو المسندُ إليه في الحالتين، سواءٌ أتقدّم أحدهما على الآخر أم تأخّر عنه، وسواءٌ أكان فاعلاً مقدماً لغرضٍ أراده المتكلم كما يرى المحدثون، أم مبتدأ كما يرى القُدماء.

([1]) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ص1988م، 88/2.

([2]) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، ص492.

([3]) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م، ص39.

([4])المخزومي، في النحو العربي ، ص41.

([5]) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص94.

([6]) المخزومي، في النحو العربي، ص42.

والذي نرتضيه في هذه الدراسة، ونطمئنُّ إليه، أن نعتمد الإسناد في تحليلنا لما سيأتي من الجمل، بأن نحدّد المسندَ والمسند إليه، وما زادَ عليهما فهو فضلةٌ أو تتمةٌ أو قيد -كما يسميه أهل البلاغة-، وبذلك نكون قد خرجنا من دائرة الاختلاف إلى نطاق الاتفاق.

لذلك، فإننا في أثناء تحليلنا للعبارات سنوضح العلاقات الإسناديّة بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وسنحدّد العلاقات الأخرى كالفاعليّة والمفعوليّة والحالية والظرفيّة والسببيّة، وسنبيّن التلازم بين الفعل والفاعل، أو بين المضاف والمضاف إليه، أو بين الجار والمجرور، أو بين النعت والمنعوت، وأخيراً بين الصلة والموصول.

مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الاختلاف في تحديد الجملة المتحوَّل عنها (البنية العميقة) أمرٌ لا ترفضه النظرية اللسانيّة الحديثة، بل تراهُ مُسوّغاً مقبولاً ما دام المفسّر يشرحُ كيف انتقلت الجملة من تركيب البنية العميقة إلى البنية السطحيّة، فلو نظرنا مثلاً في عبارة (تفقّأ زيدٌ شحماً)، فإنّنا نجد بعضهم يرى أنّ بنيتها العميقة (تفقّأ شحمُ زيدٍ)، بينما يرى آخرون أنّ بنيتها العميقة (تفقّأ زيدٌ من الشحم)(1).

تعدّد عناصر التحويل

إنّ وجود أي عنصر من عناصر التحويل في التركيب اللغوي يؤدي إلى إحداث تغييرات معينة في الدلالة اللغوية للتركيب، وقد تكون هذه التغييرات مفضية إلى تأكيد المعنى أو زيادته، حتى لو كان العنصر عنصراً بروسودياً (تطريزياً) لا يمكن تمثيله كتابياً للتعبير عن فونيم معيّن، وقد يتدخل عنصر واحد أو أكثر في هذه العملية التحويلية، على ألا تكون العناصر متضادة، وهي عملية تلقائية تحدث في اللغة التي لا يسمح نظامها بوجود عنصر تحويلي يناقض عنصراً تحويلياً آخر، وأما إذا كانا متفقين، فإن نظام اللغة العربية يسمح بوجود عدد من العناصر المتتالية التي تؤدي إلى خدمة الهدف النهائي من اللغة، وهو هدف التواصل.

---

(1) الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين النحاة القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، 2000م، ص126.

ومن هذه العناصر غير المتناقضة عناصر التوكيد، إذ لا يمنع النظام التركيبي للغة العربية من وجود عنصرين تحويليين قائمين على توكيد النمط وأكثر في التركيب الكلامي الواحد، ومن أجل توضيح هذا المفهوم فإننا نمثّل عليه بالجملة الآتية:

الرجل كريم

وهذه جملة نواة يمكن أن يدخل عليها عدد ليس قليلاً من عناصر التحويل التوكيدية أو غيرها فعندما تقول:

إن الرجلَ كريمٌ

فإننا نجد دلالة النمط قد تغيرت عن طريق العنصر التحويلي (إنّ)، مما أدّى إلى وجود دلالة جزئية جديدة تضاف إلى الدلالة الكلية، وهي الإخبار عن كرم الرجل، ثم يمكن أن تدخل عناصر تحويلية أخرى نحو:

والله إن الرجل كريم

والله إن الرجل لكريم

أو أي نمط توكيدي آخر.

العناصر التحويلية الفونيميّة وفوق الفونيمية (الفونولوجيا التطريزية)

يعمدُ المتكلم في أثناء العملية الكلامية إلى التنويع في درجة الصوت المنطوق، بمعنى أنّه يُغَيِّرُ من النغمة الصوتية وفق المعنى الذي يرمي إليه؛ فتراهُ يرفع صوته حيناً، ويخفضهُ حيناً آخر، ويجعله مستوياً في مواضع أخرى، فإذا ما تعلّق الأمرُ بمقطع صوتي للكلمة أو بكلمة في السياق، فإننا نراه يضغط على ذلك الجزء من العبارة مَقْطعاً كان أو كلمة لإبرازه دون سائر أجزاء العبارة.

فالإنسان حين ينطق بلغته لا يلتزمُ درجةً صوتيةً واحدةً في نطق جميع الأصوات، فالأصوات التي يتكوّن منها المقطع الواحدُ تختلف في درجة الصوت، وكذلك الكلمات قد تختلف فيها[1]، ومما يعين المتكلم على أداء المعنى الذي يريده بعض العناصر الصوتية كالنبر والتنغيم، فحين ينطق المتكلمُ بلغته فإنه يميلُ في العادة إلى الضغط على مقطع خاص من كل كلمة ليجعله بارزاً أوضح في السمع من

---

(1) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، (د.ط) ، (د.ت)، 103.

غيره من مقاطع الكلمة، وهذا الضغط هو الذي يُسمى بالنبر[1]، وبناءً على ذلك فإنّ النبر هو أحد الفُونيمات التي لها دور في مبنى الكلمات في بعض اللّغات، ولها دورٌ في معناها كذلك، ويكون بتقوية صوت في كلمة معينة ليرتفع على غيره من أصوات الكلمة ذاتها بعاملٍ من عوامل الكمية والضغط، وقد يكون النبر على الكلمات في الجملة، أو على كلمة واحدة في الجملة لإظهارها على بقية كلمات الجملة، وبذلك يكون نَبْراً سياقياً دلالياً يسمّى بالتنغيم، ولا يكون التنغيم في الجمل إلا لمعنى[2].

ويعرّف التنغيم كذلك بأنه: رفع الصوت وخفضهُ في أثناء الكلام؛ للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة، فهو الذي يفرّق بين الجمل الاستفهامية والخبرية[3]، فالأفكار والعواطف يمكن بطبيعة الحال التعبير عنها بواسطة التنغيم، أو تغيّر الصوت، أو سرعة الحديث، أو الشدّة التي يركّزها المتكلم على هذه الكلمة أو تلك[4].

ولأجل ما لهذه التغييرات الموسيقية في الكلام من دور في أداء المعاني، فإنّ اللغات المختلفة تستعملها بصورٍ مختلفة، فعن طريق هذه التغييرات تتوصّل كثيرٌ من اللغات إلى التعبير عن الحالات النفيسة المختلفة وعن المشاعر والانفعالات، فتستعمل تنغيماً خاصاً لكلٍّ من الرضى والغضب والدهشة والاحتقار إلى آخره[5].

ويُشار إلى أنّ تنوّع الجمل الصادرة عن المتكلم يقتضي تنوّع النغمة الخاصّة بها، فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة، فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض، غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات، وهي تختلف من حيث التنغيم عن

---

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، 98.

(2) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، 172.

(3) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997، 106.

(4) فندريس، جوزيف، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر (د.ط)، 1950، 185.

(5) السعران، محمود، علم اللغة مقدمّة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997، 160.

الجملة المؤكدة، وبناءً عليه فالصيغة التنغيمية مُنْحَنىً نغمي خاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحوي[(1)].

وإلى جانب النبر والتنغيم يبرز لدينا ما يُسمى (بالمفصل) وهو عبارة عن نقطة الاتصال أو عدم الاتصال (سكتة كلامية) بين مقاطع الحدث الكلامي الواحد، وهذه الوحدات الفونيمية الثلاث قد تكون في بعض الأحيان مهمة للمعنى تماماً كأهمية الوحدات الصوتية (العلل والسواكن) في الحدث الكلامي[(2)]، ويذهب بعض المعاصرين إلى أن التنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم، غير أنّ التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة[(3)].

وبناءً على الدور الذي يلعبه التنغيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة، فإنّ درجة النغمة الصوتية ترتبط بمعنى معيّن وتختص به دون غيره، فالنغمة المستوية في الجملة الخبرية، وتكون النغمة الصاعدة في الاستفهام والأمر، وتكون الهابطة في الندبة والتفجّع[(4)]، ويمكن أنْ نفرّق بين الجملة التقريرية الخبرية، والجملة الاستفهامية باحتواء الثانية على نغمة صوتية معيّنة، وإنْ كان في صدرها أداة من أدوات الاستفهام، ومن ذلك قوله تعالى: [هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا] [الإنسان: 1]، فهذه الآية تقرأ بنغمة صوتية مستوية فتكون (هل) في هذه الآية بمعنى (قد) مفيدةً للتوكيد والتحقيق وليست للاستفهام[(5)]، وهناك جمل ليس فيها أداة استفهام ولكنّها يجب أن تُقرأ بنغمة صوتية صاعدة لتكون النغمة في موقع الأداة من حيث الوظيفة والمعنى، ومن ذلك قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ

---

(1) حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، 226.

(2) عمر، أحمد مختار، أسس علم اللغة، عالم الكتب، ط8، 1998، 93.

(3) حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، 226.

(4) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، 173.

(5) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو (538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1987، 665/4.

أَزْوَاجِكَ] [التحريم: 1]. والمقصود: (أتبتغي مرضاة أزواجك)، ولو قرأها قارئ بنغمة صوتية مستوية لأخرجها من معناها الذي أُريد بها[1].

ومن الأمثلة على الدور التحويلي الذي تضطلع به هذه العناصر الصوتية قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة:

ثــم قــالوا: تحبّهــا؟ قلــتُ: بَهْــراً عــدد الــنجم والحــصى والتــراب[2]

فلو نظرنا في قوله (تحبّها) لوجدنا النغمة الاستفهامية قد أغنت عن أداة الاستفهام، مع بقاء معنى الاستفهام، ومثل ذلك كثير في كلام العرب وشعرهم[3].

وباستعراض الأمثلة السابقة يتّضح لنا الأثر التحويلي الذي تؤديه هذه العناصر التطريزية في البناء التركيبي للجملة، فعبارة (كتب التلميذ الدرسَ) هي جملةٌ توليدية ونغمتها مستوية، يمكن أن تتحوّل بنغمة صوتية صاعدة إلى جملة استفهامية، وبنغمة صاعدة جداً مع نبر إحدى كلمات الجملة تتحوّل إلى جملة مفيدة لمعنى الدهشة أو الإعجاب، فالجملة في وضعها الثاني والثالث هي جملةٌ تحويلية، جاء التحويل فيها باستخدام النغمة الصوتية للوصول إلى معنى بعينه[4].

التوكيد في اللغة العربيّة

التوكيد لغةً:

جاء في جمهرة اللغة لابن دريد: "وكّدت العهد والعَقْد توكيداً إذا أحكمته"[5]، ويُقال: "وكّدت العهد والسرج توكيداً، وأكّدته تأكيداً بمعنى، وبالواو أفصح"[6]، "ويُقال:

---

(1)عمايرة، في نحو اللغة، 173- 174.

(2) عمر بن أبي ربيعه، ديوانه، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996م، ص72.

(3)حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 227.

(4) عمايرة، في نحو اللغة، 174.

(5) الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، ج2، ص680.

(6) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (393هـ)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م، ج2، ص553.

أوكدتُه وأكّدتُهُ وآكدتُهُ إيكاداً، أي شددتُه، ويقال: وكّدت اليمينَ، والهمزُ في العقد أجود، وتقولُ إذا عَقَدتَ فأكّد، وإذا حلفت فوكّد"[1]، والمقصود بقوله (والهمزُ في العقد أجود) أن نقول: توكيد العهد وتأكيد العقد، فتستعمل مع العهد الواو، وتجعل الهمز مختصا بالعقد، "والوُكْدُ (بالضم): السعيُ والجهدُ، ويقالُ: ما زالَ ذلك وُكْدِي، أي: فِعلي ودأبي وقصدي، والوَكْد (بالفتح): المراد والهمُّ والقصدُ، يقال: وَكَدَ فلانٌ أَمرَهُ: إذا مارَسَه وقَصَدَهُ"[2]، ووكدَ بالمكان (يَكِدُ) وكوداً أقام به، وتوكّد: اشتدّ وتوثّق[3].

يتبيّن لنا من استعراض المعنى اللغوي للتوكيد في المعاجم، أن المعنى العام له يدور حول الشدّ والإحكام والتوثيق، وجاء في القرآن الكريم ما يتفق وهذا المعنى في قوله تعالى: **{وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا}** [النحل: 91].

التوكيد اصطلاحاً:

جاء لفظ التوكيد عند سيبويه في كتابه كثيراً، إلاّ أنّنا لم نظفر له بتعريف محدد عنده، ويعرّف ابن جني التوكيد بأنّه: لفظٌ يتبع الاسم المؤكّد لرفع اللّبس، وإزالة الاتّساع، وإنّما تؤكّد المعارف دون النكرات ومظهرها ومضمرها[4]، وهو عند العكبري "تمكين المعنى في النفس"[5].

ويعرّفه ابن عصفور بقوله: "لفظٌ يرادُ به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المتحدّث عنه"[6]، وهو عند الشريف الجرجاني[1] تابعٌ يقرر أمر

([1]) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (711هـ)، لسان العرب، مذيل بحواشي اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1993م، ج3، ص466.

([2]) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق الملقب بمرتضى (1205هـ)، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط)، (د.ت)، ج9، ص320.

([3]) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص1053.

([4]) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص84.

([5]) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبدالله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج1، ص394.

([6]) ابن عصفور، علي بن مؤمن (669هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، مطبعة دار الكتب، العراق، (د.ط)، 1962م، ج1، ص262.

المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله، وهو بذلك يقرّر أنّ التوكيد تابعٌ من التوابع، ويحدّد الفائدة منه.

أمّا مفهوم التوكيد عند اللغويين المعاصرين فلم نجده يختلف كثيراً عمّا ذهب إليه الأوّلون، فنراهم يُعرّفونه بأنّه تكريرٌ يرادُ به تثبيت أمر المكرر في نفس السامع نحو: جاء علي نفسُه، ونحو: جاء عليٌّ عليٌّ[2]، إذ يميّز هذا التعريف بين نوعي التمييز: المعنوي واللفظي.

نلاحظ من استقراء آراء القدماء وبعض المعاصرين لمفهوم التوكيد في الاصطلاح، أنّهم لم يخرجوا من دائرة (التوكيد النحوي)، فهم يقرّرون التبعيّة والنوع، إلا أننا وجدنا من المحدثين من يتوسّع في ذلك، ويخرج من دائرة النحو، فنجدهم يتطرّقون إلى أنواعٍ أخرى من التوكيد، ويعالجون ظاهرة التوكيد باعتباره أسلوباً لغوياً يرمي إلى معنىً معتبر، وهو عندهم استخدام طرق خاصة لتقوية الكلام السابق وتثبيته، سواءٌ أكان بإعادة اللفظ نفسه، أم باستعمال كلماتٍ خاصة لتثبيت المعنى ودفع الشبه عنه[3]، وهناك تعريف آخر يصرّح بأنّ للتوكيد صوراً أخرى لها مجالٌ أوسع من إعادة اللفظ نفسه بتكراره، فهناك التوكيد بالقسم، والتوكيد بالقصر، والتوكيد بالتقديم، وهناك أدواتٌ كثيرةٌ مبثوثةٌ هنا وهناك من أبواب النحو، يُؤكّد بها الجملة الفعليّة، ويؤكّد بها الجمل الاسمية[4].

والذي نبتغيه من هذه الدراسة، ونطمح إليه، أن نلملم شتات هذا الأسلوب اللغوي من كتب النحو، وكتب البلاغة، وكتب التفسير، وندرس أدواتِه وأساليبه، ونخصّ ما جاء منها في آيات التنزيل الحكيم، وفق رؤية لغويةٍ معاصرةٍ.

([1]) الشريف الجرجاني، علي بن محمد (816هـ)، التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1983م، ج1، ص50.

([2]) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1993م، ج3، ص231.

([3]) عيد، محمد، النحو المصفّى، مكتبة الشباب، (د.ط)، (د.ت)، ص587.

([4]) المخزومي، في النحو العربي، ص235.

أهمية التوكيد

إنّ سمت العرب في كلامهم ألاّ يكون الكلام إلاّ لفائدةٍ يرجوها المتكلّم، ويرمي من خلاله إلى غرضٍ يريده، ومعنى يقصده، وحيث إن غاية المتكلّم إيصال رسالته إلى السامع في دقة وبيان، فإنّ مما يُعينُهُ على ذلك أسلوب التوكيد، الذي يزيل من النفس كل شبهة، أو احتمالاً للشك والتردد، أو الإنكار، والتجوز، وهو مبني على أنّ من أسلوب العرب في كلامهم أنهم إذا خصّوا شيئاً باهتمامهم قدّموه، وفجأوا المخاطب به، ليقع ذلك في نفسه موقعاً ثابتاً [(1)].

ولمّا كان التوكيد من الأساليب التي تُعين العربي في أداء المعنى بهذه الصورة كان احتفالهم به كبيراً، "وجدوى التوكيد أنّك إذا كرّرت، فقد قرّرت المؤكّد وما علق به في نفس السامع، ومكّنته في قلبه، وأمطت شبهةً، ربما خالجتهُ، أو توهّمت غفلةً وذهاباً عمّا أنت بصدده"[(2)].

وقد ذهب الكفوي في بيان أهميّة التوكيد مذهباً توسّع في تعداد فوائده زيادةً على الغرض المتعارف عليه من دفع الشك وتمكين المعنى في النفس، فالتأكيد عنده يكون لإزالة الشك، ونفي الإنكار مع السامع، وكون الخبر على خلاف ما يترقّب، نحو قوله تعالى: **{رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ}** [الشعراء: 117]، وقد يكون التأكيد لردّ ظنّ المتكلم، كقولك:(أحسنتُ إليه ثمّ أساءَ إليَّ)، أو لإظهار كمال العناية، نحو قوله تعالى: **{إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ}** [يس: 3]، أو كمال التضرّع والابتهال، نحو قوله تعالى: **{رَبَّنَا إِنَّنَا آَمَنَّا}** [آل عمران: 16]، أو كمال الخوف، نحو: **{إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ}** [آل عمران: 192]، إلى غير ذلك من المعاني التي تناسب التأكيد بوجه خطابيّ [(3)]، ولا يخفى ما في هذا الكلام من مزجٍ بين التوكيد النحوي، والتوكيد البلاغي، فقد أشار إلى صُورٍ للتوكيد بلاغيّةٍ، لن تتطرّق إليها دراستنا هذه.

([1]) المخزومي، في النحو العربي، ص242.

([2]) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي (643هـ)، شرح المفصّل، تحقيق مشيخة الأزهر، المطابع المنيريّة، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج3، ص40.

([3]) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحنفي (1094هـ)، الكليّات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص268.

ولا شكّ أنّ الكلام إذا تكرّر تقرّر، وصار حقيقة لا مراء فيها، وبات لا شكّ ولا نزاع يدور حوله، والقصدُ من التوكيد الحملُ على ما لم يثبت في ذهن المخاطب ليصير ثابتاً، أما في الأسلوب القرآني فإن لطرق التوكيد دورها في تقوية المعاني ورعاية الانسجام بين المواقف التي تقتضي ذلك، وجاء في صورٍ شتّى مستهدفة الإقناع والبيان[1].

التوكيد بين النّحاة والبلاغيين

أسلوب التوكيد من الأساليب النّحويّة البلاغيّة، وقد حظي باهتمام النّحاة والبلاغيين على السواء، إلاّ أنّ تناولَ كلٍّ منهما لهذا الأسلوب يختلف عن تناول الآخر له، فالنّحاة وجهّوا اهتمامهم إلى الصناعة اللفظيّة على حساب المعنى، وقصروا دراستهم على التوكيد التابع بنوعيه: اللفظي والمعنوي، ولا ريب أنّ نظرية العامل هي التي دفعت النحاة إلى حصر هذين النوعين في باب التوكيد؛ لأنّ الثاني (التابع) يأخذُ حركة الأول (المتبوع)، ولما كان اهتمام النّحاة بدرجة رئيسة بتبرير الحركة الإعرابيّة، فقد أهملوا التوكيد اللغوي، وانصرفوا إلى ما كانت الحركة الإعرابيّة فيه الأساس[2].

وممّا يؤكد خضوع النّحاة إلى سطوة العامل ما نراهُ من تفرّق البحوث في مواضع متعددة، ومثال هذا أنّهم حين تحدّثوا عن (أنّ) التي للتوكيد جعلوها مع أدواتٍ لا تفيد توكيداً، إلاّ أنّها اشتركت معها من حيث العمل وهو النصب، وهكذا بقيّة الأدوات التي لا تفيد توكيداً.

وعلى هذا، فالتوكيد من أساليب العربيّة الذي يُؤدَّى بطرقٍ وصورٍ تكون حيناً بأدوات التوكيد، وحيناً باستعمالاتٍ وبنياتٍ يؤدي استعمالها إلى دلالة التوكيد، كالحال

---

(1) المطردي، عبدالرحمن، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، الدار الجماهيريّة للنشر، ليبيا، طرابلس، ط1، 1986م، ص15.

(2) عمايرة، خليل، أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، (د.ط)، (د.ت)، ص48.

المؤكّدة، أو الظرف، أو تقديم ما حقّه التأخير[1]، وهذه الأبواب المتناثرة في كتب النحو جديرةٌ بأن تجتمع في بابٍ واحدٍ، وتدرسُ تحت عنوان التوكيد.

وإذا ما نظرنا إلى أهل البلاغة، وجدناهم يهتمون بالمعنى أكثر من اهتمامهم بالشكل الإعرابي، ورأيناهم قد درسوا التوكيد في باب الخبر، وجعلوا الخبر على أضربٍ ثلاثةٍ: فإن كان المخاطب خالي الذهن ساذجاً ألقي إليه الكلام دون تأكيد، وإن كان متردداً فيه حَسُنَ تقويته بمؤكّد، وإنْ كان منكراً وَجَبَ تأكيده، ويُراعى في القوة والضعف بحسب حال المنكر[2]، فالضرب الأول يسمى (ابتدائياً) يكون فيه الخبر دون مؤكدات؛ لأنّ المخاطب خالي الذهن، وإذا كان المخاطب شاكّاً متردداً كان الخبر (طلبيّاً)، إذْ يُلقى إليه الخبر بمؤكّد واحدٍ؛ لإزالة هذا الشكّ والتردد، أمّا إذا كان المخاطب منكراً للخبر، فإنّ الخبر يُلقى إليه مؤكّداً بمؤكّدين فأكثر، ويسمى حينئذٍ (إنكاريّاً)، وعلى قدر الإنكار تكون الزيادة في المؤكدات، فكلّما زاد إنكارهُ زيد لهُ في المؤكّدات.

لقد كان اهتمام البلاغيين كبيراً بدراسة توكيد الحكم (الإسناد)، إذ التوكيد عندهم تأكيدٌ لمضمون الخبر، وهو الحكم بالنسبة أو ثبوتها، لا تأكيد المسند وحده ولا المسند إليه؛ لأنه لا يلزمُ من توكيد أحد الطرفين توكيد النسبة، وهو أقوى من توكيد أحد الطرفين؛ لذلك كان مجال عناية البلاغيين به، كما أنّ لهذا النوع من التوكيد أثره في تحقيق الجمال الفني للنص[3].

ولأنّ العرب تفهم أنّ لكل مقامٍ مقالاً، فالمقامات متفاوتة ولكل مقامٍ خطاب يناسبه، لذلك فإنهم يجتهدون في وضع الكلام المناسب الذي يقع عند السامع أحسن موقع؛ فيحقق المعنى المراد منه، كما أنكّ لن تجد في كلامهم حشواً مما لا فائدة منه، ونسوق في هذا المعنى ما رُوِي عن ابن الأنباري أنّه قال: "ركب الكِنْديُ المتفلسفُ إلى

([1]) زاهد، زهير غازي، في النص القرآني وأساليب تعبيره، دار صفاء للنشر، عمان، ط1، 2012م، ص152.

([2]) الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله (794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط1، 1957م، ج2، ص390.

([3]) الطيب، بلقيس بنت محمد، التوكيد بالجملة الإسميّة دراسة بلاغيّة، بحث منشور في مجلة الإمام، العدد السادس، محرم، 1429هـ، ص6.

أبي العباس (المبرّد)، وقال له: إني لأجدُ في كلام العرب حشواً! فقال له أبو العباس: في أي موضعٍ وجدت ذلك؟ فقال: أجدُ العرب يقولون: عبدالله قائمٌ، ثم يقولون: إنّ عبدالله قائمٌ، ثم يقولون: إنّ عبدالله لقائمٌ، فالألفاظ متكررة، والمعنى واحدٌ، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبدالله قائمٌ إخبارٌ عن قيامه، وقولهم: إنّ عبدالله قائمٌ جوابٌ عن سؤال سائل، وقولهم: إنّ عبدالله لقائمٌ، جوابٌ عن إنكار منكرٍ قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني، قال: فما أحارَ المتفلسف جواباً [1].

([1]) الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن (471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م، ص315.

الفصل الأول

التحويل بالتوكيد التابع

1.1 مفهوم التابع

يُعرّف النّحاة التوابع بأنّها "الأسماء التي لا يمسّها الإعرابُ إلاّ على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيدٌ وصفةٌ وبدلٌ وعطف بيان وعطفٌ بحرف"[1]، ويجعلها ابن يعيش مساويةً للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل[2]، فهي أسماءٌ لاحقةٌ تأخذُ إعراب أسماءٍ متقدّمةٍ عليها في الرّتبة؛ إذ لا يجوز أن يتقدّم التابعُ على المتبوع.

ولمّا كان التطابق في الإعراب هو الهدف الذي يسعى إليه النحاةُ القدماء، وهو المعيار الذي يصنّفون على وفقه أبواب النحو؛ فإنهم قد جمعوا هذه العناوين المختلفة - دون أدنى رابطٍ بينها - وذلك لمجرّد تبعيّة الثاني للأول في إعرابه، فإذا ما درسنا التوكيد في ضوء ما ذكرنا، فإننا سنجدُ أنّه في كتب النحو يقتصر على ما كانت الحركة الإعرابيّة فيه الغاية [3].

ويبيّن المخزومي أنّ انصراف النحاة للبحث عن هذه المطابقة الشكليّة بين التابع ومتبوعه قد حرم الدرس اللغوي من فائدة كبيرة؛ ولأنّهم لم يكونوا ليُعنوا به لولا ما له من صلة بالعامل، وبالتبعيّة للمعمول، وتسلّط العامل عليه، وبهذا فاتهم من هذا الموضوع الحيّ أكثر جوانبه قوةً وحياةً، وكان الجانب الذي عنوا به يقوم على أساسٍ من التكرار واللفظ، أو التكرار بإيراد كلماتٍ لها معنى المؤكّد، وهي ألفاظ التوكيد المألوفة للنُّحاة: النفس والعين وكلا وكلتا وأمثالها[4].

([1]) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد بن عمرو. (538هـ)، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ط1، 143.

([2]) ابن يعيش، شرح المفصل، 38/3.

([3]) عمايرة، في التحليل اللغوي، ص210.

([4]) المخزومي، في النحو العربي، ص234.

ونشير هنا إلى أنّ هذه الحركة الإعرابية، التي استحوذت على اهتمام القدماء، وجعلتهم يجمعون في الباب الواحد أشياء مختلفة لمجرّد اتفاقها في هذه الحركة، لا تعدو أن تكون في نظر بعض المعاصرين وحدة من وحدات التركيب، يحتاجها التركيب ولا يقتضيها المعنى، وهي لا تحمل أية قيمة دلاليّة، كما أنّها أساسٌ لا يجوز تجاوزه لتحقق سلامة المبنى[1].

2.1 أنواع التوكيد التابع

يجعل النحاة التوكيد التابع على نوعين: توكيدٌ لفظي يكون بتكرار اللفظ أو مرادفه، وتوكيدٌ معنويٌ يكون باستعمال ألفاظٍ مخصوصة، وفيما يأتي بيانٌ لهذين النوعين.

3.1 التوكيد اللفظي

جاء التوكيد اللفظي عند سيبويه في كتابه بلفظ التثنية، ويمثّل لذلك بقوله: قد ثبت زيدٌ أميراً قد ثبت، فأعيدت (قد ثبت) توكيداً، ومثله في التوكيد والتثنية لقيتُ عمراً عمراً[2]، ولا يختلف الأمر عند ابن جني عمّا كان عليه عند سيبويه، فالتوكيد عنده تكريرُ الأول بلفظه، وهو نحو قولك: قام زيدٌ قامَ زيدٌ، قد قامت الصلاةُ، قد قامت الصلاةُ، والله أكبر الله أكبر[3]، وقد سمّاه الزمخشري بالتكرير الصّريح وذلك نحو قولك: رأيتُ زيداً زيداً[4]، ولعلّ هذه التسمية التي أطلقها صاحب المفصّل جاءت من

([1]) عمايرة، في التحليل اللغوي، ص211.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص125.

([3]) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، الخصائص، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، مصر، ط4، (د.ت)، ج3، ص104.

([4]) الزمخشري، المفصّل، ص145.

التصريح بلفظ المؤكّد، ويجعل السيوطي إعادة اللفظ الأول بمرادفه في المعنى من التوكيد اللفظي، ويمثّل له بقولهم: أنت بالخير حقيقٌ قمِنٌ[1].

مما سبق يتبيّن لنا أنّ التوكيد اللفظي تكريرٌ للأول بلفظه أو بمرادفه، أما تكرير اللفظ فعرفناهُ في الأمثلة السابقة، وأما تكرير المرادف فنحو قوله تعالى: **{وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا}** [الأنبياء: 31]، ونحو قوله تعالى: **{وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا}** [الأنعام: 125]، وذلك لأنّ معنى (السبل والفجاج) واحدٌ، وكذلك (ضيقاً حرجاً) فهما شيءٌ واحد[2]، وممّا جرى عليه اللسانُ الفصيحُ أنّه إذا أُريد التوكيد مرّة ثالثةً جيء بمرادف اللفظ وليس باللفظ نفسه، فقد يُستثقل تكرير اللفظ فيُعدل عنه إلى معناه، كما في قوله تعالى: **{فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا}** [الطارق: 17]، فإنّه لمّا أُعيد اللفظ غَيَّر (مَهِّل) إلى (أمْهلْ)، فلما أُريد تكريره مرّة ثالثة عُدِل عن حروف الفعل أصلاً إلى ما هو بمعناه فقال (رويداً)[3]، ففائدة التوكيد اللفظي إذن هي تقرير المؤكّد في نفس السامع، وتمكينه في قلبه، وإزالة ما في نفسه من الشبهة فيه.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أنْ ليس كُلُّ تكريرٍ توكيداً، فإذا لم يكن التكرير لمعنىً واحدٍ بعينه لم يكن توكيداً، فتكرير **{وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِيْن}** [المرسلات: 15] ليس بتأكيد، بل كل آيةٍ قيل فيها ذلك، فالمراد المكذّبون بما ذكر قُبيل هذا القول، فلم يتعدّد على معنى واحدٍ، وكذا قوله تعالى: **{فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ}** [الرحمن:

([1]) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة الوقفيّة، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج3، ص172.

([2]) الجوجري، شمس الدين محمد بن عبدالمنعم (889هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق: نواف الحارثي، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، ط1، 2004م، ج2، ص766.

([3]) أبو الفتوح، محمد حسين، أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، مكتبة لبنان، لبنان، ط1، 1995م، ص21.

13][1]، ويؤكّد آخر هذه الفكرة لأن هذا تكريرٌ في اللفظ لمعانٍ متعددة، فكلُّ آيةٍ مكرَّرةٍ إنما هي للمعنى الذي ذكر قبلها وليس هذا تكريرٌ للتوكيد[2].

كما يضيف بعض النّحاة إلى التوكيد اللفظي ما يُسمّى (الإتباع)، وهو أن تُتْبَع الكلمةُ بكلمة أخرى تكون على وزنها أو رويّها إشباعاً وتوكيداً، حيث لا يكون اللفظ الثاني مستعملاً بانفراده في الكلام[3]، وهو عند بعضهم تقوية اللفظ بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير[4]، ومن الأمثلة على ذلك قولهم: عطشان نطشان، وشيطان ليطان، وحَسَن بَسَن، وقد أثبت السيوطي فائدة التوكيد له بقوله: "وإنّما سُمِّي اتباعاً لأنّ الكلمة الثانية إنما هي تابعةٌ للأولى على وجه التوكيد لها، وليس يُتكلَّم بالثانية منفردةً، فلهذا قيل إتباع"[5].

1.3.1 فائدة التوكيد اللفظي

من المعلوم أنّ الكلام إذا تكرّر تقرّر "وجدوى التوكيد أنّك إذا كرّرت، فقد قرّرت المؤكّد، وما علق به في نفس السامع، ومكّنته في قلبه، وأمطت شبهةً ربما خالجته، أو توهّمت غفلةً أو ذهاباً عمّا أنت بصدده فأزلته"[6].

ومن أغراض التوكيد اللفظي كذلك أن يدفع السامع ظنّه بالمتكلّم الغلط، فإذا كان المتكلّم ظنّ أنّ السامع يعتقد أن المتكلّم قد غلط في ذكر اللفظ، فقد ذكر (خالداً) وهو يريدُ (محمداً)، فلا بُدّ من أن يكرّر اللفظُ ليزيل هذا الظنّ في ذهن السامع، ومن

([1]) الصّبان، أبو العرفان محمد بن علي (1206هـ)، حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1997م، ج3، ص116.

([2]) أبو الفتوح، أسلوب التوكيد، ص25.

([3]) الكفوي، الكليات، ص35.

([4]) الرضيّ، محمد بن الحسن الأستراباذي (686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، جامعة الإمام محمد سعود، السعودية، ط1، 1993م، ج1، ص1060.

([5]) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص324.

([6]) الزمخشري، المفصل، ص148.

أغراضه أيضاً أن يدفع المتكلّم ظنّ التجوّز، فقد يذكر المتكلّم حكماً فيظنّ السامع أن المتكلّم لم يقصد الحكم حقيقة، وإنما أراده تجوّزاً ومبالغة، فيكرر اللفظ لإزالة هذا الظنّ، وليثبّت في ذهنه أنّ هذا الحكم كما ذُكر ليس فيه تجوّز، وذلك كما إذا قلت (عدا الأمير)، فربّما ظنّ السامع أن الأمير مشى سريعاً فَسمّيته عدواً، فلا بدّ في نحو هذا من إزالة التجوّز بتكرير اللفظ، فتقول: (عدا عدا الأمير)، وقد يكون للتهويل والتعظيم، وذلك نحو قوله تعالى: **{وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ**{17}**ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ}** [الانفطار:17،18] ويؤتي به كذلك إذا طال الكلام وخشي المتكلم على السامع نسيان أوائل الكلام فيكرّر له اللفظ، ومنه قوله تعالى: **{أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ}** [المؤمنون: 35][1].

وقد يكون للتوكيد أغراضٌ أخرى، فقد يكون الغرض التهديد، كقوله تعالى في خطاب المعاندين بالباطل: **{كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**{3}**ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ}** [التكاثر3: 4]، وقد يكون التلذّذ بترديد لفظٍ محبّب مرغوب فيه نحو: الصحة الصحة! هي السعادةُ الحقّة الحقّة، الجنّة الجنّة! ما أسعد من يفوز بها![2].

2.3.1 التوكيد اللفظي في القرآن الكريم

نزل القرآن باللسان العربيّ محاكياً العرب في تعابيرهم وطرق أدائهم للمعاني، ولما كان العربيّ يحتاط للمعنى الذي يريده -كما يقول ابن جني- "إنّ العرب إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له"[3]، فإننا وجدنا في القرآن الأساليب التي سادت لغة العرب شعرها ونثرها، ولأنّ التوكيد من هذه الأساليب اللغويّة التي اهتمت بها اللغة العربيّة كثيراً، رأيناه كثير الورود في كتاب الله عزّ وجلّ، ونخصّ هنا بالدرس التوكيد اللفظي، فهو جار في القرآن الكريم في كل أقسام الكلام: في الاسم وفي الفعل وفي الحرف وفي الجملة وفي شبه الجملة، وكذلك في الضمائر مظهرها ومضمرها، وقد جاء التوكيد

([1]) السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، شركة العاتك للنشر، القاهر، ط2، 2003م، ج4، ص131-132.

([2]) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، (د.ت)، ج3، ص526.

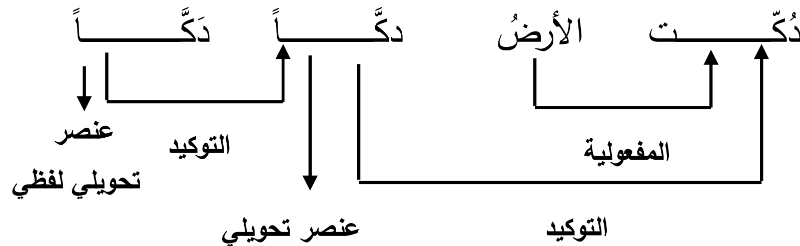
([3]) ابن جنّي، الخصائص، ج3، ص104.

اللفظي بتكرير اللفظ أو بمرادفة في المعنى، ومن الأمثلة على صور التوكيد اللفظي في القرآن ما يأتي:

3.3.1 توكيد الاسم

من أبين صور التوكيد اللفظي هو تكرير الاسم، ويأتي ذلك على صورتين، الأولى: توكيد الاسم بلفظه، والصورة الثانية: توكيد الاسم بمرادفه في المعنى، وهذا الأخير نرى أن نؤجل دراسته إلى باب النعت المؤكّد، ولا نتعامل في باب التوكيد اللفظي إلا مع التكرير الصريح للفظ، وممّا جاء في القرآن على توكيد الاسم قوله تعالى: **{كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا}** [الفجر: 21].

البنية العميقة للآية (دكّ اللهُ الأرضَ) مكونة من (فعل+فاعل+مفعول به)، تم تحويلها من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول وذلك بحذف الفاعل للعلم به فأصبحت (دُكّت الأرضُ)، وأُريد توكيد الفعل فجيء بالمصدر المؤكِّد له، فصارت (دُكّت الأرضُ دكّاً)، وزيادة في التوكيد كُرِّر المصدر بلفظه ثانيةً(1)؛ لزيادة تحقيق إرادة مدلول الدكّ الحقيقي؛ لأنّ دكّ الأرض أمرٌ عجيبٌ، فلغرابته اقتضى إثباته زيادة تحقيق لمعناه الحقيقي(2)، فأصبحت البنية السطحيّة (دُكّت الأرضُ دكّاً دكّاً) وتمثيلها كما يأتي:



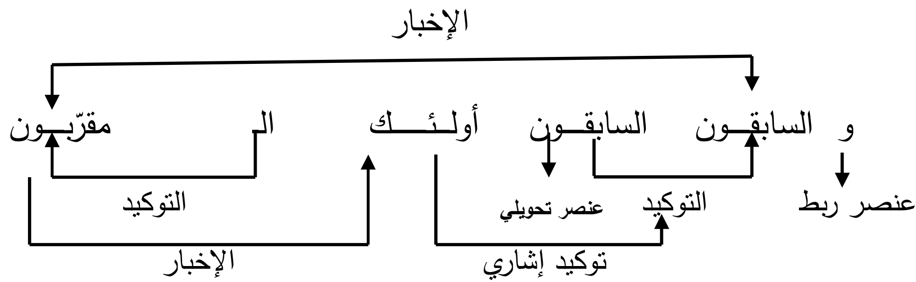
---

(1) الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (السمين الحلبي756هـ)، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت)، 791/10.

(2) ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (التحرير والتنوير)، الدار التونسيّة للنشر، تونس، (د.ط)، 1984م، ج30، ص336.

ومنه قوله تعالى: **{وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ {10} أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ}** [الواقعة: 10-11].

البنية العميقة للآية (السابقون مقرّبون) وهي جملة توليديّة اسمية مكونة من (مبتدأ+خبر)، طرأ عليها تحويل بزيادة اسم الإشارة (أولئك) إظهاراً لعلّو منزلتهم، ثم دخلت (أل) التعريف على الخبر قصراً للسبق على هذه الطائفة من المؤمنين؛ فأصبحت الجملة (السابقون أولئك المقربون)، ولمّا أريد مزيدٌ من التوكيد كُرّر اللفظ الأول توكيداً له على سبيل التوكيد اللفظي[1]، فأصبحت البنية السطحية (السابقون السابقون أولئك المقربون) وتمثيلها كما يأتي:



4.3.1 توكيد الحرف

يكون التوكيد اللفظي في الحروف والأدوات كما يكون في الأسماء والأفعال، إلاّ أنّ الحرف يخضع لضوابط عند توكيده، فإذا أُريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يُعاد مع الحرف المؤكِّد ما يتّصل بالمؤكَّد، نحو: إنّ زيداً إنّ زيداً قائمٌ، ولا يجوز: إنّ إنّ زيداً قائمٌ، فإن كان الحرف جواباً كـ(نعم، وبلى، وجيرَ، وأجل، وإي، ولا) جاز إعادته وحده، فيُقال لك: أقام زيدٌ؟ فتقول: نعم نعم، أو لا لا [2]، فتوكيد الحرف يقتضي إعادة ما اتصل بالمؤكّد، ومن ذلك قوله تعالى: **{أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا**

---

(1) الزمخشري، الكشاف، 458/4.

(2) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي (769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م، ج3، ص215-216.

وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ} [المؤمنون: 35]، إذْ أُعيد مع التوكيد ما اتّصل بالحرف المؤكّد من ضمير، وشذّ اتصال الحرفين كما في قول الشاعر:

إنّ إنّ الكريـم يَحْلُـمُ مـا لَـمْ   يَرَيَـــنْ مـن أَجَـاره قـد ضِيمـا[1]

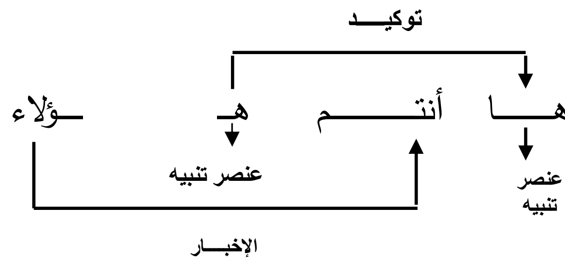
ووجه الشذوذ فيه تأكيد الحرف (إنّ) دون فاصلٍ بينهما مع أنّه ليس من حروف الجواب.

ومن التوكيد اللفظي للحرف تأكيده بما يرادفه في المعنى، ومن ذلك قول الشاعر:

وَقُلْنَ على الفِـرْدوس أوّل مشـربٍ   أجـل جِيْر إنْ كانت أُبيحت دعاثِـرُهْ[2]

ووجه الاستشهاد فيه توكيد حرف الجواب (أجل) بمرادفه معنى (جير) دون فاصل بينهما، وممّا جاء من توكيد الحرف في القرآن قوله تعالى: **{هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}** [النساء: 109].

البنية العميقة للآية (أنتم أولاء) وهي جملة توليديّة مكونة من (مبتدأ+خبر)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة حرف التنبيه على المبتدأ فأصبحت (ها أنتم أولاء)، ثمّ طرأ تحويلٌ آخر فكُرر حرف التنبيه توكيداً له، "وهو كثيرٌ في كلام العرب، ورُدِّدَ التنبيه توكيداً، تقول: ها أنا هذا، وها أنت هذا"[3]، فأصبحت البنية السطحيّة للآية (ها أنتم هؤلاء) وتُمثّل كما يأتي:



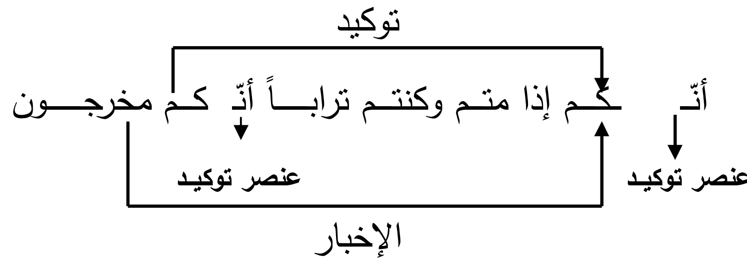
([1]) ابن هشام، عبدالله بن يوسف جمال الدين (761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت)، ج3، ص306؛ وانظر: شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، ج2، ص348، والبيت لم يُعرف قائله.

([2]) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى، ط3، ج3، ص1186، والبيت يُنْسب لمضرّس بن ربعيّ الأسدي.

([3]) الأخفش، أبو الحسن المجاشعي (الأخفش الأوسط)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمد قراعة، مكتب الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م، ج1، ص140.

ومنه قوله تعالى: **{أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ}** [المؤمنون: 35].

في هذه الآية جاء الخبر مؤكّداً بـ(أنّ) التي هي لتوكيد ركني الإسناد، فالبنية العميقة لها (أنتم مخرجون) مكونة من (مبتدأ+خبر)، وبزيادة (أنّ) تم تحويل الضمير المنفصل إلى متصل ليجوز اتّصاله بـ(أنّ) فأصبحت الجملة (أنكم مخرجون)، ثم طرأ عليها تحويلٌ آخر بتوكيد هذا الحرف (أن) فكُرِّر مع ما اتّصل بالأوّل من ضمير، إذ "ثنّى (أنّكم) للتوكيد، وحَسُنَ ذلك لفصل ما بين الأول والثاني بالظرف"[1]،ويمكن تمثيل البنية السطحيّ كما يأتي:



5.3.1 توكيد الجملة

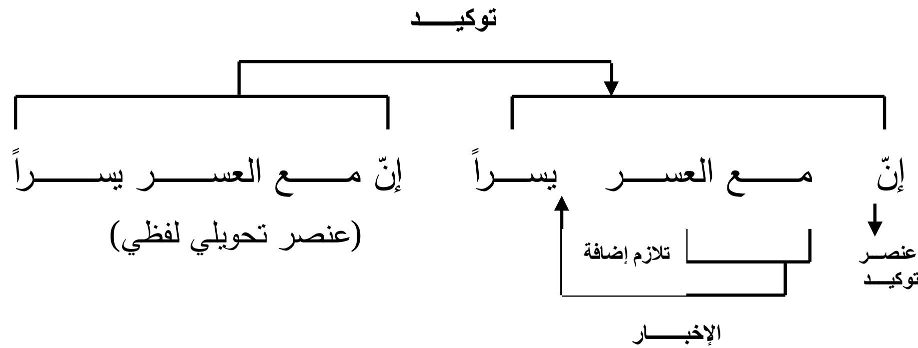
يُعدُّ تكرير الجملة بغرض التأكيد من أكثر صور التوكيد اللفظي وروداً في القرآن الكريم، إلاّ أنّ توكيد الجملة في القرآن يكون غالباً بالحرف العاطف، فإن كان المؤكّد جملة اسميّة أو فعليّة جاز تكريرها بعطفٍ صوريٍ أو بغير عطف، والأكثر أن يكون بالعطف الصوريّ، وأن يكون العاطف المهمل هو الحرف (ثم) غالباً، نحو قوله تعالى: **[**مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ {17} ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ**]** [الانفطار: 17- 18] [2]، ومن الأمثلة على توكيد الجملة في القرآن قوله تعالى: قال تعالى: **{فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا {5}إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا}** [الشرح: 5، 6].

الأصل التوليدي للآية (معَ العُسر يسرٌ) مكون من (خبر شبه جملة+مبتدأ)، طرأ عليه تحويل بزيادة (إنّ) لتوكيد طرفي الإسناد، فصارت (إنّ مع العسر يسراً) ثم

([1]) الزمخشري، الكشّاف، ج3، ص186.

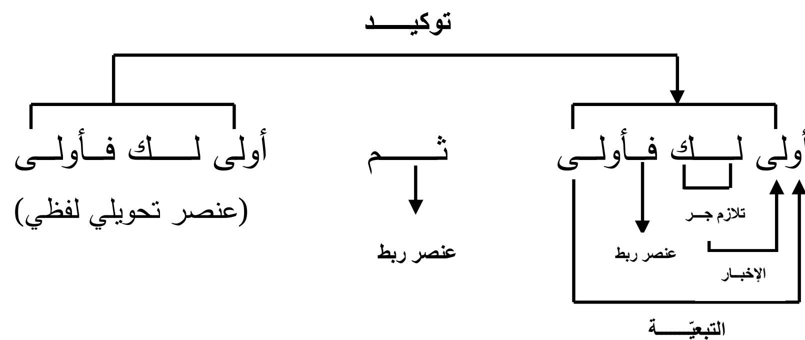
([2]) حسن، النحو الوافي، ج3، ص536.

أريد توكيد مضمون الجملة فكُرِّرت لغرض تقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب[1]، وتُمثل البنية السطحيّة كما يأتي:



ومنه قوله تعالى: **{أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى (34) ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى}** [القيامة: 34،35].

الأصل التوليدي للآية (أولى لك) ومعناها الويلُ لك، وهو مكون من (مبتدأ+خبر)[2]، طرأ عليها تحويل بعطف الاسم الثاني على الأول توكيداً له، فأصبحت الجملة (أولى لك فأولى)، ثم طرأ عليها تحويلٌ آخر لتوكيد مضمون الجملة الأولى فتمّ تكريرها؛ تأكيداً للدعاء عليه، وجيء بحرف (ثم) لعطف الجملة، دلالة على أنّ هذا التأكيد ارتقاء في الوعيد، وتهديدٌ بأشدّ مما أفاده التهديد الأول[3]، ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:



([1]) الرازي، فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر (606هـ)، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999م، ج32، ص209.

([2]) الدرويش، محي الدين، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد، حمص، سوريه، ط4، 1994م، ج6، ص283.

([3]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج29، ص364.

6.3.1 توكيد شبه الجملة

يُطلق مصطلح شبه الجملة على التركيب الذي يكون على إحدى صورتين: الجار والمجرور وتسمى (شبه الجملة من الجار والمجرور)، والأخرى شبه الجملة الظرفيّة المكونة من (ظرف ومضاف إليه) [1]، ومن الأمثلة التي جاءت فيها شبه الجملة مؤكّدة بالتكرير في كتاب الله، ما يأتي:

قال تعالى: **{وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي}** [المائدة: 110].

طرأ على البنية العميقة لهذه الآية تحويل بزيادة شبه الجملة (بإذني)؛ لتخصيص هذه المعجزات بالله سبحانه وتعالى، ثم كُرِّرت شبه الجملة زيادةً في التأكيد على معنى التخصيص، بأن ما أجراه الله على يد سيدنا عيسى عليه السلام من معجزات إنما هو (بإذن الله)، وجاء هنا (بإذني) أربع مرات عقب أربع جمل، لأنّ هذا موضع ذكر النعمة والامتنان بها فناسب الإسهاب [2].

ومنه قوله تعالى: **{وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ}** [الروم: 49]

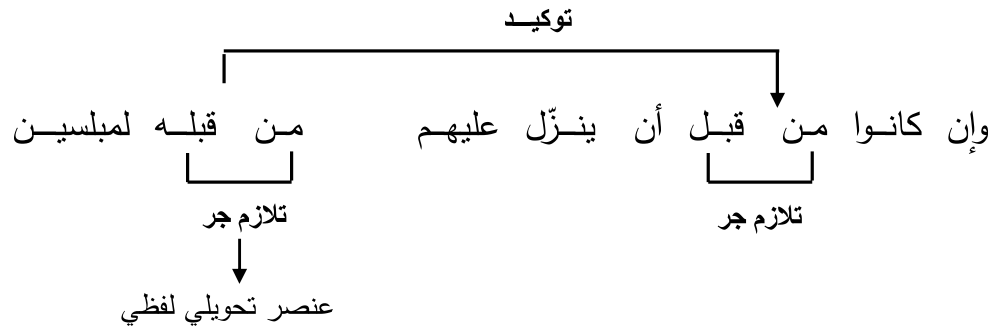
في هذه الآية لمّا كُرِّر الجار مرّةً أُخرى كُرِّر معه المجرور فكُرِّرت شبه الجملة (من قبله) على التوكيد[3]، ومعنى التوكيد فيه الدلالة على أنّ عهدهم بالمطر قد تطاول وبَعُدَ، فاشتدّ بأسهم وتمادى إبلاسهم، فكان الاستبشار على قَدْر اغتنامهم بذلك [4]، ويمكن تمثيل البنية السطحية في الآية كما يأتي:

([1]) ابن هشام، مغني اللبيب، 566.

([2]) الأندلسي، أبو حيّان محمد بن يوسف، (745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1999م، ج4، ص407.

([3]) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص476.

([4]) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص485.



7.3.1 توكيد الضمير

يُعرّف النّحاة الضمير بأنه ما دلّ على متكلّم أو مخاطب أو غائب[1]، وهو إما مستتر كالمقدّر وجوباً في نحو (أقومُ) و(تقومُ)، أو جوازاً في نحو (زيدٌ يقوم)، أو بارزٌ وهو إما متصل كتاء (قمتُ)، وكاف (أكرمكَ) وهاء (غُلامه)، أو منفصل كـ(أنا وأنت وإيّاي)[2]، ورأينا في دراسة توكيد الضمير أن نفصله عن الاسم، ونبحثه تحت عنوان مستقلٍّ به؛ لما وجدنا من الاختلاف بين القدماء والمحدثين فيما يتعلّق بتوكيده، أما صور توكيد الضمير لفظيّاً في القرآن، فهي:

1.7.3.1 توكيد الضمير بضمير

ذهب النّحاة إلى جواز تأكيد الضمير بضمير مثله، إذ يؤكد المضمر بمثله وبالمظهر جميعاً، ولا يخلو المضمران أن يكونا منفصلين كقولك: ما ضربني إلا هو هو، أو متصلاً أحدهما والآخر منفصلاً، كقولك: زيدٌ قام هو، وانطلقت أنت، وكذلك مررتُ بك أنت، وبه هو، وبنا نحن، ورأيتني أنا، ورأيتنا نحن[3]، وبناءً على هذا التقسيم نستطيع أن نجعل توكيد الضمير بالضمير كما يأتي:

([1]) ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام (761هـ)، شذور الذهب، مطبعة البابي الحلبي، (د.ت)، (د.ط)، ص8.

([2]) ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام (761هـ)، قطر الندى وبل الصدى، دار العصيمي (د.م)، ط1، (د.ت)، ص8.

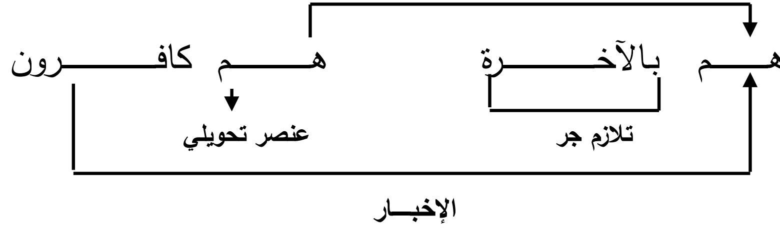
([3]) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص42-43.

2.7.3.1 **توكيد الضمير المنفصل**

يكون توكيد الضمير المنفصل سواءٌ أكان للرفع أم للنصب بتكرير لفظه، ومن الأمثلة القرآنيّة على توكيد الضمير المنفصل ما يأتي:

قال تعالى: **{وَهُمْ بِالْآَخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ}** [هود: 19].

الأصل التوليدي للآية (هم كافرون) مكون من (مبتدأ+خبر) طرأ عليه تحويل بزيادة شبه الجملة للتخصيص والتقييد فأصبحت (هم بالآخرة كافرون)، ثمّ طرأ عليه تحويلٌ آخر بتكرير الضمير المنفصل توكيداً لبيان اختصاصهم بالكفر، ولعلّ إنكارهم للمعاد كان أشدّ من إنكارهم للمبدأ، فلأجل مبالغتهم في إنكار المعاد، كُرِّر هذا اللفظ للتأكيد(1)، ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:



ومما جاء في هذا الباب قوله تعالى: **{وَهُمْ بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ كَافِرُونَ}** [الأنبياء: 36]، وقوله تعالى: **{وَهُمْ بِالْآَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ}** [لقمان: 4].

3.7.3.1 **توكيد الضمير المتصل**

ويكون توكيد الضمير المتصل بضمير منفصل يتبعه كقولك: انطلقت أنا، ومررت بك أنت، وبه هو، وبنا نحن، ورأيتني أنا، ورأيتنا نحن(2)، فلا فرق بين ما كان للرفع أو للنصب أو للجر، فالحكم واحدٌ لها جميعاً.

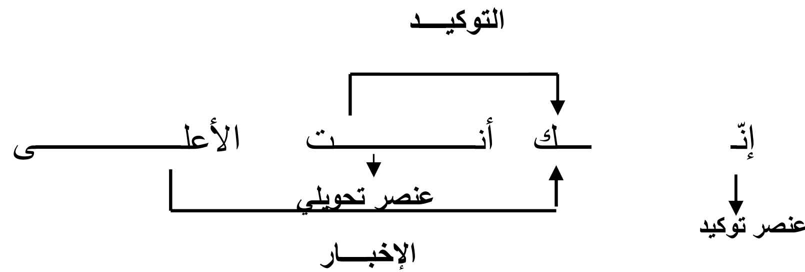
وممّا جاء في القرآن على توكيد الضمير المتصل، قوله تعالى: **{قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى}** [طه: 68].

---

(1) الرازي، التفسير الكبير، ج18، ص456.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص43.

البنية العميقة للآية (أنت الأعلى) مؤلفة من (مبتدأ+خبر)، تمّ توكيد التركيب الإسنادي بزيادة (إنّ) التي تؤكد طرفي الإسناد، فأصبحت الجملة (إنك الأعلى)، مع ملاحظة تحوّل الضمير المنفصل إلى نظيره المتصل ليجوز اتّصاله بـ(إنّ)، ثمّ جرى تحويلٌ آخر بتوكيد الضمير المتصل فكُرِّر بما يقابله من الضمائر المنفصلة، وفي ذلك تقريرٌ لغلبة موسى وقهره لفرعون وسحرته [1]، ونذكر هنا رأي ابن هشام في جواز اعتبار الضمير مؤكّداً أو للفصل[2]، ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:



ومنه قوله تعالى: **{مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ}** [يوسف: 40].

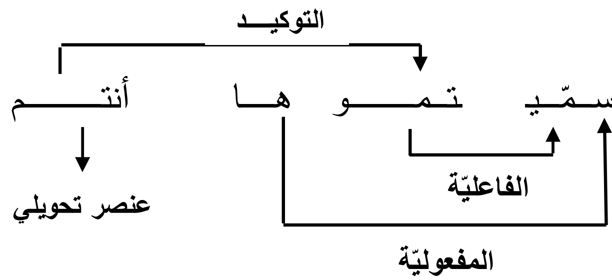
البنية العميقة للآية (سميتموها) مكونة من (فعل+فاعل+مفعول به)، جرى تحويلها بتأكيد الفاعل وهو الضمير المتصل (واو الجماعة) فجيء بالضمير المنفصل الذي يماثله فكرّر (أنتم) على جهة التوكيد[3]، وقوله أنتم وآباؤكم جملة مفسّرة للضمير المرفوع في (سمّيتموها) والمقصود بذلك الردّ على آبائهم سدّاً لمنافذ الاحتجاج لأحقيّتها بأنّ تلك الآلهة معبودات آبائهم[4]، وتُمثل البنية السطحيّة كما يأتي:

([1]) الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج7، ص356.

([2]) ابن هشام، مغني اللبيب، ص645.

(3) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، (311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988، 111/3.

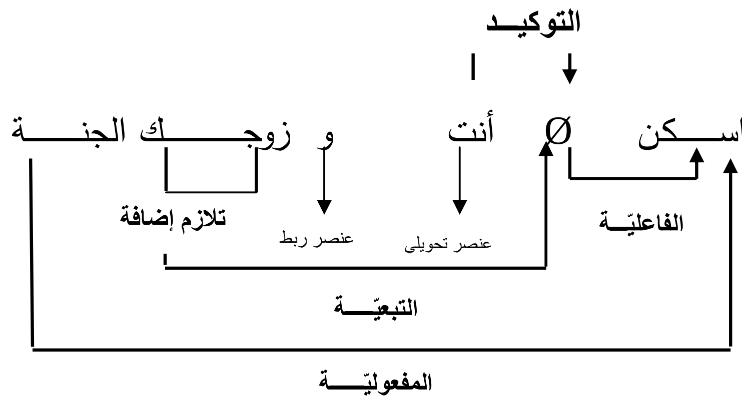
([4]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج12، ص276.



4.7.3.1 توكيد الضمير المستتر

يجري توكيد الضمير المستتر بضمير آخر منفصل وذلك نحو قولك: زيدٌ قام هو[1]، فيكون الضمير المنفصل (هو) توكيداً للضمير المستتر (هو) في الفعل (قام)، ومما جاء في القرآن على ذلك قوله تعالى: **{وَقُلْنَا يَا آَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}** [البقرة: 35].

فالبنية العميقة للآية (اسكن الجنة) مكونة من (فعل+فاعل مستتر+مفعول به)، طرأ عليها تحويل بالزيادة فكُرِّر الضمير المنفصل توكيداً للضمير المستتر في الفعل (اسكن)؛ ليصحّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المستتر[2]، ثم طرأ عليها تحويلٌ آخر بزيادة الاسم المعطوف فأصبحت البنية السطحية (اسكن أنت وزوجك الجنة) ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:



([1]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص42.

([2]) ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب (542هـ)، المحرر الوجيز، تحقيق: عبدالسلام محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2001م، ج2، ص382.

5.7.3.1 توكيد الضمير بظاهر

يُجيز النّحاة تأكيد الضمير بظاهر وبمثله من المضمرات، ولكنهم يرفضون أن يكون توكيد الضمير بالظاهر مطلقاً، ويحددونه بألفاظ التوكيد المعنوي، فهم يرون أنّ تأكيده بالظاهر يكون بالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعها، ويعلّلون ذلك بأنّ المظهر أبْيَنُ من المضمر فيصلح أن يكون توكيداً له ومبيّناً، ويشترطون أن يؤكّد الضمير بضمير آخر، ثم يُؤتى بالنفس والعين وتوابعهما إذا كان الضمير مرفوعاً فتقول: قمتَ أنت نفسك، واستثني من ذلك التوكيد بـ(كل)، إذ أجازوا تأكيد المضمر المرفوع بها من غير تقدّم تأكيد أخر بضمير، فتقول: قاموا كلُّهم، أما إذا كان الضمير المؤكّد منصوباً أو مجروراً جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجةٍ إلى تقدّم تأكيدٍ بمضمرٍ، فتقول: ضربتك نفسك، ومررتُ بك نفسك، وإن جئت بضمير مؤكد فقلت: ضربتك أنت نفسك، ومررتُ بك أنت نفسك كان أبلغ في التأكيد[1].

في حين لا يتّفق بعض المعاصرين مع ما ذهب إليه القدماء في ذلك، ويرون جواز توكيد الضمير بالظاهر مطلقاً وليس بألفاظٍ بعينها، فاللغة حافلةٌ بكثير من الشواهد على هذه الظاهرة اللغويّة، في الشعر القديم، وفي القرآن الكريم، وبذا فإنّ هذه القاعدة المعياريّة تقف حائلاً دون تحليل ما يسمّى بلغة (أكلوني البراغيث)، في حين جاءت الشواهد اللغويّة من القرآن الكريم، ومن الحديث الشريف، ومن الشعر العربي القديم على هذه اللغة، ممّا يشير إلى شيوعها في لغة العرب[2].

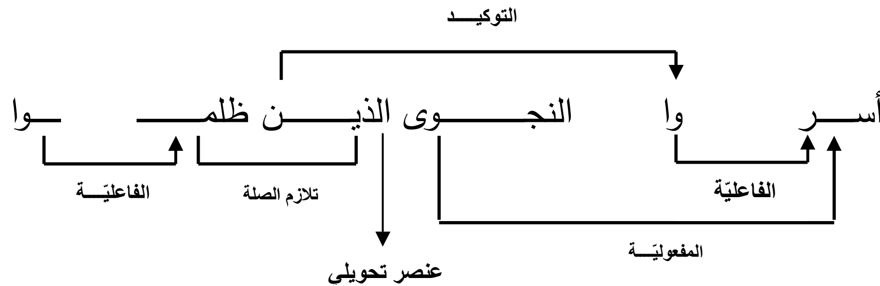
فهذه صيغة اختيارية في اللغة العربية التفت إليها النّحاةُ بمعزلٍ عن احترامهم للأنماط التي تُفْرِد الفعل مع الفاعل مهما كان عدده، وهو مظهرٌ مخالف له، فإذا تقدّم الفعلُ على الفاعل، فإنّ بعض الأداءات اللّغوية جاءت تحمل علامة المطابقة الدّالة على عدد الفاعل، وذلك نحو: جاء الرجل، وجاءا الرجلان، وجاءوا الرجال، وقد أطلق

([1]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص42.

([2]) عمايرة، في التحليل اللغوي، ص256.

القدماء على هذه الصيغة مصطلح (لغة أكلوني البراغيث) [1]. وممّا جاء في القرآن الكريم على ذلك قوله تعالى: **{وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}** [الأنبياء: 3].

البنية العميقة للآية (أسرّ الذين ظلموا النّجوى)، مكونة من (فعل+فاعل+مفعول به)، جرى تحويلها بتوكيد الفاعل، فكُرِّر مع صلته فأصبحت (أسر الذين ظلموا الذين ظلموا النّجوى)، ثم طرأ عليها تحويلٌ آخر بإحلال الضمير محلّ الاسم الظاهر فأصبحت (أسروا الذين ظلموا النّجوى) ولأنّ العرب تجتنب اجتماع المشتبهين فُصِل بينهما بالمفعول به فتباعدا، فأصبحت الجملة التحويليّة (أسروا النّجوى الذين ظلموا)، ويمكن تمثيلها كما يأتي:



وممّا جاء من الأمثلة على ذلك في كتاب الله، قوله تعالى: **{ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ}** [المائدة: 71]. ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ النّحاة القدماء يعربون هذه الأسماء الظاهرة (الذين،كثيرٌ) مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابعاً على الإبدال من الضمير [2]، ولكنّهم يرفضون أن تكون توكيداً للأسماء المتقدّمة عليها.

6.7.3.1 توكيد الظاهر بضمير

أمّا توكيد الاسم الظاهر بالضمير فلم يُجزه النحاة، فالمظهرُ لا يؤكِّدُ إلا بظاهرٍ مثله، ولا يُؤكّد بمضمرٍ، فلا تقول: جاءني زيدٌ هو، ولا مررتُ بزيدٍ هو، ويعللون ذلك

([1]) عباينة، يحيى، النحو العربي المقارن دراسة تاريخية مقارنة في ضوء اللّغات الساميّة واللهجات العربية القديمة، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إربد، ط1، 2014، ص207.

([2]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص92.

بأنّ المضمر أعرف من المظهر فلا يجوز أن يكون توكيداً له، ولأنّ المضمر أخفى من المظهر فلا يصلح أن يكون مبيناً له[1].

في حين أنّ بعض المحدثين يرون أنّ هذا أمرٌ معياري لا تُقرّهُ اللغة، بل تسير على خلافه[2]، فهم يذهبون إلى أنّ الضمير في حقيقة أمره هو الاسم من حيث الدلالة في نحو قولك: الزيدان حضرا، والمعلمون حضروا، والنساء حضرْنَ، وما كان الضمير في مثل هذه الجمل إلا ليؤكّد الاسم المتقدّم توكيداً لفظياً، فالفاعلُ قد تقدّم (وهذا رأي أهل الكوفة)، والعرب إن أرادت العناية بشيءٍ قدمته، فهو مقدّم للعناية والاهتمام[3].

وبذلك فإنّنا لا نجدُ ما يمنع أن يكون الضمير في الأفعال السابقة توكيداً للفاعل المتقدّم، إنْ كنّا سلّمنا بأنه فاعل، ولكنّا بالتأكيد نسلّم بأنّ هذه الجمل من الأنماط الإسنادية؛ لأن الخبر إذا كان جملة فعلية أو اسميّة يمكن تأويله بالمفرد الذي وقع في موقعه، فتقول: عليٌ يركضُ و راكضٌ[4].

ومما جاء في كتاب الله على ذلك قوله تعالى: **{وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ}** [البقرة: 228].

البنية العميقة للآية (تتربّص المطلقات) مكونة من (فعل+فاعل)، أُريد توكيد الفاعل فكُرّر بلفظه فصارت (تتربّص المطلقاتُ المطلقات)، ثمّ لمزيدٍ من التوكيد قُدِّم الفاعل عناية به واهتماماً، فأصبحت الجملة (المطلقات تتربّص المطلقات)، ثمّ حلّ الضمير محل الاسم الظاهر، وجيء بشبه الجملة للتخصيص، وبالظرف لتحديد الزمان، فأصبحت الجملة (المطلقات يتّربّصنَّ بأنفسهنّ ثلاثة قروء)، والإخبار عنهن بالتربّص خبرٌ في معنى الأمر تأكيداً للأمر، وإشعاراً بأنّه مما يجب المسارعة إلى امتثاله، وقوله (تتربص المطلقات) لم يكن بذلك التأكيد[5]، ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:

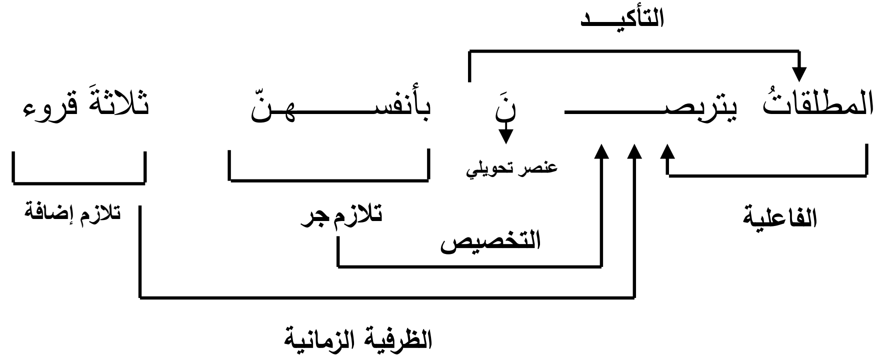
([1]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص42.

([2]) عمايرة، في التحليل اللغوي، ص254.

([3])عمايرة، في التحليل اللغوي، ص254-255.

([4]) عبابنة، النحو العربي المقارن، ص183.

(5) الزمخشري، الكشاف، 270/1.



4.1 التوكيد المعنوي

يجعل ابن جني التوكيد في باب الاحتياط بقوله: "اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له، فمن ذلك التوكيد وهو على ضربين: احدهما بتكرير الأول بلفظه... والثاني: تكرير الأول بمعناه"[1]، أما النوع الأول وهو التوكيد اللفظي، فقد تقدّم بحثه في الجزء السابق من هذه الدراسة، وأمّا الثاني فهو ما سنتناوله بالدرس هنا، إذ يجعله ابن جنّي تكريراً لمعنى الأول، ففكرة التكرير حاضرةٌ في ذهن ابن جنّي، وإن تغيّرت الألفاظ، ويمضي ابن جنّي في توضيح التوكيد المعنوي فيجعله على ضربين: أحدهما للإحاطة والعموم، والآخر للتثبيت والتمكين، فالأول كقولنا: قام القوم كلهم، ورأيتهم أجمعين، وما يتبعها من أكتع وأبصع وأبتع وأكتعين وأبصعين وأبتعين، والثاني نحو قولك: قام زيدٌ نفسه ورأيته نفسه[2]، وهو بذلك يجعل النّفس والعين لمعنى التثبيت والتمكين، وألفاظ التوكيد الأخرى للإحاطة والعموم.

أما صاحب المفصّل فسمّاه بالتأكيد غير الصريح[3]، إذ سبق أن جعل التوكيد اللفظي توكيداً صريحاً؛ لأنّه يُصرِّح باللفظ مرتين، أمّا هنا فإنّه يُذكر لفظٌ آخر غير اللفظ الأول فكان غير صريح، ويعرّفه ابن هشام بأنّه تابعٌ يقرّر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، فالأول نحو: جاءني زيدٌ نفسه، والزيدان أو الهندان أنفسهما، والزيدون

(1) ابن جني، الخصائص، ج3، ص106.

(2)ابن جني، الخصائص، ج3، ص106.

(3) الزمخشري، المفصل، ج1، ص145.

أنفسهم، والهندات أنفسهنّ، والعين كالنّفس، والثاني نحو: جاء الزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما، واشتريت العبد كله، والعبيد كلهم[1].

1.4.1 فائدة التوكيد المعنوي

اتّفق النّحاة على أنّ التوكيد المعنوي تابعٌ يرفع التوهّم والشك، أما النفس والعين فيؤكّد بهما لرفع المجاز عن الذات، تقول: جاء الخليفةُ فيحتمل أنّ الجائي خبره أو ثقلهُ (متاعه وحشمه)، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين ارتفع ذلك الاحتمال[2]، ومن ذلك كما إذا قلت (رضيت البنت بالمهر) فقد يحتمل أن المراد: رضي أبوها أو وكيلها أو نحو ذلك، فإذا قلت (رضيت البنت نفسها بالمهر)، فقد رفعت كل احتمالٍ آخر عدا البنت، وكان المعنى أنّ البنت هي التي رضيت بالمهر، فكلمة (نفس) هنا أزالت احتمال إرادة غير المذكور وقرّرت أنّ المذكور هو المعنيّ بالحكم[3].

وأما الألفاظ الأخرى فيؤكّد بها "لرفع احتمال تقدير بعض مضافٍ إلى متبوعهنّ؛ فمن ثم جاز (جاء الزيدان كلاهما) و(المرأتان كلتاهما) لجواز أن يكون الأصل: جاء أحد الزيدين، أو إحدى المرأتين"[4]، بمعنى أنه أرادَ الزّيدين لا أحدهما، وقصد المرأتين لا واحدةً منهما، وفائدتها كذلك رفع توهّم عدم إرادة الشمول، وذلك نحو: (حضر الرجال كلهم)، فإنك إذا قلت (حضر الرجال) احتمل أن يكون الحاضرون أكثرهم لا جميعهم، فإذا أردت التنصيص على حضورهم على وجه الشمول احتطت لهذا المعنى بذكر ما يزيل هذا الظنّ من النفس بذكر ألفاظ الشمول، فتقول (حضر الرجال كلهم)[5].

([1]) ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ط)، (د.ت)، ص550.

([2]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص293.

([3]) السامرائي، معاني النحو، ج4، ص115.

([4]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص295.

([5])السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربيّة والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2000م ص147.

مما سبق يتبين لنا مدى ارتباط التوكيد المعنوي بحال المخاطب، فالمتكلم يحتاط لهذا النوع من التوكيد لإبعاد الاحتمال والتوهّم الذي ينشأ في ذهن السامع، إما عن ذات المتبوع، أو عن إفادة التعميم والشمول، "وإن شئت فقل تابعٌ يدلُّ على أنّ متبوعه حقيقي لا دخل للمبالغة فيه، ولا للمجاز، ولا للسهو أو النسيان ونحوهما، فالغرض من التوكيد المعنوي هو إبعادُ ذلك الاحتمال وإزالته" [1].

2.4.1 ألفاظ التوكيد المعنوي

اتّضحَ أنّ التوكيد المعنوي هو تكريرٌ للأول بمعناه، وأنّ الغرض منه دفع الشك والتوهم عن السامع، أما الألفاظ التي تؤدي هذه الوظيفة في الكلام فيحصرها ابن جني في تسعة أسماءٍ بقوله:"والأسماءُ المؤكّد بها تسعةٌ، وهي: نفسه وعينه وكلّه وأجمع وأجمعون وجمعاء وجُمَع وكلا وكلتا"[2]، ويجعلها ابن عقيل على قسمين، أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى مؤكّد، وله لفظان (النفس والعين)، والثاني: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك (كل وكلا وكلتا وجميع)[3].

ويضيف بعض النّحاة إلى هذه الأسماءِ أسماءً أخرى تتبعها وتقوّي معناها ولا تُذكر مفردةً، إذ لا تأتي إلا بعد ألفاظ التوكيد المذكورة، " فأمّا أكتعون أبصعون، كتعاء بصعاء، كُتَعٌ بُصَعٌ، فكُلّها توابع لأجمع لا تستعمل إلا بعده، ولا تستعمل منفردةً، فهي شبيهةُ بقولهم شيطان ليطان، وقيل إنّ معناها كمعنى أجمعين، وهو الإحاطة والعموم"[4]، فهذه الألفاظ لا تقوم بنفسها ولا تستغني عن غيرها، فلا يجوز أن تُذكر منفردة، بل تتبع ألفاظ التوكيد الأخرى، فيتبع أجمعَ أكتعُ أبصعُ، ويتبع أجمعين أكتعون أبصعون، ويتبع جمعاءَ كتعاءُ بصعاءُ، ويتبع جُمَع كُتَع بُصَع، فيُقال: "جاء الجيش كلّه أجمع أكتع أبصع، والقبيلة كلَّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ، والقوم كلّهم أجمعون أكتعون

---

(1) حسن، النحو الوافي، ج3، ص503.

(2) ابن جنّي، اللمع في العربيّة، ص84.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج3، ص207، 208.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص40.

أبصعون، والهندات كلهنّ جُمَع كُتَع بُصَع"[1]، وأمّا ألفاظ التوكيد المعنوي الأصيلة في بابها فنودّ أن نخصّها بشيءٍ من الشرح والتوضيح، وهي:

1.2.4.1 النفس والعين

المقصود بلفظ (النفس) و(العين) حقيقة الشيء، جاء في بدائع الفوائد: "وأمّا النفسُ فعلى أصل موضوعها؛ إنّما هي عبارةٌ عن حقيقة الوجود دون معنى زائد"[2]، وأمّا استعمالها للتوكيد فهو بغرض رفع المجاز عن الذات، تقول (جاء الخليفة) فيحتمل أن الجائي خبره أو ثقله (متاعه وحشمه)، فإذا أكّدت بالنفس أو بالعين ارتفع ذلك الاحتمال، ويجب اتّصالهما بضمير مطابق للمؤكد، وأن يكون لفظهما طبقه في الإفراد والجمع[3]، وينبغي أن يُجمع النفسُ والعين جمع تكسير للقلة على (أفْعُل) لا غير، حين يكون المؤكّد جمعاً مع إضافتها لضمير الجمع، فتقول: حضر الرجال أنفسهم وأعينهم، وأمّا في التثنية فالأصحّ جمعهما على أفْعُل، ويترجّحُ إفرادهما على تثنيتهما[4]، فتقول في تثنيتهما: جاء المحمدان أنفسهما أو أعينهما، ويجوز إفرادهما وتثنيتهما، فيقال: نفسهما وعينهما، أو نفساهما وعيناهما، ولكن الذي يُرجّح هو الإفراد، ولا بدّ من إضافتهما إلى ضمير المثنى ليطابق المؤكّد.

وإذا اجتمعت (النفس) و(العين) قُدّمت النفسُ على العين[5]، فتقول: قدم محمد نفسهُ عينهُ، وأجاز النّحاةُ جر (النفس) و(العين) بالباء الزائدة، نحو: جاء زيدٌ بنفسه أو

([1]) الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (900هـ)، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988، ج2، ص339.

([2]) ابن قيم الجوزيّة، محمد بن أبي بكر (751هـ)، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص6.

([3]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص293-294.

([4]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص294.

([5]) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص1070.

بعينه، وجعل منه بعضهم قوله تعالى: "يتربصن بأنفسهنّ" [البقرة: 228] ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التأكيد[1].

ويُقدّم النّحاةُ (النفس) و(العين) على غيرهما من ألفاظ التوكيد، فالأسماءُ التي يؤكّد بها لها مراتب، ف(النفسُ والعين) يجب تقديمهما على كل حال، وإنّما كانا بالتقديم أولى؛ لأنّهما قد يستعملان غير مؤكّدين، كقولك: نزلتَ بنفس الجبل، ورأيتُ عين زيد، فلمّا كانا يستعملان مفردين لغير معنى التوكيد، وكان (كل وأجمعون) لا يجوز أن يستعملا إلا تابعين أو في تقدير التابع، وجبَ أن يُقدَّم ما يقوم بنفسه على التابع[2]، وإذا أُريد توكيد الضمير المستتر أو المتصل المرفوع بهما فلا بدّ أولاً من تأكيده بالضمير المنفصل، ثم يؤكّد بالنفس والعين، فنقول: قمتَ أنت نفسَكَ وقم أنت نفسك، وإذا كان الضمير المتصل منصوباً أو مجروراً جاز تأكيده بالنفس والعين في غير حاجةٍ إلى تقدّم تأكيد بضمير، فتقول: ضربتُك نفسك، ومررتُ بك نفسك[3].

أما ورودهما في القرآن الكريم فلم يقع في القرآن توكيدٌ بالنفس والعين، وإنما جاءا معربين إعراب الأسماء[4]، فالتوكيد بالعين معدومٌ في القرآن، إذ لم يرد في أيّ نصٍّ قُرآني حتى ولا في قراءة شاذّة، في حين نجد التوكيد بالنّفس على غير اتّفاق، وليس في القرآن نصٌ واحدٌ متفقٌ على قراءته باعتبار (النفس) فيه من التوكيد المعنوي، وإذا كان من ذلك شيء فهو على قراء خاصة، وذلك على قراءة من رفع (أنفسهم) في قوله تعالى: **{وَلَٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}** [البقرة: 57][5]، وبحسب هذه القراءة تكون (أنفسهم) توكيداً للضمير المتصل المرفوع (واو الجماعة).

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص164.

(2) ابن الوراق، محمد بن عبدالله بن العباس (381هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود الدرويش، مكتبة الراشد، الرياض، ط1، 1999م، ص388.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص42.

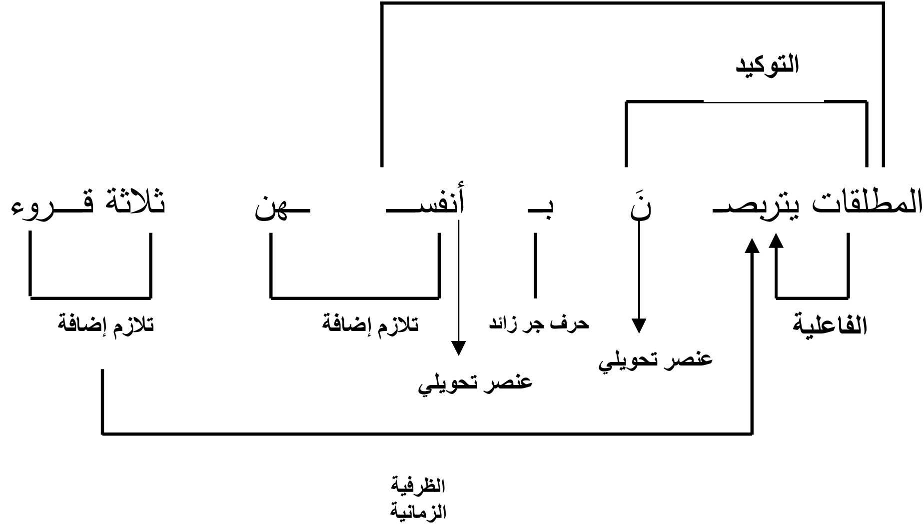
(4) عُضيمه، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، (د.ط)، (د.ت)، القاهرة،ج11، ص6.

(5) الشعيبي، وفيق مصطفى، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، دار الفلاح، ط1، 2008،ص29.

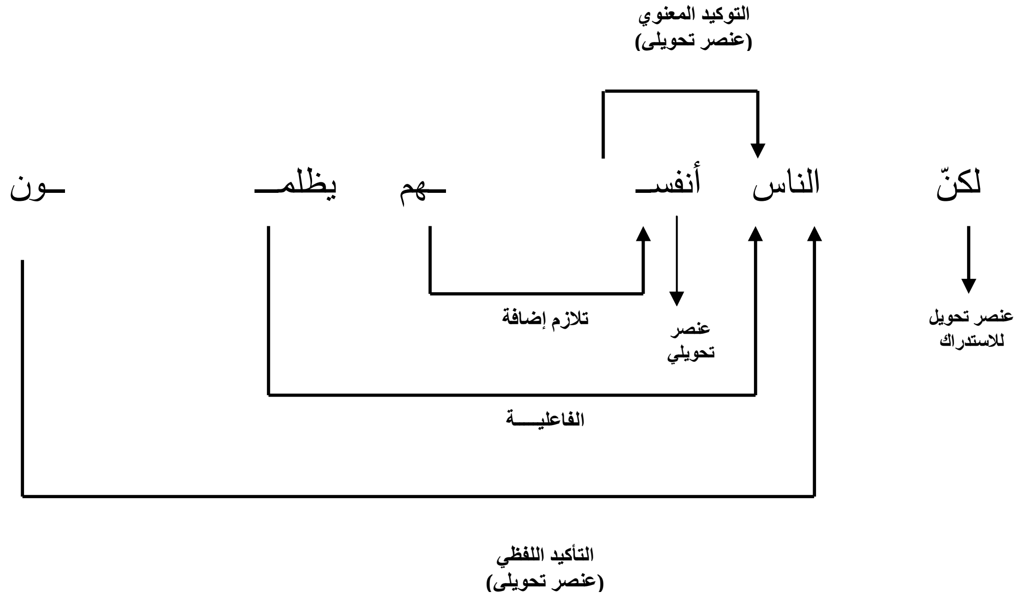
أمَّا في قوله تعالى: **{وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ}** [البقرة: 228]، فقد جاء لفظ (أنفسهن) محتملاً التوكيد على اعتبار أنّ الباء زائدة، وبأنفسهنّ متعلقٌ بيتربّصنَ، وظاهر الباء أنّها للسبب أي من أجل أنفسهنّ، ويجوز هنا أن تكون زائدة للتوكيد، والمعنى يتربصنَ أنفسهنّ، كما تقول: جاء زيدٌ بنفسه، وجاء زيدٌ بعينه أي نفسه وعينه، ولا يُقال إنّ التوكيد هنا لا يجوز؛ لأنّه من باب توكيد الضمير المرفوع المتّصل وهو النون التي هي ضمير الإناث في (يتربصنَ)، وهو الذي يُشترط فيه أن يُؤكّد بضمير منفصل ويكون بذلك أصل التركيب يتربصن هن بأنفسهنّ؛ لأنّ هذا التوكيد لما جُرّ بالباء خرج عن التبعيّة، وفقدت العلّة التي لأجلها امتنع أن يؤكّد الضّمير المرفوع المتصل حتى يؤكد بمنفصل[1].

واستناداً إلى ما تقدّم بيانُه فإنّ البنية العميقة للآية (تتربَّصُ المطلقات) وهي جملة توليديّة تتألف من (فعلٍ وفاعل)، أُريد تأكيد الفاعل فَكُرّر بلفظه، فأصبحت الجملة (تتربص المطلقاتُ المطلقات)، ولأجل العناية به والاهتمام قُدِّم فأصبحت الجملة (المطلقاتُ تتربص المطلقاتُ)، ثم أريد التوكيد مرَّةً أخرى، فجيء بلفظ (أنفسهن) للتثبيت والتمكين، ثم جيء بالظرف لتحديد الزمان، فأصبحت الجملة (المطلقات يتربصن بأنفسهنّ ثلاثة قروء) بملاحظة إحلال الضمير محل الاسم الظاهر، ونحن نرى أنّ لفظ التوكيد المعنوي جاء مؤكّداً للفاعل المقدم، وليس للضمير المتّصل، لأنّ هذا الضمير كذلك تأكيد للفاعل المقدم وفق قواعد النحو التحويلي، الذي يُجيز توكيد الظاهر بضمير كما تقدّم توضيحه في باب التوكيد اللفظي، ويكون تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:

(1) الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج2، ص454.



ويحتمل أن يكون من التوكيد بلفظ (النفس) ما جاء في قوله تعالى: **{إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}** [يونس: 44]، فلفظ أنفس يكون توكيداً للناس فيكون بمنزلة ضمير الفصل في قوله تعالى: **{وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ}** [الزخرف: 76][1] ويمكن تمثيل البنية السطحية بناءً على ذلك كما يأتي:



([1]) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، ج11، ص7.

نلاحظ أنّ الفاعل تقدّم للأهمية، وأنّه قد أُكِّدَ زيادةً على توكيده بالتقديم توكيداً لفظياً بالضمير المتصل (الواو)، وتوكيداً معنوياً (بالنفس) للتثبيت والتمكين ولرفع المجاز عن الذات، ولتأكيد أنّ الظلم واقعٌ منهم وليس من غيرهم.

2.2.4.1 التوكيد بـ (كلّ) و(جميع)

وهما من ألفاظ التوكيد المعنوي التي ترفع توهّم عدم إرادة الشمول، فإذا قلت: حفظتُ القرآن، فإنّ السامع قد يفهم أنّ المحفوظ جزءٌ من القرآن الكريم، ولإزالة هذا التوهّم فإنّك تتبع الكلام بـ(كلّه) فتقول: حفظت القرآن كلَّه، ليستقرّ في فهمه معنى الشمول والعموم، واستعمل العرب للدلالة على الشمول (عامّة) مضافة إلى ضمير المؤكّد، نحو: جاء القوم عامّتهم، وقلّ من عدّها من النحويين من ألفاظ التوكيد[1].

يؤكّد بـ(كل وجميع) ما كان ذا أجزاء يصحُّ وقوع بعضها موقعه، نحو جاء الركب كلّه أو جميعه، والقبيلة كلّها أو جميعها، والرجال كلّهم أو جميعهم، والهندات كلّهن أو جميعهنّ، ولا تقول: جاء زيدٌ كلّه[2]؛ لأنّه لا يتجزأ لا بذاته ولا بعامله، ويجوز أن تقول: اشتريتُ العبد كلّه، فإنّ العبدّ يتجزّأ باعتبار الشراء، وإن كان لا يتجزّأ باعتبار ذاته[3].

وأوجب النّحاة إضافتهما إلى اسمٍ مضمرٍ راجعٍ إلى المؤكّد[4]، فتقول: جاء الطلابُ كلهم وجميعهم، والطالبات كلهنّ وجميعهنّ، وحفظتُ القصيدةَ كلّها وجميعها، وقرأتُ الدّرس كلّه وجميعه، وأجاز النّحاة توكيد الضمير المستتر والمتصل المرفوع بـ(كل) دون الحاجة إلى تقدم تأكيد بضمير منفصل، فتقول: جاءوا كلُّهم، والكتاب قُرِئَ كلّه[5]، فتكون (كلهم) تأكيداً للضمير المتصل (واو الجماعة)، وتكون (كلّه) تأكيداً للضمير المستتر في (قُرِئَ).

([1]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج3، ص208.

([2]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج3، ص208.

([3]) ابن هشام، شرح قطر الندى، ج1، ص293.

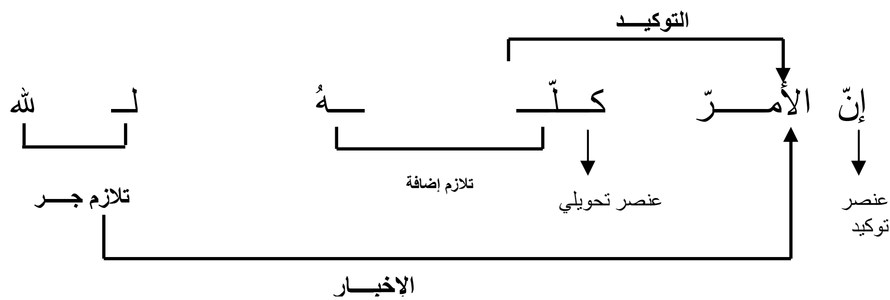
([4]) ابن هشام، مغني اللبيب، ص256.

([5]) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص42، 44.

أما ورودهما في كتاب الله فلم تقع (جميع) تأكيداً في القرآن[1]، أما (كلّ) فإنها جاءت في القرآن الكريم في مواطن كثيرةٍ، مستوفيةً شروط التوكيد المعنوي من اتصالها بضميرٍ يطابق المؤكّد، وتأكيدها ما كان ذا أجزاء، محققة الغرضَ من وجودها وهو دفع توهّم عدم إرادة الشمول.

ومما جاء في كتاب الله على التوكيد بـ(كل) قوله تعالى: **{قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ}** [آل عمران: 154].

فالبنية العميقة للآية هي (الأمرُ لله) مكوّنة من (مبتدأ+خبر)، أُريدَ توكيد المبتدأ فجيء بـ(كلّه) على سبيل التوكيد المعنوي لرفع توهم عدم الشمول وبيان أن "القضاء أو التدبير له تعالى مخصوصٌ به لا يشاركه فيه غيره، فيفعل ما يشاء وتجري الأمور حسبما جرى به القلم في سابق القضاء"[2]، فأصبحت الجملة (الأمرُ كلّه لله) ثم أريد توكيد مضمون الجملة كلِّها فجيء بـ(إنّ) التي تؤكّد ركني الإسناد، وبولغ في توكيد العموم بقوله (كله) فكان الجواب أبلغ[3]، فأصبحت البنية السطحيّة (إنّ الأمرَ كلّه لله) والتي يمكن تمثيلها كما يأتي:



---

(1) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، ج11، ص11.

(2) الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله (1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994، ج2، ص308.

(3) الأندلسي، البحر المحيط، 393/3.

ومنه قوله تعالى: **{كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ}** [القمر: 42].

البنية العميقة لهذه الآية (كذّب الكافرون) وهي جملة توليديّة محايدة مؤلفة من (فعل+فاعل)، أُريد تخصيص الآيات بفعل التكذيب، فجيء بشبه الجملة (بآياتنا) فأصبحت الجملة (كذّب الكافرون بآياتنا)، ولدفع توهم عدم الشمول بأن يظنّ السامع أنّ تكذيبهم إنما كان لبعض الآيات دون غيرها جيء بـ(كلّها) فأصبحت الجملة (كذّب الكافرون بآياتنا كلّها) وبإحلال الضمير محلّ الاسم الظاهر نحصل على البنية السطحيّة (كذّبوا بآياتنا كلّها) التي يمكن تمثيلها كما يأتي:

التوكيـــد

كذ بـــ ـوا بـ آياتـ ـنـا كلـ ـهـا

الفاعليّـــة تلازم جـــر تلازم إضافة تلازم إضافة عنصر تحويلي

التخصيـــص



3.2.4.1 كلا وكلتا

يؤكّد بـ(كلا) المثنّى المذكر، نحو: جاء الزيدان كلاهما، وبـ(كلتا) المثنّى المؤنّث، نحو: جاءت الهندان كلتاهما، ولا بدّ من إضافتهما إلى ضميرٍ يطابق المؤكّد كما مُثّل[1]، ويؤكّد بهما، لرفع احتمال تقدير بعض مضافٍ إلى متبوعهنّ، فمن ثمّ جاز (جاء الزيدان كلاهما)، و(المرأتان كلتاهما)؛ لجواز أن يكون الأصل: جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين[2]، فمجيء اللفظ المؤكد يدفع هذا الوهم عن السامع ويقرّر استغراق العقل للمثنّى.

و(كلا وكلتا) متى أضيفتا إلى المضمر كانتا في الرفع بالألف، وفي النصب والجر بالياء، فتقول: قام الرجلان كلاهما، ورأيتهما كليهما، ومررتُ بهما كليهما،

([1]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج3، ص208.

([2]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص295.

وقامت المرأتان كلتاهما، ومررتُ بهما كلتيهما، ورأيتهما كلتيهما، وإن أضيفتا إلى المظهر كانتا بالألف على كل حال، تقول: جاءني كلا أخويك، وجائتني كلتا أختيك ومررت بكلتا أختيك؛ لأنّ كلا وكلتا اسمان مفردان غير مثنيين وإن أفادا معنى التثنية[1]، فلا يكونان في حالة تجرّدهما من الضمائر للتوكيد؛ لأنهما فقدا شرط الضمير العائد على المؤكّد، ولتقدّمهما على الاسم الذي ينبغي توكيده، فلفظ التوكيد تابعٌ للمؤكَّد لاحقٌ به، لا متقدّمٌ عليه.

أما ورودهما في القرآن الكريم فلم يقع في القرآن التوكيد بكلا أو بكلتا، وجاءت (كلاهما) في قوله تعالى: **{إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا}** [الإسراء: 23][2]، وقرأ الأخوان إما يبلغانّ بألف التثنية ونون التوكيد المشدّدة وهي قراءة السُّلمي وابن وثّاب وطلحة والأعمش والجحدريّ، وقال الزمخشريّ: لو قيل إمّا يبلغانّ كلاهما كان (كلاهما) توكيداً لا بدلاً، ولو أُريد توكيد التثنية لقيل كلاهما فحسبَ، فلما قيل أحدهما أو كلاهما عُلم أنّ التوكيد غير مُراد[3].

4.2.4.1 الألفاظ الملحقة بكل (أجمع، جمعاء، أجمعون، جُمع)

وهذه الألفاظ تكون بمعنى (كلّ) في إفادتها دفع توهّم عدم الشمول، ويُؤتى بها زيادةً في التوكيد، ولتقوية قصد الشمول، فيؤتى بـ(أجمع) بعد (كله)، نحو: جاء الركب كلّه أجمع، وبـ(جمعاء) بعد (كلّها)، نحو: جاءت القبيلة كلّها جمعاء، وبـ(أجمعين) بعد (كلهم)، نحو: جاء الرجال كلهم أجمعون، وبـ(جُمَع) بعد (كلهنّ)، نحو: جاءت الهندات كلهنّ جمع[4]، فأصل استعمالها كما يُفهم من كلام ابن عقيل أنّها تأتي في سياق تقوية التأكيد بـ(كل)، ومعنى هذه التوابع كلها شدّة التوكيد.

([1]) ابن جني، اللمع في العربيّة، ص85-86.

([2]) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، ج11، ص7.

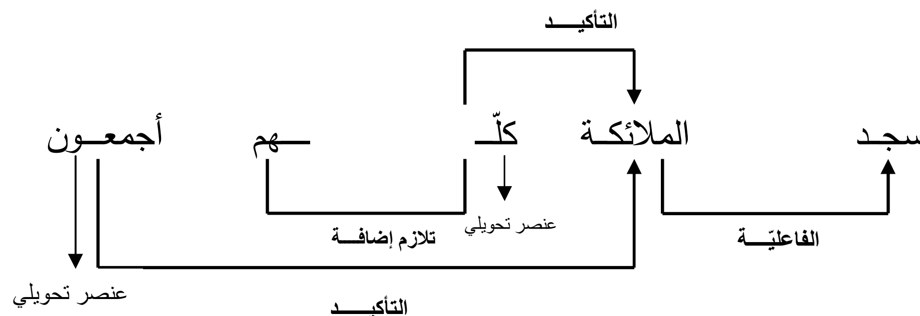
([3]) الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج7، ص35.

([4]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج3، ص209.

وقد وردَ استعمال العرب هذه المؤكّدات غير مسبوقة بلفظ (الكل) نحو: جاء الجيش أجمع، وجاءت القبيلة جمعاء، وجاء القوم أجمعون، وجاء النساء جُمَع[1]، وقد كثر التوكيد بـ(أجمعين) غير تابعٍ لـ(كلّهم) في القرآن، فكان ذلك حجة على ابن مالك في زعمه أنّ التأكيد بأجمعين قليلٌ، وأنّ الكثير استعماله تابعاً لـ(كلّهم)[2]، ولم يرد في القرآن توكيدٌ بـ(أجمع وجمعاء وجمع)[3]، وأما ما جاء في القرآن فاقتصر على (أجمعون وأجمعين).

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: **{فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ}** [الحجر: 30]

فالبنية العميقة للآية هي (سجد الملائكة) مكونةٌ من (فعل+فاعل) ولما أريد دفع توهم عدم الشمول، بأن السجود لم يشمل جميع الملائكة جيء بـ(كلهم) فأصبحت الجملة (سجدَ الملائكة كلّهم)، وزيادةً في التأكيد جيء بـ(أجمعون)، وينقل الرازي قول الخليل وسيبويه بأنّ: قوله (كلهم أجمعون) توكيد بعد توكيد، وذكر الرازي أنّ المبرّد سُئلَ عن هذه الآية فقال: لو قال سجدَ الملائكةُ احتمل أن يكون سجد بعضهم، فلما قال (كلّهم) زال هذا الاحتمال فظهر بأنهم سجدوا جميعاً، ثم بعد هذا بقي احتمالٌ آخر وهو أنهم سجدوا دفعةً واحدة أو سجد كلّ واحدٍ منهم في وقتٍ آخر، فلما قال (أجمعون) ظهر أنّ الكلّ سجدوا دفعةً واحدة[4]، فأصبحت البنية السطحيّة للآية (سجد الملائكة كلهم أجمعون) وتمثيلها كما يأتي:



([1]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج3، ص209.

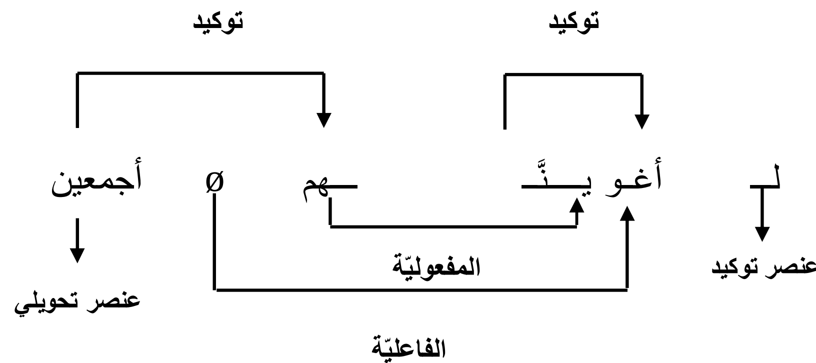
([2]) الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج7، ص454.

([3]) عُضيمه، دراسات لأسلوب القرآن، ج11، ص11.

([4]) الرازي، التفسير الكبير، ج19، ص140.

أما مجيء (أجمعين) مؤكّداً لما قبله من غير أن يكون تابعاً للفظ (كل) فهو كثير، ومن الأمثلة عليه قوله تعالى: **{قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ}** [ص: 82].

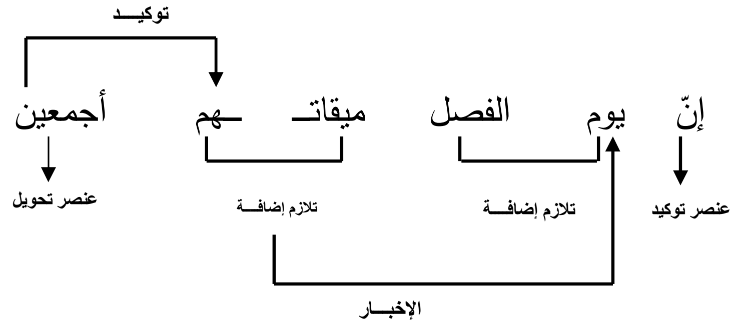
فالبنية العميقة للآية على لسان الشيطان (أغوي العباد) مكونةٌ من (فعل+فاعل مستتر+مفعول به)، تمّ إحلال الضمير محل الاسم الظاهر، فأصبحت (أغويهم)، ثم طرأ عليها تحويلٌ بزيادة نون التوكيد الثقيلة توكيداً للفعل فأصبحت (أغوينّهم)، ولما أُريد دفع توهم عدم إرادة الشمول والعموم جيء باللفظ (أجمعين) تأكيداً للضمير المنصوب (هم)، فأصبحت البنية السطحيّة للآية (لأغوينّهم أجمعين)، وتمثيلها كما يأتي:



ومنه أيضاً قوله تعالى: **{إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ}** [الدخان: 40]

البنية العميقة لهذه الآية (يوم الفصل ميقاتهم) مكونّة من (مبتدأ+خبر) وهي جملة توليديّة ترمي إلى الإخبار المحايد، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة (إنّ) لرفع الشكّ والتردد في مضمون الخبر فأصبح الخبر طلبيّاً (إنّ يوم الفصل ميقاتهم)، ولإزالة توهم عدم الشمول كان دخول لفظ التأكيد (أجمعين)، فأصبحت الجملة (إنّ يوم الفصل ميقاتهم أجمعين)، وفي هذا وعيدٌ لهم، وتأكيد الخبر لردّ إنكارهم، وأضيف الميقات إلى ضمير المخبر عنهم؛ لأنّهم المقصود من هذا الوعيد، والتأكيد بـ(أجمعين) للتنصيص على الإحاطة والشمول، أي ميقاتٌ لجزائهم كلهم لا يفلت منه أحدٌ منهم تقويةً في الوعيد، وتأييساً من الاستثناء[1]، ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:

([1]) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج25، ص312.



وأما الألفاظ التي تتبع ألفاظ التوكيد الأصليّة لتقويّ معناها من مثل (أكتع وأبصع وأبتع) فلم يرد في القرآن ذكرٌ لها[1]، وكذلك الحال بالنسبة لـ(عامة) فلم يؤكَّد بها، إذ قلّ مَن عدّها من النحويين من ألفاظ التوكيد[2].

وبعد هذا العرض للتوكيد التابع بنوعيه: اللفظي والمعنوي، تبيّن أنّ هذا النوع من التوكيد شائعٌ في كلام العرب: شعره ونثره، وفي القرآن الكريم، وهو الذي يُعتمدُ عليه أصلاً في أداء معنى التوكيد، فكان الغرض من التوكيد اللفظي تقرير الكلام في نفس السامع؛ لأنّ ما تكرّر تقرّر، وبذلك يُزال ما عَلِق في نفس السامع من شبهة إرادة المجاز.

أما التوكيد المعنوي فالغرضُ منهُ رفع التوهّم والشكّ عن ذات المتبوع، أو عن إفادة التعميم والشّمول، فكانت بعض ألفاظه لرفع المجاز عن الذات كالنفس والعين، وبعضها ترفع المجاز عن عدم إرادة الشمول وهي ألفاظ التوكيد المعنوي الأخرى، نحو: كل، كلا، كلتا، أجمع، وجميع وتوابعها.

واتّضح أن التوكيد التابع عنصر تحويليّ يدخل على الجملة التوليدية، فتستفيد الجملة بدخوله دلالة جديدة، تختلف في دلالتها عن الجملة الأصل، دون أن يتغيّر المعنى الكلّي الأصيل.

([1]) المطردي، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، ص270.

([2]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج3، ص208.

الفصل الثاني

التحويل بمكمّلات العملية الإسناديّة

1.2 توطئة

تنقسم مكونات التركيب الإسنادي إلى: عُمَدٍ وفضلات، فالعُمَد في الجملة هما المسندُ والمسند إليه، وما زادَ على هذين الركنين يسمّى فضلات وتشمل: المفاعيل والحال والتمييز والمستثنى والتوابع، وهي مكمّلاتٌ للعملية الإسنادية يصحُّ الاستغناء عنها تركيبيا دون إخلال بالعمد؛ إذ ليس واحدٌ منها يؤدي في جملته معنىً أساسياً تتوقّف عليه فائدتها الأصلية.

تؤدي هذه العناصر المكمّلة للعملية الإسنادية وظيفةً في التركيب الإسنادي وُجدت لها أصلاً، وهي إلى جانب وظيفتها الأصلية تقوم بدور توكيديّ، ومن هنا برز ما يُسمى بالمصدر المؤكّد، والحال المؤكدة، والنعت المؤكد،والظرف المؤكد وغيرها، فبقيت هذه الأشكال محافظةً على وظيفتها الأساسية زيادة على معنى التوكيد الذي تدلُّ عليه في سياق الكلام، وفيما يأتي عرضٌ لهذه العناصر، مبرزين دورها كعناصر تحويلية تؤدي وظيفة التوكيد في العبارة القرآنية.

2.2 التحويل بالمصدر

وهو المفعول المطلق المنتصب توكيداً لعامله، نحو: ضربتُه ضرباً، أو بياناً لنوعه، نحو: سرتُ سيرَ زَيدٍ، أو عدده، نحو: ضربتُ ضربتين، وسميّ مفعولاً مطلقاً؛ لصدق المفعول عليه غير مقيّد بحرف جر ونحوه[1]، وهذا يعني أنّه لا فرق بين الّلازم والمتعدّي من الأفعال، فكلاهما يمكن إطلاق صيغة المفعول المطلق منه، بخلاف المفاعيل الأخرى كالمفعول به مثلاً، فنحنُ لا نستطيعُ إطلاق صيغة المفعول به إلا بوساطة حرف الجرّ، كقولنا: ذهبت إلى بيت زيدٍ، فلا نقول: ذهبتُ بيتَ زيدٍ[2].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 169/2.

(2) عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، دار عالم الكتب الحديث، ط1، 2006، ص98.

ويرى بعض القدماء أن هذا المصدر المؤكّد لا يأتي مع كل الأفعال، فالأحداث العامة الشائعة لا تؤكد بالمصدر؛ لأنه لم يثبت لها حقيقة معيّنة عند المخاطب، وإنما يؤكِّد ما ثبت حقيقةً، والمخاطب أحوج إلى ذكر المفعول المطلق الذي تقع به الفائدة منه إلى توكيد فعلت، والمقصود بـ (فعلت) الفعل العام الذي لم تتحصل حقيقته عند المخاطب[1].

ويذهب بعض النحاة إلى أن البلاغة تقتضي أن يكون استعمال المصدر المؤكّد مقصوراً على الحالة التي يكون فيها موضوع غرابة أو شكّ؛ فيُزيل المصدر تلك الغرابة وذلك الشك، فليسَ من البلاغة أن يقال: قعدتُ قعوداً، وأكلتُ أكلاً، فالفعل (قعد) و(أكلَ) ليسَ موضوع غرابة أو شك[2].

أما العاملُ الذي يجيء المفعول المطلق مؤكداً له فيكون مصدراً مثله، نحو قوله تعالى: [فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاء مَّوْفُورًا] [الإسراء: 63]، أو ما اشتقّ منه من فعل، نحو قوله تعالى: [وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا] [النساء: 164]، وقد يكون العاملُ المؤكِّد وصفاً مُتَصرِّفاً يعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة وغيرها، نحو قوله تعالى: [وَالصَّافَّاتِ صَفًّا] [الصافات: 1][3]، والنحاة على أنّ المصدر المؤكَّد لا يجوز حذف عامله؛ لأنه مَسوقٌ لتقرير هذا العامل وتقويته، والحذفُ مُنافٍ لهذا الغرض[4].

إلا أننا وجدنا العرب في مواضعَ معيّنة قد التزموا حذف العامل باطّرادٍ وأنابوا عنه المصدر المؤكد، فحلّ محلّه، وعمل عمله، فأغنى عن التلفظ بالعامل النطق بصيغته، ومن ذلك نحو قولك: له عليّ ألف دينار عرفاً، ويُعلّل سيبويه إفادته للتوكيد بأنه إنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال: له عليَّ فقد أقرَّ واعترف، كما أنّه إذا قال:

---

(1) ابن القيم، بدائع الفوائد، 82/2.

(2) حسن، النحو الوافي، 208/2.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، 2/ 183.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 175/2.

سِيْرَ عليه فقد عُلِم أنّه كان سير، ثم قال: سيراً للتوكيد[1]، فلما كان العرب قد التزموا هذا الحذف باطّرادٍ لم يكن بدٌّ من أنْ نُحاكيهم، ونلتزم طريقتهم في حذف العامل وإنابة المصدر المؤكّد عنه[2].

أما المواطن التي يُستغنى فيها بذكر المصدر عن الفعل هي: الخبرُ، ومثاله قول القائل عند تذكّر نعمة: (حمداً وشكراً لا كفراً)، وعند تذكّر شدّة: صبراً لا جزعاً، والدّعاء، نحو قولهم: سُقياً ورُعياً وجَدْعاً وبُعداً، والأمر والنهي، نحو قولك: قياماً لا قعوداً أي: قم لا تقعد[3].

وفائدة التوكيد للمصدر النائب عن فعله ثابتة، إذ يقرُّ سيبويه بفائدة التوكيد له وذلك بأن جعل قول القائل (هذا عبدالله حقّاً)، تحت باب ما يكون فيه المصدر مؤكّداً لما قبله[4]، ذلك أنك إذا قلت: هذا عبدالله جاز أن يكون إخبارك عن يقينٍ منك وتحقيق، وجاز أن يكون على شكٍّ فأكّدته بقولك (حقاً)، كأنك قلتَ: أحق ذلك حقاً[5]، فالجملةُ بغير كلمة (حقاً) تامة المعنى، وهي جملة توليديةٌ هدفها الإخبار ليس غير، والمتكلم أراد توكيد معنى الجملة فأضاف كلمة (حقاً)، فصارت جملة تحويلية مؤكدة[6].

أما النائب عن المفعول المطلق فقد يكون ما يدلُّ عليه من صفة، نحو: سرتُ أحسنَ السير، إذ الأصل: سرتُ السيرَ أحسنَ السّير، فحذف الموصوف ودلّت عليه إضافة الصفة إلى مثله فنابت منابه، وقد يكون ضميره، نحو قوله تعالى: [فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا] [المائدة: 115]، أو الإشارة إليه، نحو: ضربتهُ ذلك الضَّرب، أو مرادفه نحو: فرحتُ جذلاً، أو مشاركة في الاشتقاق، نحو قوله تعالى: [وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا] [نوح: 17] وقوله تعالى: [وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا] [المزمل: 8] والأصل إنباتاً

---

(1) سيبويه، الكتاب، 1/ 380.

(2) حسن، النحو الوافي، 220/2.

(3) ابن مالك، شرح الكافية، 131/1- 132.

(4) سيبويه، الكتاب، 1/ 378.

(5) ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 116.

(6) عمايرة، أسلوب التوكيد، 72.

وتبتُّلاً، أو نوعه، نحو: قعدتُ القرفصاء، ورجع القهقرى، أو عدده، نحو قوله تعالى: [فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً] [النور:4]، أو آلته، نحو: ضربتهُ سوطاً، أو (كل وبعض) مضافتين للمصدر، نحو قوله تعالى: [فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ] [النساء: 129]، ونحو: ضربتُه بعضَ الضرب[1].

وفائدة التوكيد لما ينوب عن المفعول المطلق ثابتة قياسا على المصدر المؤكد، إذْ إنّ إثباتها للمصدر النائب عن فعله على الرغم من حذف عامله جعلنا نثبتها لهذه الألفاظ التي تنوب عن المفعول المطلق، إذ إنّ نسبة فائدة التوكيد لما أُثبت عامله أولى من نسبتها إلى ما حذف عامله، فلمّا ثبتت هناك في المصدر النائب عن فعله، فإننا نثبتها هنا للنائب عن المفعول المطلق، لذلك، فإننا نرى أنّ المصدر المؤكدّ سواءٌ أذكر عاملهُ أم لم يُذكر مفيدٌ للتوكيد، وكذلك هذه الألفاظ التي تُلحق بالمفعول المطلق، فهي لا تقلُّ في حقيقة الأمر عن المصدر المؤكِّد أهمية في إفادة معنى التوكيد، فقولك: أكرمتهُ أفضل الإكرام، فإنّ هذه الجملة تعادل في معناها قولك: أكرمتُه إكراماً حسناً، ففيها توكيدٌ لوقوع حدث الإكرام، ثم بيانٌ لنوع الإكرام[2].

ومما جاء في محكم التنزيل على المفعول المطلق مفيداً للتوكيد قوله تعالى: [وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا] [النساء: 64].

فالبنية العميقة لهذه الآية (كلم الله موسى) وهي مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة المصدر توكيداً لمضمون الجملة قبله ورفعاً للمجاز[3]، وفيها إخبارٌ بأن الله شرّف موسى بكلامه، وأكدّ بالمصدر دلالةً على وقوع الفعل حقيقةً لا على المجاز[4]، فأصبحت البنية السطحية (كلّم الله موسى تكليماً)، ويكون تمثيلها كما يأتي:

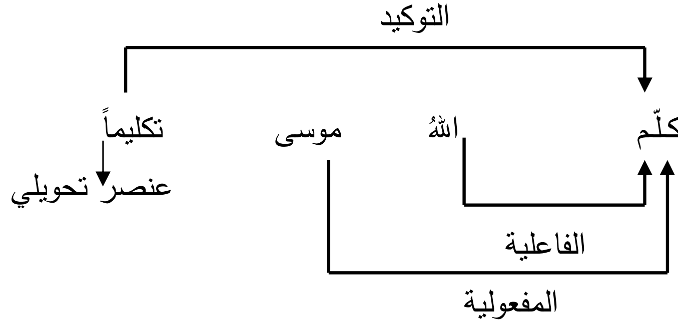
---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، 2/ 184- 186.

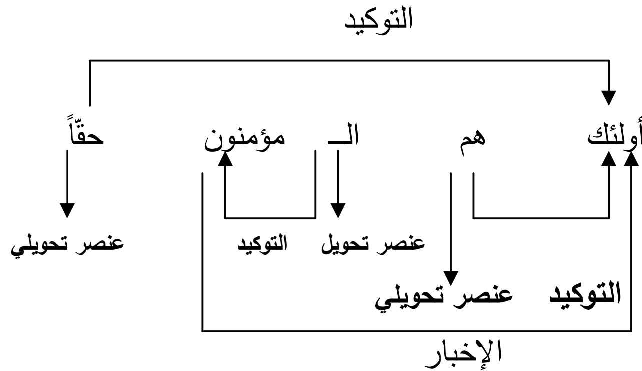
(2) عمايرة، أسلوب التوكيد، 71.

(3) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: على البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي، (د. ط)، (د.ت)، 1/ 409.

(4) الأندلسي، البحر المحيط، 4/ 139.



ومن ذلك قوله تعالى: [أُوْلَـٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا] [الأنفال: 4]، فالبنية العميقة للآية (أولئك مؤمنون) وهي جملة توليدية اسمية مكوّنة من (مبتدأ وخبر)، طرأ عليها تحويل بدخول (ال) التعريف التي تفيد قصر المعنى على المخبر عنه، فأصبحت (أولئك المؤمنون)، ثم طرأ عليها تحويلٌ بزيادة ضمير الفصل توكيداً للمبتدأ فأصبحت (أولئك هم المؤمنون)، ولمّا أريد توكيد مضمون الجملة كلّها جيءَ بالمصدر تأكيداً لما تضمّنته الجملة من الإسناد الخبريّ، وأنه لا مجاز في ذلك الإسناد[1]، فأصبحت البنية السطحية (أولئك هم المؤمنون حقاً) وتمثيلها كما يأتي:



فهذه الجمل في صورتها الأصلية (البنى العميقة) هي جمل تامة المعنى، إلا أنها قد مرّت في أثناء إنتاجها بالقواعد التحويلية التي أدت إلى إضافة هذه العناصر التحويلية، فنقلت الجمل إلى صور جديدة (البنى السطحية) تفيد معها غرض التوكيد، فيكون المصدر بأنواعه المختلفة سواءٌ أذكر الفعل معه أم لم يذكر، مفيدا للتوكيد في الصورة النهائية التي استقرّت عليها الجملة.

---

(1) الأندلسي، البحر المحيط، 271/5.

3.2 التحويل بالحال

يعرّف النحاة[1] الحال بأنها وصفٌ فضلةٌ يؤتى به لبيان هيئة صاحبه، نحو قوله تعالى: [فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا] [القصص: 21]، أو لتأكيده، نحو قوله تعالى: [وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا] [يونس: 99]، أو لتأكيد عامله، نحو قوله تعالى: [فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً] [النمل: 19]، أو لتأكيد مضمون الجملة قبله، نحو قوله تعالى: [وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ] [البقرة: 91].

ويقسم النحاة الحال إلى نوعين: حال مبيّنة (مؤسِّسة) وهي التي تدلُّ على معنى لا يُفهم مما قبلها، وحالٌ مؤكدة وهي التي يُستفاد معناها بدونها[2]، فالحال المؤسِّسَةُ تفيد معنىً جديداً لا يُستفادُ من الكلام إلّا بذكرها[3]، ومن أمثلتها قوله تعالى: [وَهُوَ الَّذِي أَنَزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً] [الأنعام: 114]، ونحو قولك: جاء زيدٌ راكباً، أما الحالُ المؤكدة فقد نصّ سيبويه على غرض التوكيد لها، فهي تؤكّد معنى الكلام الذي قبلها، ففي عبارة (هو الحقُّ بيّناً معلوماً) فإن بيّناً ومعلوماً ينتصبان على الحال، وهذه الحال مؤكّدةٌ؛ لأنّ القول (هو الحقّ) فيه إعلامٌ وتبيين أنّ الذي أُخبر عنه بأنه الحقُّ هو واضحٌ بيِّنٌ معلومٌ، فقد أُكِّد الإخبار بالحال (بيّناً معلوماً)[4].

ويرى الزمخشري أن الحال المؤكدة تجيء على إثر جملةٍ عَقْدها من اسمين لا عمل لهما، والغرض من مجيئها إنما هو تأكيد خبرها، وتقرير مؤدّاهُ، ونفي الشك عنه، ويجعل من أمثلتها: زيدٌ أبوك عطوفاً، وهو زيدٌ معروفاً، فالقائل حقق بالعَطُوف الأبّوة،

---

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب، 1/ 316.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 2/ 318.

(3) حسن، النحو الوافي، 2/ 391.

(4) السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، 1974، (385هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للنشر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، 382/1.

وبالمعروف أنّ الرجل زيدٌ، وجعل منه قوله تعالى: **[هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ]** [فاطر:31][1].

وبناءً على ما تقدم فإن الجملة قبل دخول الحال عليها هي جملة توليدية ترمي إلى الإخبار المحايد، وبدخول الحال المؤكدة تصبح جملةً تحويليةً، فهذه الحال تعدُّ عنصراً تحويلياً تنقل معنى الجملة إلى التوكيد والتقرير، وقد يكون هذا التوكيد لصاحبها، أو لعاملها، أو لمضمون الجملة قبلها.

ومما جاء في كتاب الله العزيز من الأمثلة على ورود الحال مؤكدة لصاحبها قوله تعالى: **[وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا]** [الأنعام: 126].

فالبنية العميقة للآية (صراط ربك مستقيم) وهي جملة توليدية اسمية مكونة من (مبتدأ+ خبر)، طرأ عليها تحويل بدخول العنصر الإشاري (هذا) مكونا إسناديا فأصبح هو المبتدأ، فجاز أن يتحول المسند الأصلي إلى فضلة فصارت (هذا صراط ربك مستقيما)، وهذا ما وجدناه عند سيبويه إذ يرى أن قولك: هذا الرجل منطلقا، فإنك قد جعلتَ الرجل مبنيا على هذا، وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها، ويذهب سيبويه إلى أن الخبر ينتصب في مثل هذا لأنه حال لمعروفٍ مبنى على مبتدأ[2]؛ ومصطلح (مبني على المبتدأ) للتعبير عن الخبر اشتهر عند سيبويه، وقد استخدمه في جميع أجزاء كتابه، ليدلّ على ما كان الخبر فيه هو المبتدأ في المعنى، كقولنا: زيدٌ طويلٌ، فالخبر وهو (طويلٌ) هو زيدٌ في المعنى[3]، فيكون بانتصابه حالا مكملا للعملية الإسنادية، فهذا طريقُ الله مستقيماً عادلاً مطّرداً، وانتصابه على أنه حالٌ مؤكّدة[4]، فأصبحت البنية السطحية (هذا صراط ربك مستقيماً) وتمثيلها كما يأتي:

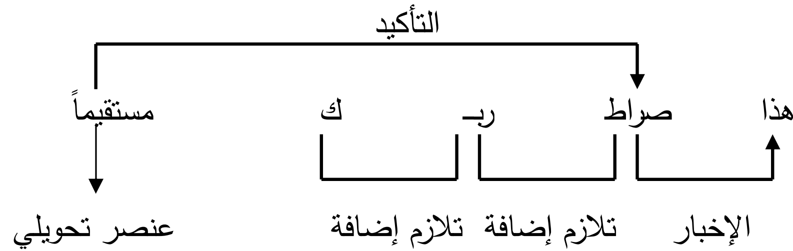
---

(1) الزمخشري، المفصّل، 92.

(2) سيبويه، الكتاب، 87،86/2

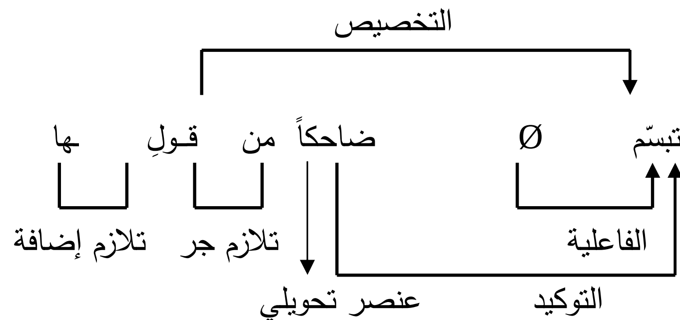
(3) عبابنة، تطور المصطلح النحوي، ص72-73.

(4) الزمخشري، الكشاف، 1/ 64.



ومما جاء في القرآن الكريم على الحال المؤكدة لعاملها قوله تعالى: [فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا] [النحل: 19].

فالبنية العميقة للآية هي (تبسّم) وهي جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل+ فاعل مستتر)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة الحال (ضاحكاً) مؤكّدة لعاملها وهو الفعل (تبسّم)، ذلك أنَّ التبسّم بمعنى الضحك[1]، فتكون بذلك توكيداً له، ثم زيدت شبه الجملة للتخصيص فأصبحت بنيتها السطحية (فتبسّم ضاحكاً من قولها)، وتمثيلها كما يأتي:



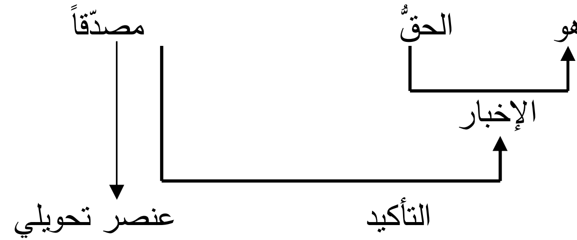
فجاءت الحال (ضاحكا) مؤكدة لعاملها (تبسم) وهو الفعل المتقدم عليها؛ ذلك أن ذكرها بعد عاملها وهي بمعناه تأكيد له، فكأنك كررت المعنى المقصود مرتين، ولكن بلفظين مختلفين.

أما مجيءُ الحال مؤكّدة لمضمون الجملة قبلها فنحو قوله تعالى: [وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ] [البقرة: 91].

---

(1) الزجاج، معاني القرآن، 112/4.

البنيـة العميقـة للآيـة (الحـقّ مـصدق) وهـي جملـة توليديـة اسـمية مكوّنـة مـن (مبتدأ+ خبر)، طرأ عليها تحويل بدخول ضمير الشأن (هو) الذي يفيد التعظيم مكونا إسناديا فأصبح هو المبتدأ ، فجاز أن يتحول المسند الأصلي (مصدق) إلى فضلة، ويذهب سيبويه إلى أن الخبر ينتصب في مثل هذا لأنه حال لمعروفٍ مبنى على مبتدأ[1]، فهي حالٌ مؤكّدة عند سيبويه؛ لأنّ معناها تقدّم في الكلام، ولم يبق لها إلّا معنى التأكيد[2]، فأصبحت بينتها السطحية (هو الحقُّ مصدقاً) وتمثيلها كما يأتي:



ومن الحال المؤكدة لمضمون الجملة أيضاً قوله تعالى: **[يَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ]** [البقرة: 61].

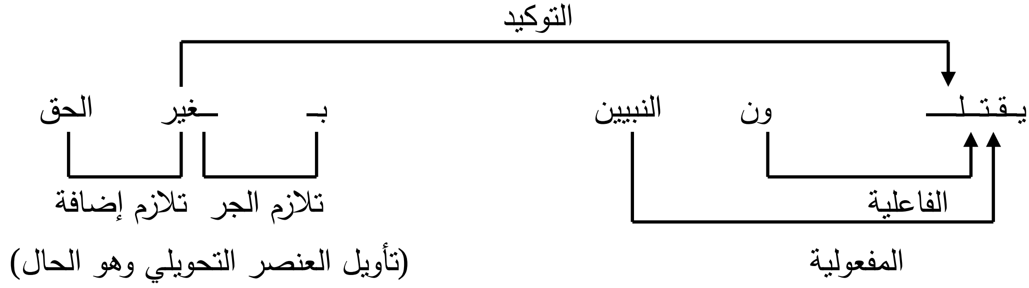
إذ إن البنية العميقة للآية هي (يقتلون النبيّين) وهي جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به)، طرأ عليها تحويل بزيادة شبه الجملة التي هي في محل نصب على الحال، وهي حالٌ موكّدة؛ إذ لا يقع قَتْلُ نبيٍّ إلا بغير الحقّ[3]، فتكرّر المعنى لتكرير اللفظ، فأصبحت البنية السطحية (يقتلون النبيين بغير الحق)، وتمثيلها كما يأتي:

---

(1) سيبويه، الكتاب، 86/2

(2) الزمخشري، المفصل،92 ، وانظر ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/ 179.

(3) الأندلسي، البحر المحيط، 3/ 76.



وبهذا، تكون الحال عنصرا تحويليا ينقل الجملة التوليدية إلى أخرى تحويلية مفيدة لغرض التوكيد، وقد نشأ التوكيد من دخول الحال مكرِّرةً المعنى الذي تقدم عليها، فكانت تحقيقا له وتأكيدا وتكون بذلك حالا مؤكدة، أما تلك الحال التي تفيد بدخولها معنى جديدا فتكون حالا مؤسسة لم يستفد السياق من دخولها معنى التوكيد.

4.2 التحويل بالظرف

الظرف والمفعول فيه شيءٌ واحدٌ، وهو كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى (في) وليست في لفظه، كقولك: قمت اليوم، وجلست مكانك؛ لأن معناه قمت في اليوم، وجلست في مكانك[1]، وسُمي الظرف بذلك؛ لأنّ الأفعال تقع فيه وتحلُّه ولا تؤثر فيه، كالإناء والحالّ فيه غيرُه، ولذلك سمّى بعضهم الظروف أوعية وبعضهم سمّاها محالّ[2].

وبعبارة أخرى فإنّ ظرف المكان هو ما دلّ على المكان الذي حصل فيه الفعل، فتقول: جلستُ تحت الشجرة، فدلّ الظرف (تحت) على مكان الجلوس، وظرف الزّمان ما دلّ على الزمن الذي حصل فيه الفعل، فإذا قلت: صليتُ ليلاً دلّ ذلك على وقت

(1) ابن جني، اللّمع، 55.

(2) العكبري، اللّباب، 1/ 271.

الصلاة وهو الليل، وكلّ ما جاز أن يكون جواب لِ (أين) فهو ظرف مكان[1]، وكلّ ما جاز أن يكون جواباً لـ (متى) فهو زمان ويصلح أن يكون ظرفاً[2].

أما الناصب للظرف والعامل فيه فهو الفعل الواقع فيه ظاهراً، نحو: قمتُ يوم الجمعة، فالقيام واقعٌ يوم الجمعة، أو مقدّراً نحو: القتال يوم الجمعة، فالعاملُ فيه (كائنٌ أو مستقرّ) والتقدير: القتالُ كائنٌ يوم الجمعة[3].

وإفادة الظرف للتوكيد مثبتةٌ عند بعض النحاة والمفسّرين، "فلا يُنكر التأكيد في الظرفية كما لا يُنكر في المصدر والحال"[4]، وإنّما جاء التوكيد بالظرف لزمن الفعل؛ لأنه لا يزيدُ في المعنى على ما دلّ عليه الفعل[5]، ويمكن أن نجعل الظرف على نوعين: الظرف المؤسّس وهو الذي يفيد زماناً أو مكاناً جديدين لا يُفهمان من الفعل (العامل)[6]، ومن ذلك قولك: صمتُ شهراً، إذ يتحدد زمن الفعل بالظرف (شهراً) فقد يكون الصّيام يوماً أو أسبوعاً أو شهراً، وعندما قلت (شهراً) فقد حصل للسامع معنىً جديدٌ لا يكون بدون وجود الظّرف، لذلك سُمّي مؤسساً؛ لأنه يؤسس لمعنى جديد[7].

والنوع الآخر هو الظرف المؤكّد، وهو الذي لا يأتي بزمانٍ جديد، ولا مكانٍ جديد، وإنما يؤكّد زمناً أو مكاناً مفهوماً من الفعل الذي يتقدّم عليه، ومن ذلك: صعد الخطيب فوق المنبَر، فالظرف (فوق) لم يأتِ بجديدٍ إلا توكيد معنى الفعل الذي يدلّ على الصعود[8].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 267/3.

[2] ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د.ط)، (د.ت)، 190/1.

[3] السيوطي، همع الهوامع، 138/2.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 2/ 138.

[5] الصّبان، حاشية الصبان، 188/2.

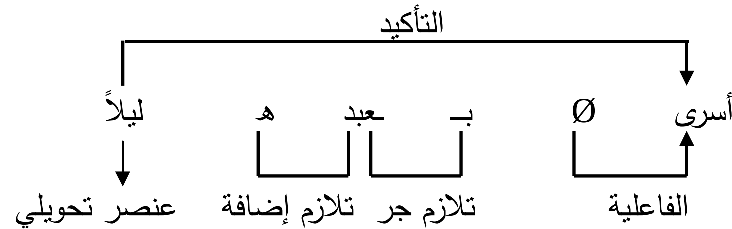
[6] حسن، النحو الوافي، 257/2.

[7] المطردي، أساليب التوكيد في القرآن، 387.

[8] حسن، النحو الوافي، 2/ 258.

أما ما جاء على الظرف المؤكّد في القرآن الكريم فهو مقتصرُ على آيةٍ واحدةٍ وهي قوله تعالى: [سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً] [الإسراء:1].

فالبنية العميقة لهذه الآية هي (أسرى) وهي جملةٌ توليديةٌ فعلية مكونة من (فعل+ فاعل مستتر)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة شبه الجملة؛ لتخصيص الإسراء بالرسول - e - فأصبحت (أسرى بعبده)، ثم طرأ عليها تحويلُ آخر بزيادة (ليلاً) الذي انتصب على الظرف، ومعلومٌ أنّ السُّرى لا يكون في اللغة إلا ليلاً، ولكنّه ذُكر هُنا على سبيل التوكيد[1]، فتقيّد الإسراء بزمن الليل تأكيداً له فأصبحت البنية السطحية (أسرى بعبده ليلاً) وتمثيلها بياناً كما يأتي:



5.2 التحويل بالتمييز

ويسمّى التبيين والتفسير وهو ما يرفعُ الإبهام عن جملةٍ قبله نحو: طاب زيدٌ نفساً، وتصبّبَ الفرسُ عرقاً، ومنه قوله تعالى: [وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا] [مريم:4] و [فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا] [القمر: 12]، و [وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا] [فصلت: 33]، أما ما يرفع الإبهام عن مفرد قبله فنحو: عندي رطلٌ زيتاً، وعشرون درهماً، وملء الإناء عسلاً، ومنه قوله تعالى: [أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا] [يوسف: 4] و [سَبْعُونَ ذِرَاعًا] [الحاقة: 32] و [مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا] [آل عمران: 91][2].

أما فائدة التوكيد في التمييز فجاءت من الزيادة في المعنى للزيادة في اللفظ، لأنك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً، فإنّ (رجلاً) توكيدٌ، لأنّه مستغنى عنه بذكر الرجل

---

(1) الأندلسي، البحر المحيط، 9/7.

(2) الزمخشري، المفصّل، 93.

أولاً، وهذا بمنزلة قولك: عندي من الدّراهم عشرون درهماً، فإنك إنّما ذكرت الدّرهم توكيداً، ولو لم تذكره لم تكن إليه حاجة[1].

ويرى الزمخشري أنّ ألفاظ التمييز أشياءُ محوّلة عن أصل وضعها، ففي قولك: عندي رطلٌ زيتاً، وعشرون درهماً، وملء الإناء عسلاً، فإنّ الأصل فيها: عندي زيتٌ رِطْلٌ، ودراهمُ عشرون، وعسلٌ ملء الإناء، وكذلك الحالُ في وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصبّب، والشيب بالاشتعال، ففي قولهم: طاب زيدٌ نفساً، وتصبّب الفرسُ عرقاً، واشتعل الرأسَ شيباً، فإن الأصل منها: طابت نفسهُ، وتصبّب عرقه، واشتعل شيب رأسه، والسبب في إزالة هذه الألفاظ عن أصلها إنّما هو القصدُ إلى ضرب من المبالغة والتأكيد[2].

ويجعل الزمخشري التمييز بأنواعه كلّها مفيداً للتوكيد، ولم يقصرها على تلك الجمل التي يكرّر فيها لفظ التمييز، ويتبعهُ الأشموني[3] من المتأخرين في ذلك، ويذهبُ إلى أنّ الغالبَ في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل أن يُحوَّل الإسنادُ عنه إلى غيره بقصد المبالغة، والكفويّ على أنّ التمييز يكون للتوكيد إذا ذكر لفظه أولاً ثم أُعِيد اللفظ منصوباً على التمييز، وذلك نحو قوله تعالى: [ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا] [الحاقة: 32] [4].

والذي نراهُ أن التمييز وُجِدَ أصلاً لإزالة الإبهام والغموض، أي لإفادة التبيين والتوضيح في جملةٍ أو مفردٍ قبله، وأنّ فائدة التوكيد طارئةٌ عليه، فلا يكون للتوكيد في حالاته كلّها، بل في تلك العبارات التي يُكررّ فيها لفظ التمييز؛ ذلك أنّ الفائدة ناشئة من التكرار، فمتى فُقد التكرار فُقِد غرض التوكيد الذي يستفاد منه.

---

(1) المبرّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، (د.ط)، (د.ت)، 2/ 150.

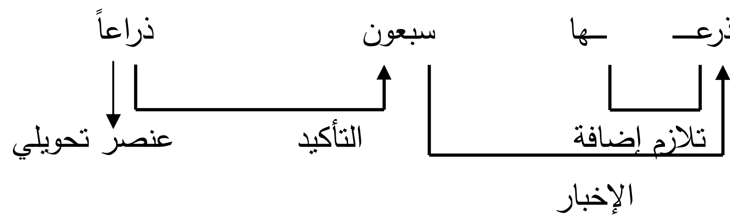
(2) الزمخشري، المفصّل، 95.

(3) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 52/2.

(4) الكفوي، الكليات، 289.

ومما جاء في محكم التنزيل على التمييز المؤكد قوله تعالى: [ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ] [الحاقة: 32].

فالبنية العميقة للآية (ذرعها سبعون) وهي مكونة من (مبتدأ+ خبر)، طرأ عليها تحويل بزيادة التمييز تأكيداً، ولم يكن هنا لإزالة الإبهام؛ لأنّ المعنى تقرَّر قبل ذكر التمييز، فأصبحت بنيتها السطحية (ذرعها سبعون ذراعاً) وتمثيلها كما يأتي:



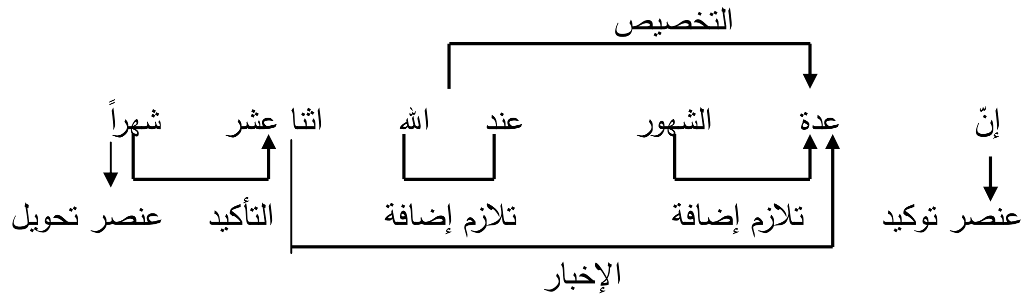
نجد هنا أنّ جملة (ذرعها سبعون) هي جملة توليدية تامة المعنى، ولمّا دخل عليها التمييز المفهوم من السياق المتقدم عليه تحقق غرض التوكيد الناشئ من تكرير اللفظ، فكان بهذا عنصر تحويل أصبحت معه الجملة تحويلية، فاكتسبت الصورة النهائية للجملة معنى جديداً دون إخلال بالمعنى الأصيل.

ومنه كذلك قوله تعالى: [إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا] [التوبة: 36].

فالبنية العميقة للآية (عدة الشهور اثنا عشر) وهي جملة توليدية اسمية مكونة من (مبتدأ+ خبر)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة شبه الجملة الظرفية لإفادة التخصيص، وقُدِّمت على الخبر توكيداً لها فأصبحت (عدة الشهور عند الله اثنا عشر)، ثم طرأ عليها تحويل آخر بزيادة التمييز (شهراً)، وهو تمييزٌ مؤكّد كما في قولك: عندي من الدراهم عشرون، ولا يُقال إنه لرفع الإبهام؛ إذ لو قيل عدة الشهور عند الله اثنا عشر سنةً لم يكن الكلام مستقيماً[1]، فتبيّن أنّه للتوكيد، ولمّا أُريد توكيد التركيب الإسنادي بأكمله جيء بـ (إنّ)، فصارت البنية السطحية (إنّ عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً) وتمثيلها كما يأتي:

---

(1) الألوسي، روح المعاني، 281/5.



ولو لم تذكر الآية لفظ التمييز (شهرا) لكان الكلام تامّا، والمعنى واضح بيّن، فلمّا ذكر التمييز مكرِّرا لفظا تقدم عليه (الشهور) كانت الفائدة الناشئة من هذا التكرير هي التوكيد.

6.2 التحويل بالتبعيّة

ونعني بها العناصر المكمّلة للعملية الإسنادية التي تُصَنّفُ ضمن التوابع وهي: العطف والبدل والنعت، وهي تقومُ بدور أساسيّ في التركيب الإسنادي وُجِدَت له أصلاً، وهي إلى جانب ذلك تفارق الوظيفة التي ارتبطت بها لتفيد معنى التوكيد، وهذا السبب هو الذي دفعنا إلى فصلها عن التوكيد التابع بنوعيه: اللفظي والمعنوي؛ لأن التوكيد التابع وُجد أصلاً لهذه الفائدة بعينها، ولم يؤدِّ وظيفةً أخرى في التركيب، بخلاف هذه الفضلات، وفيما يأتي عرضٌ لعناصر التحويل بالتبعية:

1.6.2 التحويل بالنعت

النعت: هو الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات مثل: طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد، أما الغرض الذي يؤتى بالنعت لأجله فهو التفرقة بين المشتركين في الاسم[1]، فإذا كان المنعوت معرفةً ففائدة النعت حينئذ هي التوضيح، وإنْ كان نكرة فالفائدة من النعت هي التخصيص، فإذا قلت: جاء عليٌّ المجتهد، فقد أوضحت بـ (المجتهد) من هو الجائي من بين المشتركين في هذا الاسم، وإذا قلت: صاحبتُ رجلاً

---

[1] الزمخشري، المفصّل، 149.

عاقلاً، فقد خصصت بقولك (عاقلاً) هذا الرجل من بين المشاركين له في صفة الرجولة[1].

وقد يكون النعتُ مسوقاً لأغراضٍ أخرى، فقد يساق لمجردّ المدح، نحو قوله تعالى: [الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ] [الفاتحة: 2]، أو لمجرد الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للترحّم، نحو: اللهم أنا عبدك المسكين، وقد يُساق النعت لغرض التوكيد، نحو قوله تعالى: [فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ] [الحاقة: 13][2].

فالتوكيد معنىً معتبر للنعت أقرّ به النحاةُ، وساقوا عليه الأمثلة، ومن ذلك قولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر، فأمس لا يكون إلا مدبراً، وإنما ذكرت الصفة توكيداً له[3]، ومن النعت ما يؤتى به توكيداً فتكون ألفاظه مشتقة من اسم المؤكدّ الذي قبله فيقال: الجاهلية الجهلاء، وليلٌ لائِلٌ، وشغلٌ شاغلٌ، وشيبٌ شائبٌ، وجهدٌ جاهدٌ وغيرها[4].

يتبيّن لنا مما تقدّم أنّ الوصف يكون للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف، فيكون مجيء الوصف تثنيةً وتوكيداً له، ومما جاء في محكم التنزيل على النعت المؤكّد قوله تعالى: [فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ] [البقرة: 196].

إذ إنّ البنية العميقة لهذه الآية (تلك عشرةٌ) وهي جملة توليدية اسمية مكونة من (مبتدأ+ خبر)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة الوصف (كاملة) زيادة توصيةٍ بصيام هذه الأيام، وألا يُتهاون بها، ولا يُنقص من عددها[5]، (وكاملةٌ) توكيدٌ كما تقول: كتبته

---

(1) الغلاييني، جامع الدروس، 222/3.

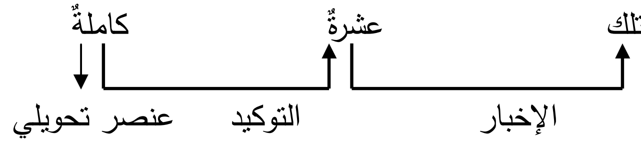
(2) ابن هشام، أوضح المسالك، 3/ 272.

(3) ابن جني، الخصائص، 107/3.

(4) السيوطي، المزهر، 214/2.

(5) الزمخشري، الكشاف، 1/ 242.

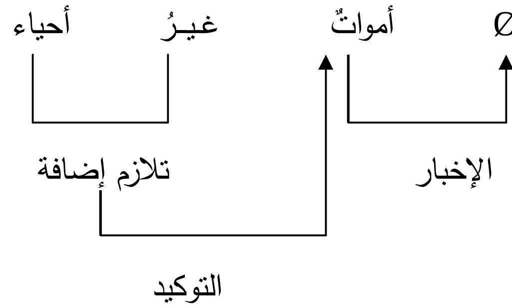
بيدي، وخرّ عليهم السقف من فوقهم[1]، فأصبحت البنية السطحية (تلك عشرة كاملة) وتمثيلها كما يأتي:



فسياق الآية المتقدّم على النعت (كاملة) يدلّ أنّ المراد بـ(عشرة) هي الأيام، فالصيام يكون في اليوم وليس في الليل، ولما دخلت (كاملة) على التركيب لم يكن لدخولها معنى سوى التأكيد على صيام الأيام العشرة كاملة، وعدم الانتقاص منها.

ومنه أيضاً قوله تعالى: [أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاء] [النحل: 21].

فالبنية العميقة لهذه الآية (هم أمواتٌ)، وهي جملةٌ توليدية اسمية مكونة من (مبتدأ محذوف+ خبر)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة النعت المؤكد، إذ أخبر سبحانه وتعالى بأنهم أموات وأكّد ذلك بقوله: غير أحياء[2]؛ لأن النعت والمنعوت بالمعنى نفسه، فأصبحت البنية السطحية (أموات غير أحياء) وتمثيلها كما يأتي:



فلما أريد التعبير عن إصرارهم على الكفر وعدم استجابتهم للحق كان التعبير أولا بلفظ (أموات)، ثم كرِّر هذا المعنى بلفظ آخر وهو (غير أحياء)، وذلك على سبيل تأكيد عدم الاستجابة وتنكّب طريق الحق والهدى.

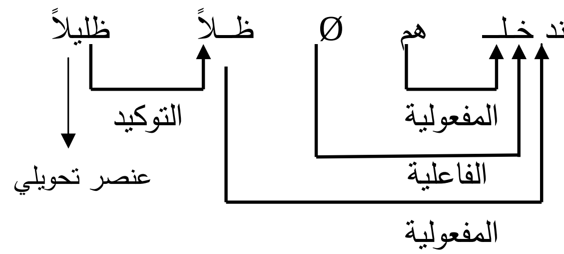
ومنه كذلك قوله تعالى: [وَنُدْخِلُهُمْ ظِلاًّ ظَلِيلاً] [النساء: 57].

---

(1) الاندلسي، البحر المحيط، 2/ 269.

(2) الأندلسي،البحر المحيط، 6/ 517.

إذ البنية العميقة للآية (ندخلهم ظلاً) وهي جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل+ فاعل مستتر+ مفعول أول+ مفعول ثان)، طرأ عليها تحويل بزيادة الوصف المؤكد (ظليلاً)، وهي صفة مشتقة من لفظ الظلّ لتأكيد معناه[1]، ووصفه بالظليل مبالغة في الراحة، وذلك لأنّ بلاد العرب في غاية الحرارة فكان الظلّ عندهم من أعظم أسباب الراحة[2]، فأصبحت البنية السطحية (ندخلهم ظلاً ظليلاً) وتمثيلها كما يأتي:



من هذه الأمثلة وغيرها يتبيّن لنا أنّ النعت يفارق الفائدة التي وجد لها أصلا وهي توضيح المعرفة وتخصيص النكرة ؛ ليفيد معنى التأكيد، وذلك إذا كان مجيئه مقرّرا لمعنى ذكر قبله، بحيث لا يعطي معنى جديدا في السياق الذي يوجد فيه، فيكون بهذه الصورة عنصرا تحويليا مفيدا للتوكيد.

وقد يكون النعت المؤكد جملةً تقدّم عليها اسم نكرة، فتكون الجملة توكيداً لهذه النكرة ومن ذلك قوله تعالى: [وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ] [الأنعام: 38]، فالطير لا يطير إلا بجناحين، ومعلوم أنّ الغرض من ذلك التأكيد والمبالغة[3].

2.6.2 التحويل بالبدل

ولفظ البدل اصطلاح البصريين، أما الكوفيون فيسمونه بالترجمة والتبيين والتكرير[4]، ويجعل سيبويه البدل في باب الفعل يُستعمل في الاسم ثم يُبدَل مكان ذلك

---

(1) الزمخشري، الكشاف ، 1/ 523.

(2) الأندلسي، البحر المحيط، 3/ 681.

(3) الألوسي، روح المعاني، 2/ 425.

(4) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم (749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008، 2/ 1036.

الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك نحو قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت عبدالله شخصه، وصرفت وُجوهها أوّلها، وكأنّ القائل أراد: رأيتُ أكثر قومك، وشخص عبدالله، وصرفتُ وجوهَ أولّها، ولكنّه ثنى الاسم توكيداً[1].

وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو على أنواع، الأول: بدل كل من كل، أو (البدل المطابق)، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه، نحو قوله تعالى: [اهدِنَـا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ] [الفاتحة: 6،7]، والثاني: بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كلّه، وذلك نحو: أكلت الرغيف نصفه، والثالث: بدل الاشتمال: وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال، وذلك نحو: أعجبني زيدٌ علمه، فبدل الاشتمال يوضّح أمراً عارضاً طارئاً وليس جزءاً أصيلاً من المتبوع، فالعلم في زيد أمرٌ مكتسبٌ وليس أصيلاً فيه[2].

وأما فائدة التوكيد فهي مقرّرة في البدل، فهذا سيبويه يَعُدُّ مجيء البدل بعد المبدل منه تثنيةً غرضُها التوكيد[3]، وهو عند ابن جني يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص[4]، ويرى الزمخشري أن المبدل منه يذكر لنحو من التوطئة ثم يعقبه البدل؛ ليُفاد بمجموعها فضلُ تأكيدٍ وتبيين لا يكون في الإفراد[5]، ويرى ابن يعيش أنّه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس والعين[6]، ويذهب السيوطي إلى أن القصد من البدل الإيضاح بعد الإبهام، وفائدته البيان والتأكيد، فإذا قلت: رأيت زيداً أخاك، بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير، أما التأكيد فلأنه على نيّة تكرار العامل وكانّه من جملتين،

---

(1) سيبويه، الكتاب، 150/1.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك، 3/ 364- 365.

(3) سيبويه، الكتاب، 1/ 150.

(4) ابن جني، اللمع، 87.

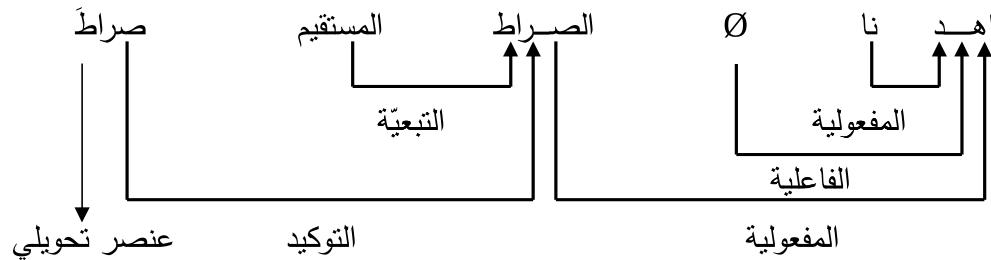
(5) الزمخشري، المفصّل، 1/ 157.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 66.

ولأنّ الأول دلّ عليه إما بالمطابقة في بدل الكل، أو بالتضمّن في بدل البعض، أو بالالتزام في بدل الاشتمال[1].

ومما جاء في القرآن الكريم على البدل المؤكدّ قوله تعالى: [اهدِنَــا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ] [الفاتحة: 6،7].

البنية العميقة للآية (اهدنا الصراط) وهي جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل+ فاعل مستتر+ مفعول أول+ مفعول ثان)، طرأ عليها تحويلٌ آخر بزيادة البدل المطابق توكيداً، وهو في حكم تكرير العامل كأنه قيل: اهدنا الصراط المستقيم، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم، وفائدة البدل هي التوكيد؛ لما فيه من التثنية والتكرير[2]، فأصبحت البنية السطحية (هدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم)، ويكون تمثيلها كما يأتي:



فالمعنى بدون البدل المطابق (صراط) تام واضح بيّن، فـ(الصراط المستقيم) هو (صراط الذين أنعمت عليهم)، وإنما جاء البدل ههنا لإفادة التحقيق والتقرير للمبدل منه بذكره ثانية.

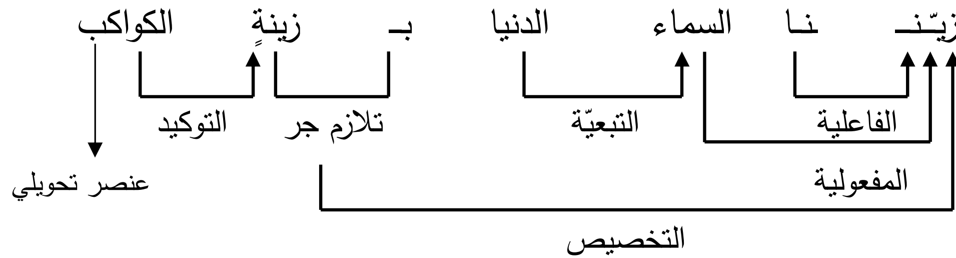
ومن البدل المؤكّد أيضاً قوله تعالى: [إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ] [الصافات: 6].

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط عام 1974، 3/ 237.

(2) الزمخشري، الكشاف، 1/ 15.

فالبنية العميقة للآية (زيّنا السماء) وهي جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة النعت توضيحاً للمعرفة فصارت (زينا السماء الدنيا)، ثم طرأ عليها تحويل آخر بزيادة شبه الجملة التي تفيد التخصيص فأصبحت (زينا السماء الدنيا بزينةٍ)، ثم جيء بالبدل (الكواكب) تثنيةً وتوكيداً للمبدل منه، وتوضيحاً له بعد إزالة الإبهام عنه؛ ذلك أنّ الزينة مبهمةٌ صادقةٌ على كل ما يُزان به، فتقع الكواكب بياناً لها، فـ (الكواكب) بدل اشتمال من (زينة)[1]، ويمكن تمثيل البنية السطحية كما يأتي:



مما سبق يتّضح أنّ التوكيد متحققّ في البدل بأنواعه المختلفة؛ ذلك أنه تقريرٌ للمبدل منه في حالاته المختلفة، فإمّا أن يكرّره بذاته فيكون توكيدا له بمطابقته إيّاه في المعنى ، وإمّا أن يكرّر جزءا منه فيكون مؤكدا لبعض أجزائه، وإمّا أن يكرّر معنى اشتمل عليه المبدل منه فيكون مؤكدا لذلك المعنى، ففكرة التكرير حاضرة هنا، والغرض منها كذلك حاضر معها.

3.6.2 التحويل بالعطف

ويتحقق التوكيد بالعطف إذا كان المتعاطفان مترادفين لهما المعنى نفسه، فيُؤتى بالمعطوف تأكيداً وتحقيقاً لمعنى المعطوف عليه، ويذكر ابن القيّم أنّه بالعطف يتم تحقيق الوصف المتقدّم وتقريره، فينشأ من ذلك نوع من التأكيد والتقرير لا يحصل بدون هذا التكرير[2].

---

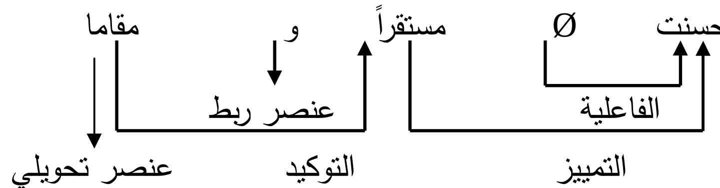
[1] الألوسي، روح المعاني، 12/ 67.

[2] ابن القيم، بدائع الفوائد، 1/ 191.

ويذهب السيوطي المذهب نفسهُ، إذ يرى أنّ عطف أحد المترادفين على الآخر القصد منه التأكيد، وجعل من ذلك قوله تعالى: [إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ] [يوسف: 86]، وقوله تعالى: [لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا] [طه: 107]؛ ذلك أنّ البثّ والحزن بمعنى واحد، وكذلك العوج والأمت فلهما المعنى نفسه[1]، فما كان العطف في مثل هذه الآيات إلا لمجرّد التوكيد.

ومما جاء في محكم التنزيل على التوكيد بعطف المترادفين قوله تعالى: [حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا] [لفرقان: 76].

فالبنية العميقة للآية هي (حسنت) وهي جملة توليدية فعليّة مكونة من (فعل+ فاعل مستتر)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة التمييز الذي يزيل الإبهام عن الجملة قبله فصارت (حسنت مستقراً)، ثم طرأ عليها تحويل آخر بغرض توكيد المعنى السابق وتقريره، فجيء بالاسم المعطوف المرادف، فقوله (مقاما) معطوف على سبيل التوكيد؛ لأن الاستقرار والإقامة مترادفان[2]، فأصبحت البنية السطحية (حسنت مستقراً ومقاماً) ويكون تمثيلها بياناً كما يأتي:



فالسياق في هذه الآية كان مكتفيا بذكر اللفظ (مستقرا)، ومستغنيا في الوقت نفسه عن ذكر المرادف (مقاما)، فلمّا ذكر الثاني وهو بمعنى الأول عُلم أنّ المقصود الزيادة في التأكيد.

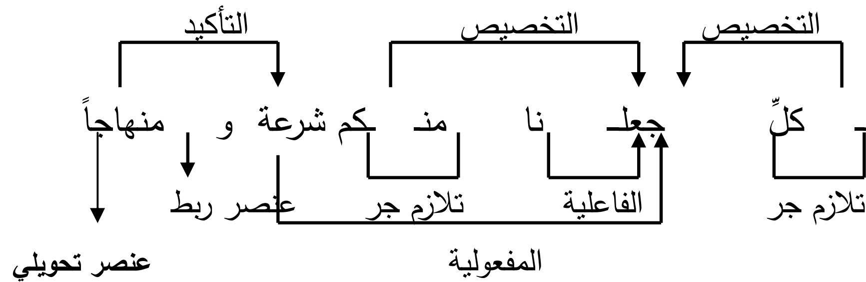
ومنه كذلك قوله تعالى: [لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا] [المائدة: 48].

---

(1) السيوطي، الإتقان، 3/ 239.

(2) الأندلسي، البحر المحيط، 8/ 128

فالبنية العميقة للآية (جعلنا شرعةً) وهي جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به)، تمَّت زيادة شبه الجملة (منكم) لإفادة التخصيص، وقُدِّمت على المفعول به تأكيداً لها، ثم طرأ عليها تحويل آخر فجيء بالاسم المعطوف المرادف، فتكرار الألفاظ في مثل هذا فللزيادة في الفائدة، فاللفظُ إذا اختلف أُتِيَ منه بألفاظ يُؤكّد بها[1]، والمتأوّلون على أن الشرعة والمنهاج في الآية لفظان بمعنى واحد؛ ذلك أنّ الشرعة والمنهاج معناهما الطريق والسبيل[2]، فأصبحت البنية السطحية (لكلٍّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) ويمكن تمثيلها كما يأتي:



وبعد هذا الاستعراض للعناصر المكمّلة للعملية الإسنادية، يتبيّن لنا أنّ هذه الأشكال اللغوية تضطلع بدورٍ مهمٍّ في التركيب الإسناديّ، على الرغم من أنها تعدّ فضلاتٍ زائدةً على ركني الإسناد، إلّا أنّ الوظيفة التي تؤدّيها كعناصر تحويل تدخل على الجملة التوليدية فتنقلها من الإخبار المحايد إلى معنى التوكيد أمرٌ لا نستطيع أنْ نَغُضَّ عنه الطّرف.

وفي العبارة القرآنية بخاصة، وجدنا هذه العناصر ضرورية لأداء المعاني التي يتوجّه إليها النصّ القرآني، فلم تكن في السياق حَشْواً زائداً يكون دخولها كخروجها؛ بل كل عنصر منها كان يؤدي دوراً مهماً في التركيب، فالنظم القرآني يحتاج هذه المكمّلات ولا يستغني عن أحدٍ منها؛ لأنها تُعين في التحديد الدقيق للدلالة التي يرمي إليها النصّ القرآني، علما بأن السياق القرآني يفيد معنى تاما بخروج هذه الفضلات منه، لكنّ المعنى الخاصّ الدقيق الذي يرمي إليه لا يكون إلا بوجود هذه العناصر التحويلية التي تعين في الوصول إلى هذه الدلالة الخاصة.

---

(1) الزجاج، معاني القرآن، 2/ 184- 185.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، 2/ 201.

الفصل الثالث

التحويل بالرتبة

1.3 توطئة

يعني مصطلح الرتبة إجراء بعض التعديلات الكيفية على رتبة أجزاء التركيب اللغوي من حيث الموقعية، وهو عنصر من عناصر التحويل اللغوي تقتضيه بعض الدلالات التي تهدف إليها اللغة في العملية التواصلية.

لقد قسّم النّحاة الجملة العربية إلى جملةٍ اسميّة تتركب من مبتدأ وخبر، وجملةٍ فعليّةٍ تتألف من فعلٍ، وفاعلٍ أو نائب فاعل، ومفعولٍ به إذا كان الفعلُ متعديّاً، وبناءً على هذا التقسيم فإنّنا نقرُّ أنّ المبتدأ أصله التقديم، والخبر أصله التأخير،وكذلك إنّ الأصل أن يتقدّم الفعلُ، فيتبعه الفاعلُ، ويتأخر عنهما المفعول به [1].

إنّ من أساليب التوكيد في اللغة العربيّة عامة، وفي القرآن خاصة تقديم موضع الكلام الذي من حقِّه أن يتأخر، فهو كما يذكر عبد القاهر الجرجاني بابٌ كثيرُ الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترٌّ لك عن بديعةٍ، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظرُ فتجدُ سبب أن راقكَ، ولَطُفَ عندك، أنْ قُدِّم فيه شيءٌ، وحُوِّل اللفظُ عن مكانٍ إلى مكان[2].

والتوكيد الذي يتم بتقديم ما حقّه التأخير لا يكون دون ضابطٍ يضبطُه، بل تخضع كل لغةٍ لنظامٍ معينٍ في ترتيب كلماتها، ويُلتزم هذا الترتيب في تكوين العبارات والجمل، فإذا اختلّ هذا النظام في ناحيةٍ من نواحيه لم يحقق الكلام الغرضَ منه[3]، فتغيير موقع الكلمة بالتقديم أو التأخير يخضع لقواعد النحو التي تضمن سلامة التركيب الجمليّ، غير أنّ هذه القواعد تعطي المتكلّم حيّزاً من الحريّة، فيقدّم ويؤخّر ويحذف، وذلك بما يتماشى وهذه القواعد، وهو أمر لا يتم في الصورة الذهنية التوليدية

([1]) السامرائي، الجملة العربيّة والمعنى، ص294.

([2]) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص106.

([3])أنيس، إبراهيم، من أسرار العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط6، 1978م، ص295.

للجملة العربية، ولكنه يتم في الحلقة التي تقع بين هذه الصورة والواقع المادي المسموع، وهي الحلقة التي يطلق عليها اسم القوانين التحويلية.

ويكون التأكيد بالتقديم بأن تعمدَ إلى بعض الكلمات، فتنقلها من موقعها الأصلي، وتجعلها مقدمةً في التركيب، وهو إنما يقوم على أساس الخروج بجزءٍ من الجملة من مكانه المخصص له، وتقديمه على الجزء الذي قبله، كتقديم الفاعل على الفعل، في نحو: خالد يقومُ، وكتقديم المفعول على الفعل والفاعل، في نحو: زيداً أكرمَ محمدٌ، وكتقديم الخبر على المبتدأ في نحو: شاعرٌ زيدٌ، وفي الدارِ عمروٌ[1]، وتكون بهذا قد غيّرت نمط الجملة، ونقلت معناها إلى معنىً جديد، وهذا المعنى إنّما هو الاهتمام بالمقدَّم وتوكيده وتقريره، ذلك أنّ تقديم المحدَّث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له[2].

ونشير هنا إلى أنّ التركيب الذي تقدّمت بعض أجزائه على بعضها الآخر يمثل وفق قواعد النحو التحويلي البنية السطحيّة، في حين أنّ البنية العميقة له تتمثّل في التركيب على وضعه الأصليّ، ذلك أنّ التقديم يؤدِّي معنىً جديداً غيرَ متحصّل في الأصل، فإذا قلتَ (محمدٌ حاضرٌ) جرى ذلك على الترتيب الأصلي للتعبير، فإن قدّمت الخبر فقلت (حاضرٌ محمدٌ) كان في الكلام تقديمٌ وتأخير، هذا مع افتراض جواز مثل هذا التركيب في اللغة، وإنّ أصل الكلام أن تقول مثلاً: (ذبحَ خالدٌ خروفاً) وهذا هو التعبير الأصليّ، فإن أجريت أيَّ تغيير في موقع الكلمات كان خروجاً عن الأصل، وكان من باب التقديم والتأخير، فإن قلتَ (خالدٌ ذبحَ خروفاً) أو (خروفاً ذبحَ خالدٌ) أو (ذبحَ خروفاً خالد) كان ذلك من باب التقديم والتأخير، وكانت هذه الجمل جملا تحويلية بفعل التقديم والتأخير، ولا بدّ أن يكون ثمة سبب دعا إلى هذا التغيير[3].

([1]) المخزومي، في النحو العربي، ص243.

([2]) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص133.

([3]) السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص294.

2.3 الغرض من التقديم

لا شكّ أن المتكلم إنّما يرمي إلى غرضٍ بعينه عندما يقدّم ما حقُّه أن يتأخر، وفي ذلك يقول سيبويه - في حديثه عن تقدّم المفعول على الفاعل- " إنّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانِهم ويعنيانهم"[1]، ويؤكّد هذا المبدأ عبدالقاهر الجرجاني بقوله: "واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام"[2]، فالمتقدّم في الكلام هو الأهم بالنسبة للمتكلّم، ومن أجل ما للتقديم من فضل توكيدٍ عدّه أهل المعاني صورةً من صور القصر، كقوله تعالى: [إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ] [الفاتحة: 5]، وقولهم: في الدّار يعتكفُ زيدٌ؛ لما في ذلك من قصر للعبادة عليه سبحانه، وقصر الاعتكاف على الدّار دون غيرها [3]، فما كان ذا أهميّةٍ أُعتني به فقُدِّم، ومن ذلك أيضاً ما أورده النّحاةُ بأنّ الناس إذا تعلّق غرضهم بقتل إنسان خارجيٍّ ولم يتعلّق غرضهم بصدوره عن شخصٍ معيَّنٍ، فإذا قُتِل ثم أرادَ واحدٌ أن يُخبَر عن ذلك، فإنّه يقدّم ذكر المقتول الخارجيّ فيقول: قتل الخارجيَّ زيدٌ، ولا يقول: قتلَ زيدٌ الخارجيَّ؛ لأنّ الغرضَ متعلقٌ بإضافة القتل إلى الخارجي، لا بصدوره عن زيد، وأما إذا كان رجلٌ يبعُد في الاعتقاد إقدامُه على القتل، فإذا صدر عنه القتل، وأرادَ المخبرُ أن يخبرَ بذلك، قدّم ذكر القاتل؛ لأنّ موضع التعجّب صدور القتل من ذلك الشخص، لا وقوعه على المقتول[4].

من هذه الأمثلة السابقة ندرك أن التقدّم في اللسان تَبَعٌ للتقدّم في الجَنان، وأن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجبَ لمعنىً أن يكون أولاً في النفس وجبَ للفظ الدّال عليه أن يكون مثله في النطق[5]، ومعنى هذه العبارة التي يوردها عبدالقاهر يتفق تماماً مع مسألة البنى السطحية والبنى

([1]) سيبويه، الكتاب، ص34.

([2]) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص107.

([3]) المخزومي، في النحو العربي، ص242.

([4]) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (606هـ)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصر الله حاجي مُفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1، 2004م، ص181.

([5]) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص52.

العميقة، التي تعتمدها المدرسة التوليدية التحويلية التي ترى أن الكلام المسموع فعلاً، إنما هو صورة عن صورة أصلية موجودة في الذهن قبل أن تصبح كذلك.

ولهذا فإننا نجد فرقاً في الدلالة بين قولهم (زيدٌ جاء) و(جاء زيدٌ)، وإنّما الفرقُ بينهما أنّي إذا قلتُ: (جاء زيدٌ) أخبرتُ عن مجيئه إخباراً محضاً، ولا يخالطه شيءٌ غيرُه، فتقديم الفعل هو العبارة المألوفة، وإذا قلت: (زيدٌ جاء) كان مرادي أن أنبّه السامع إلى أنّ الذي جاء هو زيدٌ، كأنّي قلتُ: زيدٌ جاءَ لا غيره، فتقديم الفاعل عبارةٌ عن أنّ الأهم كون زيد هو الفاعل، لا كونه فعل الفعل، فأول كلمةٍ في الجملة هي على العموم المضغوطة في اللغة العربية[1].

ومن أبين شيءٍ في ذلك الاستفهامُ بالهمزة فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: أفعلتَ؟ فبدأت بالفعل، كان الشكُّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أأنت فعلت، فبدأت بالاسم كان الشكُّ في الفاعل مَن هو، وكان التردّد فيه[2]، ويعلّق الفخر الرازي على تقديم الاسم في الجملة الفعليّة بقوله: "فإذا قدمت الاسم فقلت: زيدٌ قد فعل، وأنا فعلتُ اقتضى أن يكون القصد إلى الفاعل، (وقولي القصدُ إلى الفاعل) يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون الغرضُ تخصيص ذلك الفعل بذلك الفاعل، كقولك: أنا كتبتُ في الأمر الفلاني، وأنا شفيتُ في بابه، والمراد أن تدّعي الانفراد بذلك، وتردّ على من يزعم أنه كان ذلك من غيرك.

الثاني: ألّا يكون المقصودُ هو التخصيص، بل لأجل أنّ تقديم ذكر المحدَّث عنه بحديثٍ أكّد لإثبات ذلك الفعل له، مثل قولهم: هو يعطي الجزيل، فلا تريدُ الحصرَ، بل أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل دأبه، وتُمكّن هذا الحديث في نفس المستمع، وتقرره عليه"[3].

([1]) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، أخرجه وعلّق عليه: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، 1982م، ص133.

([2]) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص111.

([3]) الرازي، نهاية الإيجاز، ص187-188.

3.3 أنواع التقديم

إنّ مفهوم الجملة في اللغة العربيّة من وجهة النظر اللغويّة المعاصرة يتمثَّلُ في الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنىً يحسنُ السكوتُ عليه، وتسمّى بالجملة التوليديّة، وهذه الجملة التوليديّة يتفرّع منها شقّان: الجملة التوليديّة الاسمية، والجملة التوليديّة الفعليّة[1]، فالفعل أولا يليه الفاعلُ ثم المفعول به في الجملة الفعليّة ذات الفعل المتعدّي، أمّا إن كان المفعول ضميراً فنمطُ البناء أن يلتصق المفعول بالفعل وأن يليهما الفاعل، أما في الجملة التوليديّة الاسمية فالأصل أن يتقدّم المبتدأ المعرفة، أو الخبر (شبه الجملة)، فإنْ كانت على غير الأنماط السابقة فإنّ ذلك يُبقي الجملة على تسميتها، ويحوّلها إلى توكيد المتقدّم[2].

فقواعد اللغة لم تجعل هذه الصور التركيبيّة للجملة جامدةً، بل سمحت بتغيير ترتيب هذه العناصر داخل التركيب، وذلك من أجل أداءِ المعاني التي يريدها المتكلّم، فالتقديم من عناصر التحويل الذي يؤثّر في البنية التركيبيّة لهذه الصيغ التوليديّة، ويجعلها صيغاً تحويليّة، أو أنماطاً متحولة عن الأصل التوليدي لتراكيبها الموجودة في النظام اللغوي العام المجرد competence.

ولكننا في هذا المقام ينبغي أن نميّز بين نوعين من التقديم: فإنّ منه ما يكون واجباً، ومنه ما يكون جائزاً، فلا أثر لقيمة معنى التوكيد فيما كان فيه التقديم واجباً، أو هو نمطٌ من أنماطٍ جرت عليها العربيّة في بنائها[3]، وتعليلُ ذلك أنّ بنية الجملة التي يكون فيها التقديم واجباً نحو (في البيت ضيوفٌ) إنّما هي البنية الأصليّة التي سُمعت عن العرب هكذا، فلم يكن التقديم طارئاً عليها، ولذلك لا معنى جديداً تولّد بفعل التقديم، ويؤكد بعض اللغويين المعاصرين ذلك بأنْ ليس كلُّ تقديم توكيداً، فبعضُ الأجزاء من الجملة يُقدّم؛ لأنّ وضعه اللغوي يقتضي تقديمه، ككون المقدَّم مما له صدر الكلام من استفهامٍ أو شرطٍ، نحو: مَن أكرمتَ؟ وأين ذهبتَ؟ وأينما تذهبْ أذهبْ، ومتى تزرْ أزرْ، إلى غير ذلك، وككونه واجب التقديم؛ لأنّه إذا تأخّر أوقع في

---

(1) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص87.

(2) عمايرة، أسلوب التوكيد، ص10.

(3)عمايرة، أسلوب التوكيد، ص9.

لبسٍ أو شبهة، كتقديم الخبر الظرف على المبتدأ النكرة، نحو: أمامك أسدٌ، وفي الدار رجلٌ، وككون المقدَّم فعلاً في الجملة الفعليّة؛ لأنّ نظام الجملة الفعليّة في العربيّة أن تبدأ الجملة بالفعل ويليه الفاعل، وككون المقدَّم مبتدأ في الجملة الاسمية؛ لأنّ المبتدأ فيها متقدِّمٌ في وضعه اللغوي الأصيل[1]، وهذا الترتيب غير مُلزم على الرغم من العلاقة الاستدعائية القائمة بين طرفي عملية الإسناد، فلا التلازم والتجاوز ملزمٌ للمتكلّم، ولا الترتيب ملزمٌ أيضاً[2].

والتقديم الذي نلتفت إليه في هذه الدراسة، هو ذلك الإجراء الاختياريّ الذي يقوم به المتكلم بحسب المعنى لديه، فيقدم موضع العناية والاهتمام، فـلا يُتصوّر أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناهُ، ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيثُ هي ألفاظٌ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوخّى الترتيب في المعاني، فإذا تمَّ لك ذلك أتبعتها الألفاظ، وقفوت بها آثارها، فلا اعتبار لأيِّ تقديم لا يكون للمتكلم فيه يدٌ وأثر [3].

4.3 التقديم من عناصر التحويل التوكيدي

وهو أمر كان معروفاً للعلماء العرب منذ القدم فهم يرون أنّ الشيء إذا قُدِّم على غيره، فإما أن يكون في النيّة مؤخّراً، وهو كخبر المبتدأ إذا قُدِّم عليه، والمفعول إذا قُدِّم على الفاعل، وإما ألّا يكون على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكمٍ إلى حكمٍ آخر، مثل أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلُّ واحدٍ منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخرُ خبراً له، فتقدمُ مرّة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، مثل ما تصنعه بزيدٍ والمنطلق، حيث تقول تارةً: (زيدٌ المنطلق)، وأخرى (المنطلق زيدٌ)[4]، وبهذا التقديم الاختياري الذي يصدرُ عن المتكلم بدافع المعنى المُراد، تنتقل البنى العميقة (الجمل التوليديّة) إلى بنىً سطحيّة (جمل تحويليّة) تنطوي على معانٍ جديدة غير موجودة في الجمل التوليديّة، ونشير إلى أننا سنتناول في هذه الدراسة مظاهر التقديم الاختياري

---

(1) المخزومي، في النحو العربي، ص242-243.

(2) عبابنة، النحو العربي المقارن، ص181.

(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص53-54.

(4) الرازي، نهاية الإيجاز، ص181.

(الجوازي) باعتباره أحدَ عناصر التحويل التوكيدي، أمّا التقدّم الإجباري (الوجوبي) فلا حاجة لدراسته ههنا، لأنّه نمطٌ تركيبيٌّ أصيلٌ سارت عليه اللغة العربيّة، وقبل أن نشرع في دراسة التوكيد بالتقديم، لا بدّ أن نقف على مفهوم الجملة عند القدماء والمحدثين.

5.3 الجملة بين القدماء والمحدثين

يرى النحاة الأقدمون أنّ الجملة الاسمية هي التي تبدأ باسم، والجملة الفعليّة هي التي تبدأ بفعل، وبتعبير آخر فالاسمية هي التي صدرها اسمٌ، كزيدٌ قائمٌ، وهيهات العقيقُ، وقائمٌ الزيدان، والفعليّة هي التي صدرها فعلٌ كقام زيدٌ، وضُربَ اللصُّ، وكان زيدٌ قائماً، وظننتُه قائماً، ويقوم زيد، وقم[1]، وهم بذلك يدخلون في حيّز الجملة الفعليّة، تلك الجمل المصدرة بأفعال ناقصة، ويعدّون الجمل من نحو: كيف جاء زيدٌ، ومن نحو: **{** فأيَّ آيات الله تنكرون**}** [غافر:81] ، ومن نحو: **{**ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون**}** [البقرة:87] و**{**خشعاً أبصارهم يخرجون**}** [القمر:7] فعليّة؛ لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير، وكذا الجملة في نحو: يا عبدالله، ونحو: **{**وإن أحدٌ من المشركين استجارك**}** [التوبة:6] و**{**والأنعام خلقها**}** [النحل:5] و**{**والليل إذا يغشى**}** [الليل:1] ؛ لأنّ صدورها في الأصل أفعالٌ، والتقدير: أدعو زيداً، وإن استجارك أحدٌ، وخَلَقَ الأنعام، وأقسمُ بالليل[2].

وفي الجانب الآخر، فإنّنا نجد من المعاصرين من يخالف القدماء في هذا التحديد للجملتين الاسمية والفعليّة، بل يعُدُّونه تحديداً ساذجاً يقومُ على أساسٍ من التفريق اللفظي المحض[3]، ويرى بعضهم أنّه كان من نتاج ذلك التحديد المبني على الشكل دون المضمون، عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة، ومن نتائجه كذلك الخلطُ الواضحُ في إدراج بعض التراكيب اللغويّة، وحشرها في الاسمية أو الفعليّة دون أن تقبلها، ودون أن يكون لهذا الحشر ما يبرره[4].

([1]) ابن هشام، مغني اللبيب، ص492.

([2])ابن هشام، مغني اللبيب، ص493.

([3]) المخزومي، في النحو العربي، ص39.

([4]) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص81.

وهم يأخذون على ابن هشام في تحديده السابق ذلك الارتباك في الأمثلة التي جاء بها نماذج للجمل الاسمية، (فهيهات) عنده اسم؛ لأنّه يسمّى عنده اسم فعل، وهو بعيدٌ عن الاسمية، لا يقبل أيّ علامةٍ من العلامات الموضوعة للأسماء، ويؤخذ عليه شيءٌ آخر وهو أنّ (هيهات) في رأي مدرسة الكوفة فعلٌ حقيقي كسائر الأفعال، أمّا تمثيله للاسميّة بقوله: (قائم الزيدان) فيرون أنه غير موفق فيه؛ لأنّها ليست بالجملة الاسمية في الواقع؛ لأنّ المسند إليه فاعلٌ لا مبتدأ، وإن قيل في إعرابه إنّه فاعلٌ سدّ مسدّ الخبر؛ لأنّ كونه فاعلاً ينفي أن تكون الجملة اسميّة(1).

ويرى بعض اللغويين المعاصرين أنّ هذا التحديد لا يدع فرصةً لإبراز المعنى في الجمل التي يتقدّم فاعلها على فعلها، مثل الولدُ يجتهد، الجندي يقاتل، الطالب يستيقظ مبكراً، مقابلة بالجمل التي يكون الإسناد فيها بين مبتدأ وخبر: الولدُ مجتهدٌ، الجنديُ مقاتلٌ، فهذه الجمل تصنّف في الجمل الاسمية، على الرّغم مما بينها من اختلافٍ في المعنى والارتباط بالزمن تقييداً أو إطلاقاً(2).

ونتيجة لهذه الثورة على ما جاء به النحاةُ القُدامى في هذا المجال، فإنّنا رأينا المعاصرين يخرجون بتصوراتٍ للجملة تختلفُ عمّا ذهب إليه أسلافهم، فالجملة الفعليّة وفق رؤيتهم الجديدة هي التي يدلُّ فيها المسندُ على التجدد، أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافاً متجدّداً، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسندُ فعلاً؛ لأنّ الدلالة على التجدد إنما تُستمدُّ من الأفعال وحدها(3)، ويؤكّد آخر هذه الفكرة بأنّ الجملة الفعليّة هي التي تشتمل على فعلٍ، سواءٌ أتقدّم فيها الفعلُ، أم تقدّم عليه الفاعل أو المفعول به(4)، وغيره يرى الرأي نفسه إذ يقول: "أما نحنُ فنقول: محمدٌ سافرَ، سافرَ محمدٌ، جملتان فعليّتان ما دام المسندُ فعلاً"(5)، أمّا الجملة الاسمية عندهم فهي التي

---

(1) المخزومي، في النحو العربي، ص40.

(2) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص82.

(3) المخزومي، في النحو العربي، ص41.

(4) عمايرة، خليل، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل، ط1، 2004م، ص123.

(5)السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1980م، ص104.

يدلُّ فيها المسندُ على الدوام والثبوت، أو تلك التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافاً ثابتاً غير متجدِّد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسما[1].

ووجدنا بعض اللغويين المعاصرين ممّن ينتصرون للقدماء فيما ذهبوا إليه، إذ يرى بعضهم أن الاستعمال اللغوي لا يؤيد ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون، ويأخذ جانباً يتعلّق بتقديم الفاعل، فيرى أنّ تقديم المسند إليه (الفاعل) يؤدي إلى تراكيب ممنوعة لغوياً، ويستطردُ في عرض ما ذهب إليه بأنّنا لو نظرنا في التراكيب التالية: (رأيتُ المجتهد قد نجح)، و(التقيت بالمجتهد ينتظر صديقه)، و(هذا المجتهد يواصلُ نشاطه)، و(إنّ المجتهد نجح بتفوّق).

يُلاحظ أن (المجتهد) هو الفاعل في المعنى في هذه الجمل جميعاً، غير أنّه عند الإعراب يُعرب مفعولاً به في الجملة الأولى، واسماً مجروراً في الثانية، ونعتاً أو بدلاً في الثالثة، ويعرب اسم إنّ في الرابعة، وأساس ذلك أنّ الفاعل عند أهل العربيّة ليس ما كان فاعلاً في المعنى، وإنّما الفاعل عندهم إنّما هو كل اسمٍ ذكرته بعد الفعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، فإذا كان المجتهدُ في هذه الجمل قد سبق إلى معنى المفعولية أو الجر أو البدلية، فإنه في نحو الجملة (المجتهد نجح) قد سبق إلى معنى الابتداء، فلا يكون فاعلاً للفعل بعده هنا، مثل ما لم يكن فاعلاً للفعل بعده هناك [2].

ونودّ الإشارة هنا إلى أنّ ما جاء به بعض أهل اللغة من المعاصرين من رفض للبناء التركيبي التقليدي للجملة العربيّة لم يكن من عند أنفسهم، وليست بدعةً ابتدعوها ما سبقهم بها أحد، بل إنهم في موقفهم هذا يرون رأي الكوفة في كثيرٍ مما ذهبوا إليه، فقد كان الكوفيون أكثر تحرّراً عندما أطاحوا ببعد الابتداء والأوّلية في الجملة الفعلية، فهم لا يعترفون بدايةً بهيمَنة الابتداء التي تمسّك بها البصريون، كما أنّ الموقعيّة عندهم لا تعني شيئاً أمام سيطرة الفعل، فيجوز عندهم أنْ يتقدّم الفاعل (المسند إليه) على الفعل (المسند)، ويظلّ التركيب بعد هذا خاضعاً للتصنيف على أنه جملة

([1]) المخزومي، في النحو العربي، ص42.

([2]) بو معزة، التحويل في النحو العربي ، ص24- 25.

فعلية[1]، ولا شكَّ أنّ المنهج اللغوي المعاصر يتّفق مع المنهج النّحوي الكوفي، فكلاهما يقوم على وصف ظاهر التركيب، للوصول إلى معنىً بعينه[2].

وبناءً على الرؤية اللغويّة المعاصرة للبناء التركيبي للجملة العربيّة، فإنّ هذه الدراسة ستتعامل مع نوعين من الجمل[3]: الجملة التوليديّة الاسمية، والجملة التوليديّة الفعليّة، أما صور الجملة التوليديّة الاسمية فهي:

1. اسم معرفة + اسم نكرة.
2. اسم استفهام + اسم معرفة.
3. شبه جملة (ظرفيّة أو جارٌ ومجرور) + اسم نكرة.

أما صور الجملة التوليديّة الفعليّة فهي:

1. فعل + اسم (أو ما يسدّ مسدّه ظاهراً أو مستتراً).
2. فعل + اسم + اسم (أو اسم مقترن بحرف الجرّ).

لذلك فإنّ أي تغيير على هذه الصيغ البنائيّة بإعادة ترتيب مكوّناتها، يخرج بالجملة من الإطار التوليديّ إلى الإطار التحويلي، وبعبارةٍ أخرى من البنية العميقة إلى البنية السطحيّة، وما نودُّ أن نذكّر به في هذا المقام، وبعد هذا العرض للخلاف القائم بين القُدماء والمحدثين، أنّ صور التغيير جميعها في البناء التركيبي لا تطال العملية الإسناديّة، فالمسندُ يبقى مسنداً، والمسندُ إليه يبقى مسنداً إليه، سواءٌ أتقدّم أحدهما على الآخر أم تأخّر، والأمرُ لا يعدو أن يكون خلافاً على المسميّات، فالمتقدم على فعله مبتدأ عند أهل البصرة وهو عند الكوفيين فاعل للفعل الذي تقدّم عليه[4].

---

(1) عبابنة، النحو العربي المقارن، ص167.

(2) عمايرة، المسافة بين التنظير والتطبيق، ص114؛ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (85)، والمسألة (12).

(3) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص87.

(4) الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد (577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصريّة، ط1، 2003م، المسألة (85)؛ وانظر: همع الهوامع، ج2، ص137.

وفيما يأتي نماذجُ من القرآن الكريم، نعالج فيها مظاهر التقديم بغرض التوكيد، مشفوعةً بتحليلات المفسّرين، وبالتحليل من منظور المدرسة التوليدية التحويليّة:

6.3 التحويل برتبة المسند إليه

اتّضح مما سبق أنّ العملية الإسناديّة تقوم على ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، فالمسند إليه هو المتحدّث عنه في الجملة، وتقديمه كما يرى الجرجاني يقتضي توكيد الخبر وتحقيقه له(1)، ويمثّل المسند إليه الفاعل في الجملة الفعليّة، والمبتدأ في الجملة الاسمية، وهو مقدَّمٌ في الأصل على الخبر، أمّا الفاعلُ فهو المسند إليه المتأخر في التركيب، ويتقدّم أحياناً لغرض التوكيد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التعامل مع هذه المسألة ينبغي أنْ يكون تعاملاً تركيبياً يستندُ إلى التداول الاستعمالي ومستوى التركيب اللّغوي، لنجدَ أنّ التركيب الذي يتقدّم فيه (المسند إليه) على (المسند) تركيبٌ أصيلٌ قديمٌ في اللغة العربية، ويتمثّل في بعض الاستعمالات التي سبقت الإسلام(2)، وفيما يأتي عرضٌ لبعض مواطن تقدّم المسند إليه (الفاعل) في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: **{أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}** [يونس: 99].

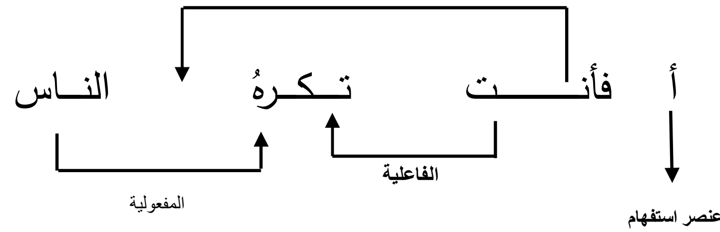
البنية العميقة للآية (تكرهُ أنت الناس) مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به) من وجهة نظر جمهور النحاة البصريين، وقد طرأ عليها تحويلٌ بالترتيب، فتقدّم الفاعل توكيداً له واهتماماً به، وكذلك للتخصيص، ففيه إيذانٌ بأنّ الإكراه أمرٌ ممكن، لكنّ الشّأن في المكره مَن هو، وما هو إلا سبحانه وحدّه لا يُشارَك فيه؛ لأنّه جلّ وعلا القادر على أن يفعل في قلوبهم ما يضطرهم إلى الإيمان، وذلك غير مستطاعٍ للبشر(3)، فأصبحت الجملة (أنت تكره الناس)، ثم طرأ عليها تحويلٌ آخر بالزيادة بدخول همزة الاستفهام، لتنقل العبارة من الإخبار المحايد إلى الاستفهام، ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص133.

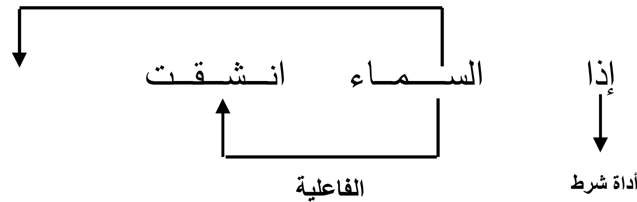
(2) عبابنة، النحو العربي المقارن، ص204.

(3) الزمخشري، الكشاف، 372/2.



ومنه قوله تعالى: **{إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}** [الانشقاق: 1].

البنية العميقة للآية (انشقت السماء) مكونة من (فعلٍ + فاعل)، طرأ عليها تحويل بتقديم الفاعل لتأكيد المعنى المقصود وهو "إفادة تقويِّ الحكم وهو التعليق الشرطي، أي أنّ هذا الشرط محقق الوقوع"(1)، فأصبحت العبارة (السماء انشقّت)، ثم جرى تحويلٌ آخر بدخول (إذا) الشرطيّة التي تفيد تحقق الوقوع، ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:



وهو تحليل ينسجم مع التحليل النحوي للتركيب اللغوي الذي يذهب إلى تبني قاعدة تخص الظرف (إذا)، فالقاعدة ترى أن هذا الظرف (إذا) يباشر الأفعال وحدها، فإذا باشر الأسماء، فإنه في الحقيقة قد باشر فعلاً محذوفاً يمكن تقديره عن طريق النظر في الفعل المذكور، وتحليلنا هنا يستند إلى التركيب فقد جرى عليه تحويل بـ(إذا) الشرطية دون أن ندخل في اختصاصها بمباشرة الأسماء والأفعال.

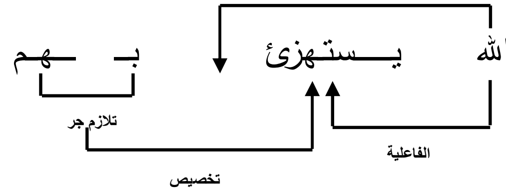
ومنه قوله تعالى: **{اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ}** [البقرة: 15].

البنية العميقة للآية (يستهزئ الله بهم) مكونة من (فعل + فاعل+ شبه جملة) أُريد توكيد الفاعل فقُدِّم على فعله، والآية استئناف في غاية الفخامة والجزالة، فالله هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ، انتقاماً للمؤمنين فلا يحوج المؤمنين إلى أن

---

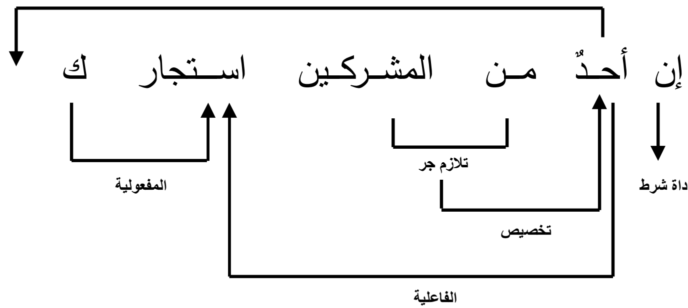
(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج30، ص218.

يعارضوهم باستهزاء مثله، واستعمال الفعل (يستهزئ) يفيد حدوث الاستهزاء وتجدّده[1]، وكان تقدم لفظ الجلالة كذلك تنويهاً بشأن المنتصر للمؤمنين وهو الله تعالى، وتخصيصاً له، وقصراً للمسند على المسند إليه [2]، فأصبحت البنية السطحيّة (الله يستهزئ بهم)، ويمكن تمثيلها كما يأتي:



ومنه قوله تعالى: **{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}** [التوبة: 6].

البنية العميقة للآية (استجار أحدٌ الرسول)، تمّ إحلال الضمير المتّصل محلّ الاسم الظاهر (الرسول) فالتصق بالفعل فأصبحت (استجارك أحدٌ) ثم زيدت شبه الجملة (من المشركين) للتخصيص فأصبحت الجملة (استجارك أحدٌ من المشركين)، ثم طرأ عليها تحويلٌ آخر بتقديم الفاعل لتوكيده، والغرضُ من ذلك "تشويق السامع إلى المسند فيقع موقع التمكن"[3]، ثم دخلت إنّ الشرطيّة فأصبحت البنية السطحيّة (إن أحد من المشركين استجارك) وتمثيلها كما يأتي:



---

(1) الزمخشري، الكشاف، 67/1.

(2) المسيري، منير محمود، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2005م، ص391.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص293.

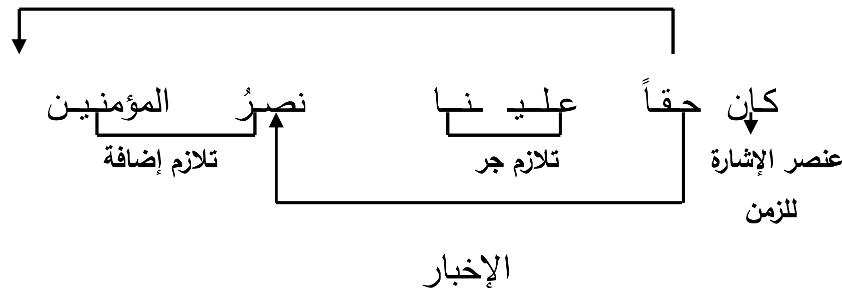
ولا شكّ أنّ معنى الجملة في بنتيها العميقة في الجملة التوليدية (استجارك أحدٌ)، يختلف عن المعنى الجديد المكتسب بفعل تحويل الفاعل عن موقعه الأصل في الجملة التحويليّة (أحد استجارك)، فدلالة التوكيد التي يهدف إليها السياق لا يمكن تحقيقها إلا بتغير البناء التركيبي للجملة، والوصول به إلى الصورة النهائية التي استقرّت عليها في البنية السطحية.

7.3 التحويل برتبة المسند

المسند في الجملة الفعليّة هو الفعل ورتبته أولاً، والمسند في الجملة الاسمية هو الخبر، ورتبته بعد المبتدأ متأخراً، ولكنه يتقدّم في حالاتٍ بغرض التوكيد، وفيما يأتي بعض الآيات التي تقدّم فيها الخبر (المسند) على المسند إليه (جوازاً).

ومنه قوله تعالى: **{وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ}** [الروم: 47].

البنية العميقة للآية (نصرُ المؤمنين حقٌّ) مكونة من (مبتدأ + خبر)، تمّ زيادة شبه الجملة لإفادة التخصيص، فأصبحت (نصرُ المؤمنين حقٌّ علينا)، ثمّ طرأ عليها تحويلٌ بالترتيب، فقُدّم الخبر مع مُتعلِّقه توكيداً لهما، وفي ذلك تبشيرٌ للرسول وأمته بالنّصر والظّفر، وفي لفظ (حقاً) مبالغةٌ في التحتُّم، وتكريمٌ للمؤمنين، وإظهارٌ لفضيلة سابقة الإيمان، والظاهر أنّ (حقاً) خبر كان، و (نصرُ المؤمنين) الاسم، وكان التأخيرُ لكونِ ما تعلّق به فاصلةً للاهتمام بالجزاء؛ إذ هو محطّ الفائدة(1)، ثمّ طرأ تحويلٌ آخر بزيادة عنصر الإشارة للزمن الماضي (كان)، ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:

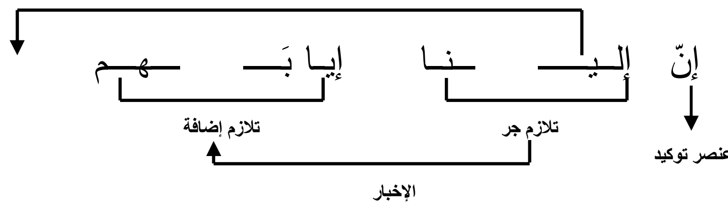


---

(1) الاندلسي، البحر المحيط، 8/ 398.

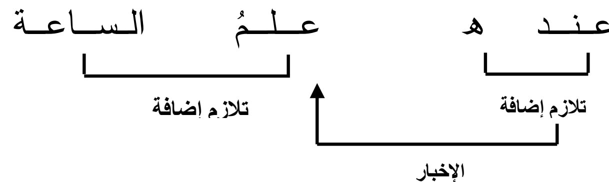
ومنه قوله تعالى: **{ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ}** [الغاشية: 25].

البنية العميقة للآية (إيابُ الكافرين إلى الله)، مكونة من (مبتدأ + خبر)، طرأ عليها تحويلٌ بإحلال الضمير محل الاسم الظاهر، فأصبحت (إيابهم إلينا)، ثمّ أُريد توكيد الخبر فَقُدِّم؛ لغرض التشديد في الوعيد وأن إيابهم ليس إلا إلى الجبّار المقتدر على الانتقام[1]، وقدم الخبر كذلك لمجرد الاهتمام تحقيقاً لهذا الرجوع لأنّهم ينكرونه، وتنبيهاً على إمكانه بأنّه رجوعٌ إلى الذي أنشأهم أول مرّة[2]، فأصبحت الجملة التحويليّة (إلينا إيابهم)، ومن أجل مزيد من التأكيد للخبر، دخلت (إنّ) لتوكيد طرفي الإسناد، فأصبحت البنية السطحيّة (إنّ إلينا إيابهم)، ويمكن تمثيلها كما يلي:



ومنه قوله تعالى: **{إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ}** [لقمان: 34].

الأصل التوليدي للآية (علم الساعة عند الله)، مكونٌ من (مبتدأ + خبر)، طرأ عليها تحويلٌ بإحلال الضمير محل الاسم الظاهر، فصارت (علم الساعة عنده)، ثم جرى تحويل آخر بالترتيب، فقُدِّم الخبر إشارة إلى اختصاصه تعالى بذلك العلم؛ لأنّ العندية شأنها الاستئثار، وتقديم (عند) وهو ظرفٌ مسندٌ على المسند إليه يفيد التخصيص[3]، فأصبحت الجملة التحويليّة (عندهُ علم الساعة)، وتمثيلها كما يأتي:



---

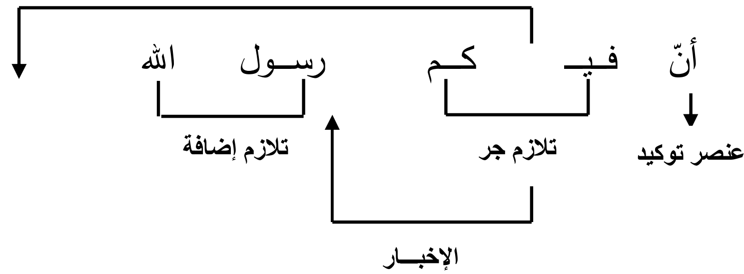
(1) الزمخشري، الكشاف، 745/4.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج30، ص308.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج21، ص196 - 197.

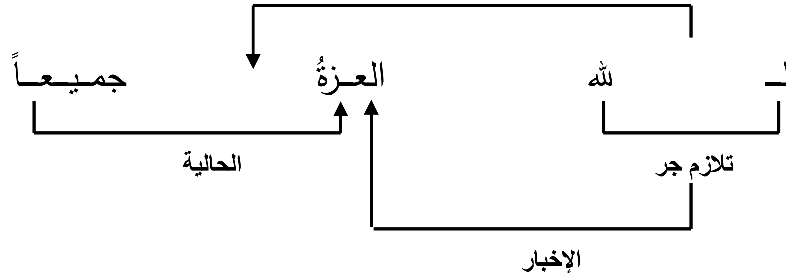
ومنه قوله تعالى**{وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ}** [الحجرات: 7].

الأصل التوليدي للآية (رسولُ الله فيكم) مكون من (مبتدأ + خبر)، طرأ عليها تحويلٌ بتقديم الخبر (شبه الجملة) اهتماماً به، والغرض توبيخ بعض المؤمنين على ما استهجن الله منهم استتباع رأي رسول الله - صلى الله عليه وسلم- لآرائهم، فوجب تقديمه؛ لانصباب الغرض إليه[1]، فأصبحت الجملة (فيكم رسول الله)، ثم أُريد مزيدٌ من التوكيد لمضمون الخبر، فدخلت (أنّ) لتوكيد طرفي الإسناد، ويمكن تمثيل الجملة التحويلية كما يأتي:



ومنه قوله تعالى: **{فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا}** [فاطر: 10].

البنية العميقة للآية (العزة لله) مكونة من (مبتدأ + خبر)، طرأ عليها تحويلٌ بتقديم الخبر شبه الجملة؛ لتوكيد المعنى المقصود وهو بيان أنّ العزّة كلها مختصة بالله، عزة الدنيا، وعزّة الآخرة [2]، ثم طرأ عليها تحويل آخر بزيادة الحال المؤكّدة (جميعاً)، ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:



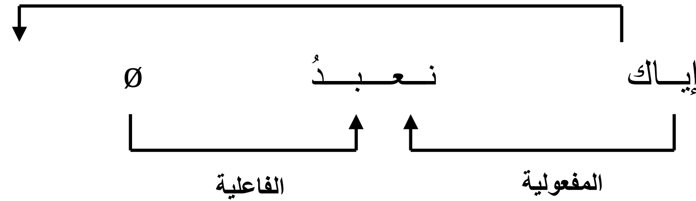
([1]) الزمخشري، الكشاف، ج4، ص361.

([2]) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص602.

8.3 التحويل برتبة مكمّلات التركيب الإسنادي (الفضلات)

يطلق هذا المسمّى على ما زادَ على المسند والمسند إليه في العملية الإسنادية، كالمفعول به والظرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء[1]، ورتبة هذه الفضلات أن تأتي بعد ركني الإسناد، لكنّها تتقدّم في حالاتٍ، توكيدا لها وعناية واهتماما بها، ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى:**{إِيَّاكَ نَعْبُدُ}** [الفاتحة: 5].

البنية العميقة للآية (نعبدُ الله) مكونة من (فعل + فاعل مستتر + مفعول به) طرأ عليها تحويلٌ بتقديم المفعول به على الفعل والفاعل؛ حتى لا يبقى في الكلام احتمالٌ أن تقع العبادة لغير الله[2]، ولئلا يتقدّم ذكر العبد والعبادة على المعبود[3]، فأصبحت الجملة (اللهَ نعبدُ) ثمّ طرأ تحويلٌ آخر بإحلال الضمير محلّ الاسم الظاهر فصارت البنية السطحيّة (إيّاك نعبدُ)، والتي يمكن تمثيلها كما يأتي:



ومنه قوله تعالى:**{وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}** [البقرة: 57].

الأصل التوليدي للآية (يظلم الكافرون أنفسهم) مكون من (فعل + فاعل + مفعول به)، تمّ إحلال الضمير محل الظاهر، فصارت الجملة (يظلمون أنفسهم)، ثمّ طرأ تحويل بتقديم المفعول به على الفعل والفاعل، وذلك للدلالة على الاعتناء بالإخبار عمّن حل به الفعل، ولأنّه من حيث المعنى صار العامل في المفعول، توكيداً لما يدل

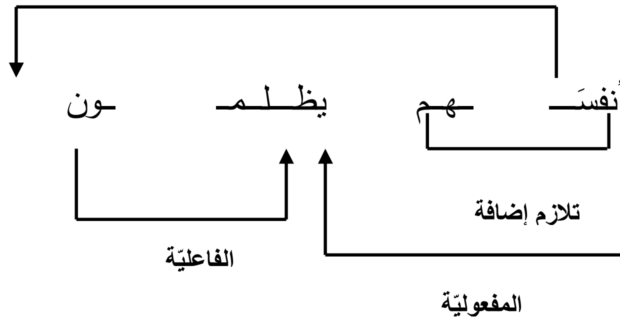
---

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص198.

(2) الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص212.

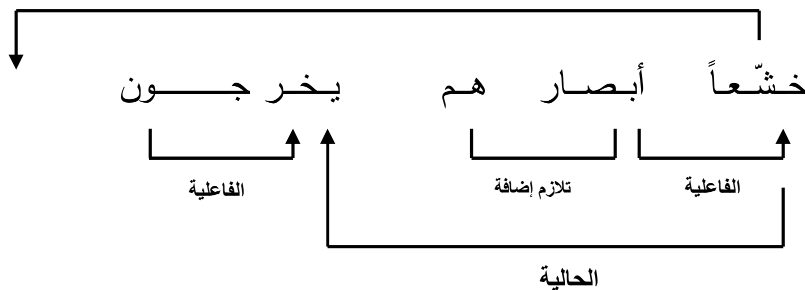
(3) القرطبي، شمس الدين محمد بن أحمد (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2، 1964م، ج1، ص145.

عليه ما قبله[1]، وكذلك للدلالة على القصر الذي يقتضيه النفي السابق[2]، أي أنّه لم يقع وبال ظلمهم إلا بأنفسهم خاصّة لا يتخطّاهم إلى غيرهم[3]، فأصبحت الجملة التحويليّة (أنفسهم يظلمون) ويمكن تمثيلها كما يأتي:



ومنه قوله تعالى: **{خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ}** [القمر: 7].

البنية العميقة للآية (يخرج الكافرون) مكونة من (فعل + فاعل)، تمّ تحويلها بزيادة الفضلة التي تبيّن حالهم وهيئتهم يوم القيامة عند الخروج من القبور، فأصبحت الجملة (يخرج الكافرون خشّعاً أبصار الكافرين) ثمّ أُريد توكيد هذه الحال ثانية، فقدّمت على الفعل والفاعل للاهتمام بها ولإظهار الحال التي هم عليها من الذلّ والخضوع والإنكسار[4]، فأصبحت الجملة مع التحويل (خشعاً أبصار الكافرين يخرج الكافرون)، ثم حلّ الضمير محل الاسم الظاهر في البنية السطحيّة (خشعاً أبصارهم يخرجون) والتي تمثّل كما يأتي:



---

[1] الأندلسي، البحر المحيط، 349/1.

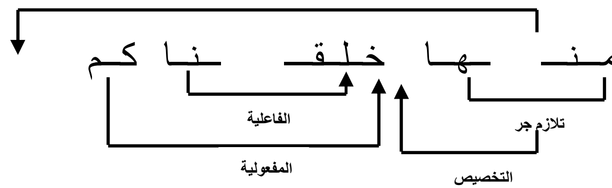
([2]) الألوسي، روح المعاني، ج1، ص265.

([3]) المسيري، دلالات التقديم والتأخير، ص27.

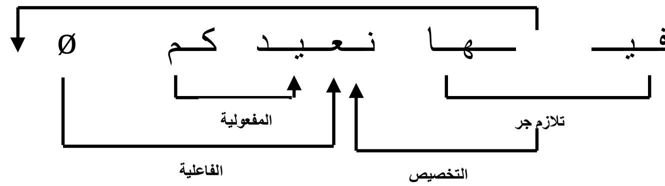
([4]) الألوسي، روح المعاني، ج14، ص79.

ومنه قوله تعالى:**{مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى}** [طه: 55]

فالبنية العميقة في قوله تعالى: **{ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ}** هي (خلقناكم) وهي جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به)، طرأ عليها تحويل بزيادة شبه الجمله (منها) للتخصيص، وقُدّمت على متعلّقها للاهتمام بكون الأرض مبتدأ الخلق الأول، وهو خلق آدم من تراب[1]، فأصبحت البنية السطحية (منها خلقناكم) وتمثيلها كما يأتي:



أما في قوله تعالى (**فِيهَا نُعِيدُكُمْ**) فقدمت كذلك شبه الجملة على متعلقها للغرض السابق نفسه؛ اهتماماً بكون الارض مكان الموت والدفن، فيكون تمثيل البنية السطحية كما يأتي:

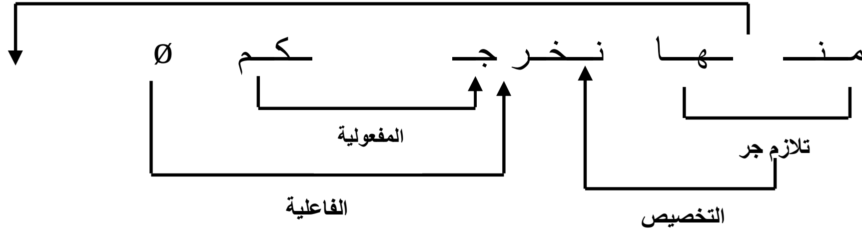


وفي قوله تعالى: **{مِنْهَا نُخْرِجُكُمْ}** كان التقديم لشبه الجملة للمزاوجة مع نظيريه في الآية[2]، والمقصود البعث ليوم القيامة، ويكون تمثيل البنية السطحية كما يأتي:

---

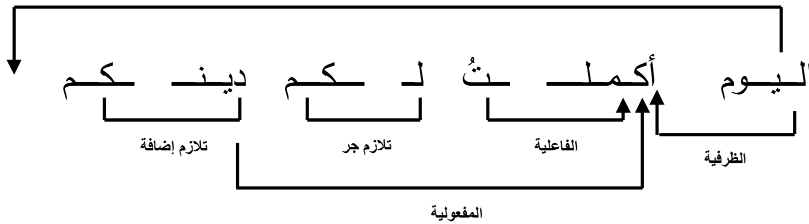
[1] ابن عطية، المحرر الوجيز، 48/4.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير، 240/16.



ومنه قوله تعالى:{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} [المائدة: 3].

البنية العميقة للآية (أكملَ اللهُ دين المسلمين) مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة شبه الجملة لتفيد التخصيص والتحديد، فصارت الجملة (أكملَ الله للمسلمين دين المسلمين)، ثمّ زيد الظرف لتحديد الزمان المقصود، فصارت الجملة (أكمل اللهُ للمسلمين دين المسلمين اليوم)، واهتماماً بشأن هذا اليوم الذي تمّت فيه النعمةُ بإكمال الدين وهو يوم الوداع[1]، جرى تحويل آخر بتقديم الظرف، وبإحلال الضمير محل الظاهر فأصبحت البنية السطحية (اليوم أكملتُ لكم دينكم)، ويمكن تمثيلها كما يلي:



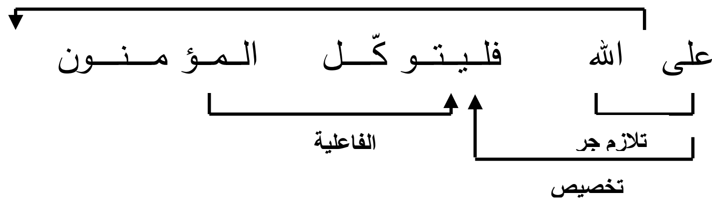
ومنه قوله تعالى: {وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ} [إبراهيم: 12].

البنية العميقة للآية (يتوكّل المتوكلون على الله) مكونة من (فعل + فاعل + شبه جملة)، طرأ عليها تحويلٌ بالترتيب، فقُدِّمت شبه الجملة على الفعل والفاعل، وقدم الجار والمجرور ليؤذن بالاختصاص، أي ليخصّ المؤمنون ربّهم بالتوكل عليه لأنه لا ناصر لهم سواه[2]، فأصبحت البنية السطحيّة (وعلى الله فليتوكّل المتوكلون)، ويمكن تمثيلها كما يأتي:

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج6، ص106.

(2) الحلبي، الدر المصون، 465/3.



9.3 التحويل برتبة الاسم المشغول عنه

رأينا أن نجعل الاشتغال في بابٍ منفصلٍ عن مكمّلات الإسناد، على الرغم من أنه يُعدُّ منها؛ بسبب الاختلاف بين القدماء والمحدثين فيه، فالاشتغال عند القدماء أن يتقدّم اسمٌ ويتأخّر عنه عاملٌ هو فعلٌ أو وصفٌ، وكلٌ من الفعل والوصف المذكورين مُشتغل عن نصبه له، بنصبه لضميره لفظاً كـ(زيداً ضربته)، أو محلاً كَ(زيداً مررتُ به)، أو لما لابس ضميره نحو: (زيداً ضربتُ غلامه أو مررت به)، والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان: أحدهما أن يرفع على الابتداء، فالجملة بعده في محل رفع على الخبريّة، والثاني: أن ينصب بفعلٍ محذوف وجوباً يفسّره الفعل المذكور [(1)].

ولكنّ النّحاة المحدثين لا يتفقون مع ابن هشام فيما ذهب إليه، ذلك أنّ (زيداً ضربتُهُ) تعدّ من مسائل الرتبة والفصل والربط بالضمير، وليست من مسائل حذف الفعل وجوباً[(2)]، إذ يرفضون فكرة تقدير الفعل الناصب للاسم، إذْ كان من حق الاسم المنصوب أن يكون مفعولاً للفعل المنطوق به، لا للفعل المقدّر؛ لأنّ (زيدا) في المثال المذكور لم يطرأ عليه جديد، إلا حظوته بشيءٍ من الاهتمام انتهى به إلى التقديم [(3)]، على أساس أنّ هذا التقدير يؤدي إلى تكرار الجملة، فيكون التوكيدُ لفظيّاً، وهو ناشئٌ عن تكرار الجملة، فكأنّك تقول في (خالداً أكرمتُه) (أكرمتُ خالداً أكرمتُه).

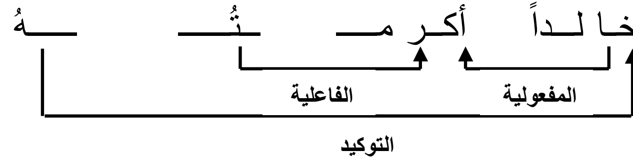
وهم يرفضون ذلك لأنّهم يرون أنّ المتكلّم إنّما أراد توكيد جزءٍ من المعنى ممثلاً بجزءٍ من الجملة، وليس بالجملة كلّها، بالمفعول به فقدّمه، ثم أراد أن يزيد توكيده فذكره

([1]) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص546.

([2]) حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص219.

([3]) المخزومي، في النحو العربي، ص172.

ثانية في موضوع الأصل، فأصبحت الجملة (خالداً أكرمتُ خالداً) فحذف الاسم (خالداً) في موضعه الثاني ووضع بدلاً منه الضمير، فأخذت الجملة وضعها الأخير (خالداً أكرمتُه) [1]، ويمكننا تمثيلها بيانيّاً كما يأتي:



فيكون بذلك (خالداً: مفعول به مقدّم للتوكيد)، و(الهاء: ضمير متصل ذُكر توكيداً للغرض من تقديم المفعول به)[2].

ومن الجدير بالذكر أنّ هذا التحليل لأسلوب الاشتغال من وجهة نظر علم اللغة المعاصر، يتفق تماماً مع ما ذهب إليه الكوفيّون من أنّ الاسم المشغول عنه في قولك (زيداً ضربته) منصوب بالفعل الواقع على الهاء[3]، ولا يقف أمام هذه الرؤية المعاصرة إلا القاعدة النّحويّة التي تقول: إنّ المظهر لا يؤكّد إلا بظاهرٍ مثله، ولا يؤكّد بمضمر فلا تقول: جاءني زيدٌ هو[4].

والمعاصرون يرون أنّ هذا أمرٌ معياريٌّ لا تقرّهُ اللغةُ، بل تسير على خلافه، فالضمير في حقيقة أمره إنما هو الاسم من حيث الدلالة، وهو عائد عليه، وما كان الضمير في مثل هذه الجملة إلاّ ليؤكّد الاسم المتقدّم عليه[5]، ويُعزّز آخر هذه الفكرة بأنَّ الضمير ليس مفعولاً، ولكنه ضميرٌ جيء به كناية عن المفعول به أو إشارة إليه[6].

واستناداً إلى ما سبق إليه نحاة الكوفة، وما تبعهم فيه المحدَثون من جواز تقدّم المفعول به على الفعل المشتغلِ بضميره، وأنَّ هذا الضمير العائد عليه جاء توكيداً له،

([1]) عمايرة، المسافة بين التنظير والتطبيق، ص121.

([2]) عمايرة، المسافة بين التنظير والتطبيق، ص121.

([3]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (12).

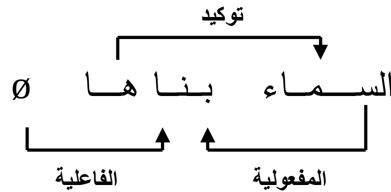
([4]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص42.

([5]) عمايرة، أسلوب التوكيد، ص50.

([6]) المخزومي، في النحو العربي، ص175.

فإنّنا نعرض لمجموعة من الآيات، ونحللها بناءً على هذه الرؤية اللغويّة المعاصرة، ومن ذلك قوله تعالى: **{أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا}** [النازعات: 27].

البنية العميقة للآية (بنى اللهُ السماء)، طرأ عليها تحويلٌ بحذف الفاعل للعلم به فصارت (بنى السماءَ)، ثمّ أريد توكيد المفعول به فكُرِّر بلفظه، فصارت الجملة (بنى السماءَ السماءَ)، ثم طرأ عليها تحويلٌ بالترتيب، فقُدِّم المفعول به توكيداً له واهتماماً به، فأصبحت (السماءَ بنى السماء) ثم جرى تحويلٌ آخرُ بإحلال الضمير محل الاسم الظاهر فأصبحت (السماءَ بناها) فكان هذا الضمير توكيداً للمفعول به المقدّم[1]، ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:



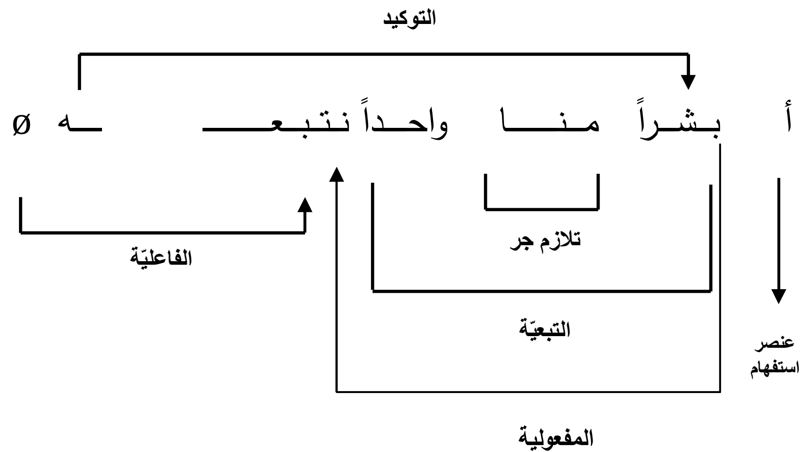
ومنه قوله تعالى: **{أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ}** [القمر: 24].

البنية العميقة للآية (نتّبع بشراً) مكونة من (فعل + فاعل مستتر + مفعول به)، أريد توكيد المفعول به فكرر بلفظه فصارت الجملة (نتّبع بشراً بشراً) وزيادةً في التأكيد قُدّم المفعول به، والغالب أن يكون التقديم مع صيغة الاشتغال للتخصيص، إذ العربُ لا تقدّم المفعول غالباً إلا لذلك[2]، فصارت الجملة (بشراً نتّبع بشراً) ثم حلّ الضمير محل الاسم الظاهر، وجيء بالهمزة التي حوّلت معنى الجملة من الاخبار المحايد إلى الاستفهام الإنكاري، ويمكن تمثيل البنية السطحيّة كما يأتي:

---

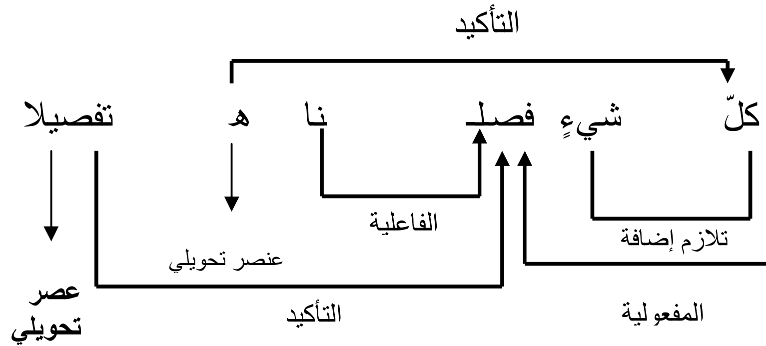
(1) عمايرة، أسلوب التوكيد، ص58.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص455.



ومنه قوله تعالى: **{وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا}** [الإسراء: 12].

البنية العميقة للآية (فصّل اللهُ كلّ شيء) مكونة من (فعل + فاعل + مفعول به) أُريد توكيد المفعول به فكُرِّر فصارت (فصّل الله كلَّ شيءٍ كلَّ شيءٍ)، ولمزيدٍ من توكيد المفعول به تمّ تقديمه فصارت (كلّ شيءٍ فصَّل الله كل شيءٍ) وبإحلال الضمير محلّ الاسم الظاهر أصبحت الجملة (كلَّ شيءٍ فصّلناه) ثمّ زيد المصدر المؤكّد لعامله مبالغةً في التوكيد، "فالمعنى بيّنا كل شيءٍ في القرآن بياناً بليغاً لا التباس معه"[1]، وتمثيل البنية السطحية كما يأتي:



وخُلاصة القول في هذا أنّ التحويل بالرتبة بتغيير مواقع الألفاظ وتقديم بعضها على الآخر يُفضي إلى معنى التوكيد، وهو غرضٌ معتبرٌ عند المتكلم، ومُرادٌ يرمي إليه في أثناء كلامه، جرياً على سَنَنِ العرب في كلامهم، فهم يُقدّمون الذي هم ببيانه أعنى كما يرى سيبويه، فما كان ذا أهمية اعتُني به فَقُدِّمَ على غيره.

(1) الألوسي، روح المعاني، ج8، ص30.

عرض هذا الفصل لصور التقدّم الجوازي (الاختياري) ولم يتطرق إلى التقدّم الإجباري؛ ذلك أن هذا الأخير نمطٌ جرت عليه العربية في بنائها، ولم يكن للمتكلم فيه أثرٌ، فلم يتأتَّ منه معنىً جديد، فالمتكلم يقدّم ويؤخّر بحسب المعنى لديه، وقد قسّمنا التحويل بالرتبة إلى قسمين: يبحث القسم الأول في رُتبة العُمَد (المسند والمسند إليه) كالمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، والقسم الثاني يبحث في رتبة مكمّلات العملية الإسنادية من حال وظرف ومفعول به وغيرها.

وقد اتّضح أثر الرتبة في الدلالة الخاصة للسياق، إذ إنّ نقل بعض أجزاء التركيب وتقديمها على بعضها الآخر، يُعدّ عنصرا تحويليا ينقل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية مفيدة لمعنى التوكيد.

الفصل الرابع

التحويل بالزيادة

1.4 توطئة

تناولنا في الفصل الثاني التوكيد بنوعيه: اللفظي الذي يقوم على تكرير اللفظ، والمعنوي القائم على تكرير المعنى عن طريق استعمال كتل لفظية مخصوصة تكرر المعنى وتؤكّده، وعرفنا أنّ اللجوء إلى ذلك كان من باب الاحتياط للمعنى، وتثبيته وتمكينه في نفس السامع، ودفع الشبهة في عدم إرادة الإحاطة والشمول.

إن حرص العربيّ على أداء المعاني التي يريدها، دفعه إلى زيادة بعض الأدوات في كلامه حتى يفهم السامع مقصوده من الكلام كما ينبغي، فكل زيادة في المبنى يتبعها زيادةٌ في المعنى، ولمّا كانت البلاغة تستدعي مراعاة مقتضى الحال، وأنّ لكلّ مقام مقالاً، كانت الزيادة في الكلام بناءً على حال المخاطب، فإذا كان المخاطب مُقِراً بالخبر غير مترددٍ فيه أو منكر له، ألقي إليه الخبر دون مؤكدات، وإذا عَلم المتكلم أن المخاطب شاكٌّ أو مترددٌ في قبول الخبر ألقاه إليه بمؤكِّدٍ واحدٍ؛ ليزيل هذا الشك والتردد لديه، أما إذا كان المخاطب منكراً لمضمون الخبر فيُلقَى إليه الخبر بمؤكدّين فأكثر، وكلّما زاد إنكارهُ زيدَ له في التأكيد.

وهذه الأدوات التي يزيدها المتكلم في كلامه منها ما وُضع أصلاً لغرض التوكيد مثل (إنّ وأنّ)، ومنها ما كانت مختصة بمعانٍ أخرى، إلا أنّ الاستعمال اللغوي أثبت فائدة التوكيد في بعض معانيها التي تتردّد عليها، ومن ذلك (حروف الجر) عندما تأتي زائدةً بغرض التوكيد، وهذه الأدوات منها ما يختصُّ بالجملة الاسمية، ومنها ما يكون ارتباطه بالجملة الفعلية، وهناك الأدوات غير المختصة التي تؤكِّد الجملتين على السّواء.

2.4 مفهوم الأداة

إن استعراض آراء القدماء حول مفهوم الأداة يجعلنا نخلص إلى نتيجةٍ مفادها أن الأداة هي الحرف ولا فرق بينهما، والحرف عندهم هو كل كلمةٍ بُنِيَتْ أداةً عاريةً في

الكلام لتفرقة المعاني، وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر[1]، ويعلل ابن جني تسمية الأدوات بالحروف؛ وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له[2]، فحرف الشيء هو حدّهُ وطرفهُ، والحروف حدودٌ للكلام.

ويعرفها ابن منظور اعتماداً على دورها في التركيب بأنّ الحرف هو الأداة التي تسمى الرابطة، لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كـ عن و على ونحوهما[3]، وهذه الأدوات تشترك في أنها لا تدلُّ على معانٍ معجميّة، ولكنها تدلُّ على معنىً وظيفيٍّ عامٍّ هو التعليق والربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة، ثم تختصّ كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد والاستفهام والأمر والترجي والنداء وهلمّ جرّا[4].

درسَ النحاةُ هذه الأدوات مفرّقةً في الأبواب النحوية المختلفة، على الرغم من إقرارهم بأن بعض هذه الأدوات يجمعها معنىً واحدٌ، إلا أنّ اهتمامهم كان منصبّاً على الوظيفة النحوية التي يؤديها الحرف في التركيب، وكذلك على الأثر الإعرابي الذي يُحدثه الحرف فيما بعده، فلم يكن بالإمكان وفق هذا المنهج أن تجتمع الأدوات التي تؤدي معنى التوكيد –مثلاً- تحت عنوان واحدٍ، فمنها ما يدخل على الاسم فيؤكده، ومنها ما يؤكد الفعل، ومنها ما هو ناصبٌ، ومنها ما هو جارٌّ وهكذا، ونحنُ في هذه الدراسة نحاول أن نستدرك على ذلك، فنجعل هذه الأدوات المؤكِّدة تحت بابٍ واحدٍ يجمعها وإن تباينت وظائفها النحوية، ونخصص الباب الأول لمؤكدات الجملة الاسمية، والباب الثاني لمؤكدات الجملة الفعلية، ونجعل الأدوات التي تؤكد الجملتين في الباب الثالث، ونفرد الباب الرابع للحروف الزائدة أو ما يسمّى (بحروف الصلة).

---

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، دار الهلال، (د.ط)، (د.ت)، 211/3.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 2000، 30/1.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 41/9.

(4) حسّان، اللغة العربية ومبناها، 125.

3.4 التحويل في الجملة الاسمية

يرى النحاة القدماء أن الجملة الاسمية هي التي تبدأ باسم كـ (زيدٌ قائمٌ، وهيهات العقيق، وقائمٌ الزيدان)، ويجعلون الجملة الفعلية التي صدرها فعل كـ (قام زيدٌ، وضُرِبَ اللصُ، وكان زيدٌ قائماً، وظننتُه قائماً، ويقومُ زيدٌ، وقم)[1]، وهم بذلك يدخلون في حيز الجملة الفعلية تلك الجمل المصدرة بأفعالٍ ناقصة، إلّا أنّ النحاة المحدثين لا يتفقون مع القدماء في هذا التحديد، ويَرون أن الجملة الاسمية هي تلك التي يكون فيها المسند اسماً[2]، ولنتجاوز هذا الخلاف الذي تمَّ بحثُه في فصل التحويل بالرتبة، لنلقي الضوء على بعض الأدوات التي تُؤكد الجملة الاسمية، ومنها:

1.3.4 إنّ – أنّ

وهما من الحروف التي يقتصر معناها على التوكيد، ولا تأتي لغرضٍ غيره، فإنّ قول القائل إنّ زيداً قائمٌ ناب مناب تكرير الجملة مرتين، إلّا أنّ قولك إنّ زيداً قائمٌ أوجزُ من قولك زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ مع محصول الغرض من التأكيد[3]، ويرى ابن هشام أنّ (إنّ) المكسورة حرفُ توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، وتزيد في (أَنّ) المفتوحة فتقول: حرف توكيدٍ مصدريٍّ ينصب الاسم ويرفع الخبر[4].

أما فائدتهما في الكلام فإنهما يؤكدان مضمون الجملة ويحققانه[5]، وهما لتوكيد النسبة بين الجزأين، ونفي الشك عنها، ونفي الإنكار لها، بحسب العلم بالنسبة والتردد

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 492.

(2) المخزومي، في النحو العربي، 42.

(3) ابن يعيش، المفصل، 8/ 59.

(4) ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (761هـ) الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، سنة 1981، 106.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 8/ 59.

فيها، والإنكار لها، فإذا كان المخاطب عالماً بالنسبة، فهما لمجرد توكيد النسبة، وإذا كان متردداً فيها فهما لنفي الشك عنها، وإن كان منكراً لها فهما لنفي الإنكار عنها[1].

وأغلب النحاة على أنّ هذين الحرفين يؤديان الغرض نفسه، إلا أن السيوطي يرى أن التأكيد في المكسورة للإسناد، والمفتوحة لأحد الطرفين[2]، وليس الأمر كما يرى السيوطي، إذْ إنّهما حرفٌ واحدٌ تتغيّر حركة الهمزة بالفتح والكسر بناءً على موقع الحرف من التركيب، فتُكسَر همزة (إنّ) في عشرة مواضع ذكرها ابن هشام[3]، وفي غيرها تكون مفتوحة، فلم يتغيَّر معناها لتغيّر حركتها، وإنما هو اقتضاء صوتيٌّ خاضعٌ لقواعد الاستعمال اللغوي.

أما الأثر الإعرابي لهذين الحرفين في التركيب فيجري في المبتدأ تغيير في الحركة على آخره تسمّى حركة اقتضاء وظيفتها إقامة خط سلامة المبنى، ولا دور لها في المستوى الدلالي، وإنما الدور للأداة نفسها، إذ تنقل الجملة من خبرية من الضرب الأول إلى جملةٍ خبريةٍ تُلقَى على سمع من هو على درجة من التردد في تقبل الخبر[4]، ومن الآيات التي جاء فيها هذان الحرفان المؤكّدان قوله تعالى: [قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء] [آل عمران: 73]

الأصل التوليدي للآية (الفضلُ بيد الله) مكونٌ من (مبتدأ + خبر شبه جملة)، وهي جملة توليدية إخبارية، طرأ عليها تحويلٌ بالزيادة، فجيء بعنصر التوكيد (إنّ) لتوكيد مضمون الجملة، ولإزالة الشك عن المخاطب، والمراد بالفضل في الآية النبوة، والله تعالى يختصُّ بها من يشاء من عباده، واستعمال (إنَّ) توكيدٌ لهذا المعنى[5]، وكذلك فإنَّ توكيد الكلام ب (إنَّ) جاء لتنزيلهم منزلة من ينكر أن الفضل بيد الله، ومَن

---

(1) الأزهري، خالد عبدالله (905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 2000، 294.

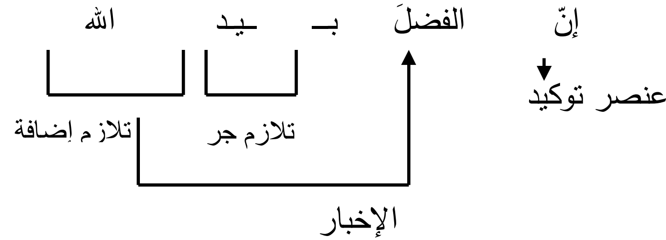
(2) السيوطي،الإتقان في علوم القرآن، 2/ 206.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، 1/ 321- 324.

(4) عمايرة، أسلوب التوكيد ، 13.

(5) الأندلسي، البحر المحيط، 217/3.

يحسب أنّ الفضل تبعٌ لشهواتهم [1] فأصبحت الجملة التحويلية (إنّ الفضلَ بيد الله) ويمكن تمثيلها كما يأتي:



ومنه قوله تعالى: **[وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ]** [الأنعام: 153]

البنية العميقة للآية (صراطي مستقيم) مكونة من (مبتدأ وخبر) طرأ عليها تحويلٌ بدخول العنصر الإشاري (هذا) مكونا إسناديا فأصبح هو المبتدأ، فجاز أن يتحول المسند الأصلي إلى فضلة فصارت (هذا صراطي مستقيما)، وهذا ما وجدناه عند سيبويه إذ يرى أن قولك: هذا الرجل منطلقا، فإنك قد جعلتَ الرجل مبنيا على هذا، وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها، ويذهب سيبويه إلى أن الخبر ينتصب في مثل هذا لأنه حال لمعروفٍ مبنى على مبتدأ[2] ، ثم أريد توكيد مضمون الجملة فجيء بـ (أنّ)، والصراط هو الطريقُ والسبيل، والمراد في هذه الآية طريق الحق وهو ملّة الإسلام[3] ، والمقصود إتمام هيئة التشبيه بأنه دينٌ لا يتطرق مُتَّبِعِه شكٌ في نفعه، كما لا يتردد سالكُ الطريق الواسعة التي لا انعطَاف فيها ولا يتحيَّرُ في أمره[4]، فأصبحت البنية السطحية (وأن هذا صراطي مستقيماً) ويمكن تمثيلها كالآتي:

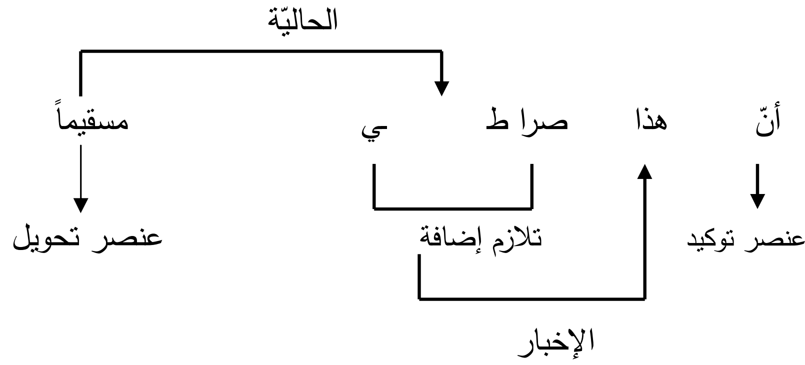
---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 283/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 86/2،87.

(3) الزمخشري، الكشاف، 15/1.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 9/ 198.



2.3.4 كأنّ - كأنْ

كأنّ حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر من أخوات إنّ، ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفرّاء أنها مركبة من كاف التشبيه وإنّ، فأصل الكلام عندهم: إنّ زيداً كالأسد، ثم قُدِّمت الكاف اهتماماً بالتشبيه[1]، ويؤيد ابن هشام هذا الرأي بقوله: "كأنّ للتشبيه المؤكد؛ لأنه مركب من الكاف وأنّ"[2]، والسيوطي على أنها كذلك تأتي للتشبيه المؤكد[3]، ويؤكّد السيوطي أنّ لا معنى لها عند البصريين إلا التشبيه، وينقل عن الكوفيين والزجاجي أنها للتحقيق والوجوب[4].

وإذا ما تجاوزنا الخلاف القائم بين النحاة في كونها مركبة من (الكاف وأنّ) أو كونها حرفاً قائماً برأسه، إلّا أنهم يثبتون فائدة التشبيه المؤكد لها ، ويجوز تخفيف نونها المشدّدة بحذف الثانية المفتوحة وإبقاء الأولى ساكنة، ويترتب على التخفيف أنّ معناها لا يتغيّر وإعمالها واجبٌ بأنّ اسمها في الغالب يكون ضميراً للشأن[5]، ومما جاء في

---

(1) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 1992، 568.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك، 1/ 315.

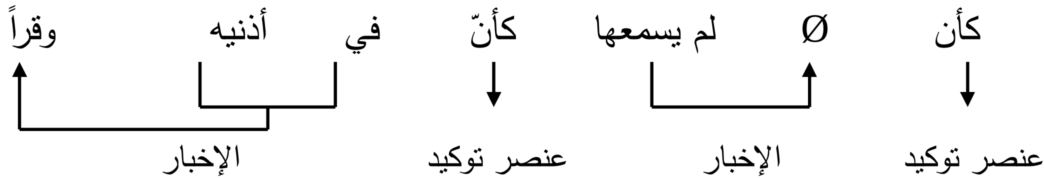
(3) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 2/ 274.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 1/ 486.

(5) حسن، النحو الوافي، 683/1.

القرآن الكريم من الأمثلة على الاستعمال القرآني لهذا العنصر التوكيدي مشدّداً ومخففاً، قوله تعالى: [وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا] [لقمان: 7]

فالبنية العميقة (هو لم يسمعها) مكونة من (مبتدأ وخبر)، طرأ عليها تحويلٌ بالزيادة فجيء بكأنْ المخفّفة لتأكيد التشبيه وتحقيقه فاستتر الضمير، فاسمها ضمير الشأن المحذوف، أما قوله تعالى: [كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا] فالبنية العميقة هي (في أذنية وقرٌ) مكونة من (خبر شبه جملة + مبتدأ) طرأ عليها تحويل بالزيادة فدخلت كأنّ التي تفيد التشبيه المؤكّد فأصبحت البنية السطحية (كأنّ في أذنية وقراً) فكانت الفتحةُ في (وقراً) اقتضاءً لدخول كأن، وهذا تشبيه لحال من يُعرض عن الحكمة، ويستكبر عن سماع القرآن فكأنُّه غافلٌ عنها، ثم الإيغال في الإعراض بكون أذنيه كأنَّ فيهما صمَمَاً يصدُّه عن السّماع، و(كأنْ) هي المخفّفة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن واجب الحذف[1]، وكُرِّر التشبيه لتقويته مع اختلاف الكيفية في عدم السّمع مرةً مع تمكّن آلة السمع، ومرةً مع انعدام قوة آَلته، فشُبّه ثانياً بمن في أذنيه وقرٌ، وهو أخص من معنى كأن لم يسمعها[2]، ويمكن تمثيل البنية السطحية للآية كما يأتي:



3.3.4 لكنّ – لكنْ

ذهب صاحب الجنى الداني إلى أن (لكن) حرف استدراك، ومعنى الاستدراك أن تنسب حكماً لاسمها يخالف المحكوم عليه قبلها، كأنك لما أخبرت عن الأول بخبر خفت أن يُتوهّم من الثاني مثل ذلك فتداركت بخبره، وينسب إلى بعض النحاة قولهم:

---

(1) الأندلسي، البحر المحيط، 411/8.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 21/ 144.

لكن للاستدراك والتوكيد[1]، ويذهب الأشموني إلى أنّها للاستدراك والتوكيد، وأنها ليست مركبة على الأصحّ، وينقل رأياً للفرّاء بأن أصلها (لكن أن) فطرحت الهمزة للتخفيف ونون (لكن) للساكنين[2]، ويثبت لها السيوطي معنى الاستدراك والتوكيد ويرى أنها بسيطة غير مركبة، ورأي الكوفية أنها مركبة من (لكن أن) أو (لا كأن) أو (لا أن)[3]، ويجعلها حرفاً ينصب الاسم ويرفع الخبر ومعناه الاستدراك، ويرى السيوطي أنها قد ترد للتوكيد مجرداً عن الاستدراك نحو: لو جاءني أكرمته لكنّه لم يجيء، فأكدت ما أفادته لو من الامتناع[4].

أما المحدثون فيرون أن (لكن) كتلة لغوية تدخل على الجملة التوليدية الاسمية فتحوّلها إلى جملة تحويلية اسميّة، يقتضي الاسم الأول معها حركة النصب في عادة العرب في النطق وتفيد توكيد الجملة[5]، وفيما يخصُّ (لكنْ) المخففة فإنهم يرون أنها تفيد ما تفيده المشدّدة فيكون المعنى مؤكداً فيما بعدها بمقابلته فيما قبلها[6].

وبغضّ النظر عن أصلها وتركيبها فالذي يهمّنا فيها معنى التوكيد الذي تؤديه في الجملة، وهذا الأمر محل اتفاق النحاة قدمائهم ومحدثيهم، ومما جاء في كلام الله على هذا العنصر التوكيدي قوله تعالى: **[وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ]** [الزخرف: 78]

فالأصل التوليدي (أكثركم كارهون للحق) مكونٌ من (مبتدأ وخبر) قدّم (للحق) على (كارهون) ليعطيها درجة من التوكيد والتخصيص، ثم جاء في صدرها (لكنّ) لتفيد التوكيد بالمقابلة بما جاء قبلها (ولقد جئناكم بالحق ولكنّ أكثركم للحق كارهون)، وهذا خطابُ توبيخٍ وتقريعٍ من الله سبحانه وتعالى؛ لأنهم كارهون للحقِّ معرضون عنه[7]، وتمثيل بنيتها السطحية كالآتي:

---

(1) المرادي، الجنى الداني، 615.

(2) الأشموني، شرح الفية ابن مالك، 1/ 296.

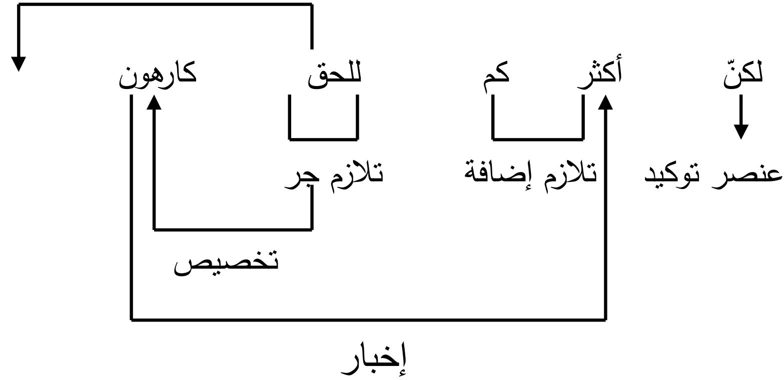
(3) السيوطي، همع الهوامع، 1/ 484.

(4) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 2/ 274.

(5) عمايرة، أسلوب التوكيد، 32.

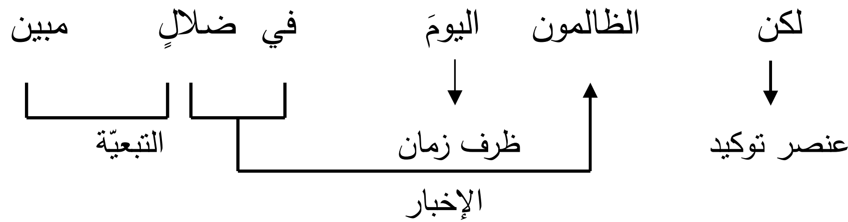
(6) عمايرة، أسلوب التوكيد، 34.

(7) الألوسي، روح المعاني، 102/13.



ومنه قوله تعالى: [لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ] [مريم: 38]

البنية العميقة للآية (الظالمون في ضلال) مكونة من (مبتدأ وخبر) طرأ عليها تحويلٌ بزيادة (مبين) للتخصيص، والظرف (اليوم) لتحديد الزمان فأصبحت الجملة (الظالمون اليوم في ضلالٍ مبين)، ثم جيء بـ (لكن) المخففة في صدر الجملة لتوكيد ما بعدها مقابلاً بما قبلها، والمراد أنهم في الآخرة يعرفُون الحقّ، وهم في ذلك اليوم المشهود في ضلالٍ عن الجنة بخلاف المؤمنين[1]، فأصبحت البنية السطحية (لكن الظالمون اليوم في ضلال مبين)، مع ملاحظة إهمال عمل (لكن) في الاسم الذي بعدها، وتُمثِّل البنية السطحية كما يأتي:



4.3.4 أمّا

وهي حرفٌ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيد[2]، وينقل ابن هشام عن الزمخشري قوله: فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد[3]، ويجعلها الزركشي كلمة فيها معنى الشرط

---

(1) الرازي، التفسير الكبير، 541/21.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 80.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 82.

بدليل لزوم الفاء في جوابها، وفائدتها في الكلام أنها تكسبه فضل تأكيدٍ فتقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب قلت: أما زيدٌ فذاهبٌ[1].

ومما جاء في محكم التنزيل على ذلك قوله تعالى: [وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا] [هود: 108]

فالأصل التوليدي للآية (الذين سُعدوا في الجنة) مكونٌ من (مبتدأ وخبر)، أُريد بيان حال الإقامة في الجنة فجيء بالحال المؤكدة (خالدين)، ولتخصيص الجنة بالخلود جاء بشبه الجملة (فيها)، ولمّا أريد التوكيد لمضمون الخبر المتضمَّن في الآية صُدِّرت الآية بـ (أما) التي تعطي الكلام فضل توكيد[2]، فأصبحت الجملة التحويلية (أما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها) ويمكن تمثيلها كالآتي:

الحالية

أمّا الذين سُعد وا ففي الجنة خالدين فيـ ها

عنصر توكيد تلازم صلة تلازم جر تلازم جر

الإخبار التخصيص



5.3.4 لا النافية للجنس

وهي حرفٌ للنفي المؤكدّ، وإنما عملت عمل إنّ لمشابهتها لها في التوكيد، فإنّ (لا) لتوكيد النفي و (إنّ) لتوكيد الإثبات[3]، ويشرح الصّبان عبارة (أنها تأتي لتأكيد النفي) بقوله: يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفياً أكيداً قوياً[4]، ففائدة التوكيد محققةٌ

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 4/ 242.

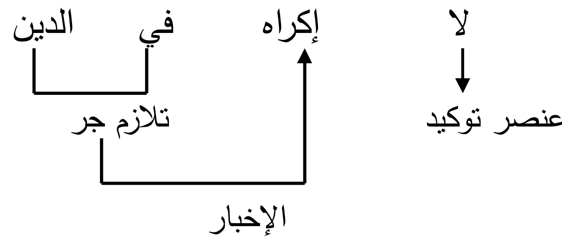
(2) الزمخشري، الكشاف، 117/1.

(3) المرادي، الجنى الداني، 1/ 292.

(4) الصبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني، 4/2.

لها في الكلام، ومما جاء في كتاب الله عز وجل: قوله تعالى: **[لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ]** [البقرة: 256]

الأصل التوليدي (إكراهٌ في الدين) مكونٌ من (مبتدأ وخبر)، طرأ عليه تحويل بالزيادة فدخلت لا النافية للجنس، فهي تفيد استغراق النفي لجنس الإكراه وتؤكد أنّ الله لم يُجرِ أمر الإيمان على الإجبار والقسر، ولكن على التمكين والاختيار[(1)]، وصيغة نفي الجنس على سبيل التنصيص صيغة تأكيد[(2)]، وتمثل البنية السطحية كما يأتي:



6.3.4 ضمير الفصل

ومن مؤكّدات الجملة الاسمية أيضاً ما يسمّيه النحاة بضمير الفصل، وهو المسمّى عند الكوفيين عماداً؛ لأنه يُعتمد عليه في تأدية المعنى، وضمير فصل عند البصريين؛ لأنه يفصل بين الخبر والنعت[(3)]، وقد سمّاه بعض الكوفيين دعامة لأنه يُدعم به الكلام أي يُقوّى ويُؤكّد[(4)]، ويشترط النحاةُ لهذا الضمير ثلاثة شروط يذكرها صاحب المفصل بقوله: "اعلم أن الضمير الذي يقع فصلاً له ثلاثة شرائط: أحدها أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى، الثاني: أن يكون بين المبتدأ والخبر، أو ما هو داخلٌ على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو: إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننت وأخواتها، الثالث: أن يكون بين معرفتين أو

---

(1) الزمخشري، الكشاف، 1/ 303.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 17/ 206.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، 1/ 388.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 645.

معرفة وما قاربها من النكرات"[1]، وقد اختلف النحاةُ في إعراب هذا الضمير فذهب الكوفيون إلى أنّ له محلاً من الإعراب، وأنّ حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أنّ حكمه حكم ما بعده، أما البصريون فيرون أنه لا محلّ له من الإعراب[2].

وعلى الرغم من اختلاف النحاة في إعراب ضمير الفصل إلا أنهم جميعاً يثبتون معنى التوكيد له، ويجعلون دخوله في الكلام لغرض التوكيد، فهو يدعم الكلام ويقويه ويؤكّده، وإنك تجدُ في الجملة المؤكّدة بضمير الفصل معنىً لا تجده بمفارقة الضمير لها، وهو يزيل الإبهام الذي قد يقع فيه المخاطب بسبب الاشتراك بين الخبر والصفة ومن ذلك قولك: (هذا الفوز العظيم) فهذا يحتمل أن يكون (الفوز) خبراً و (العظيم) صفة، ويحتمل أن يكون (الفوز) بدلاً و (العظيم) خبراً، فإن جئت بضمير الفصل تعيّن الخبر ورُفع الاحتمال، فإذا قلت (هذا هو الفوز العظيم) كان (الفوز) هو الخبر، وإن قلت (هذا الفوزُ هو العظيم) تعيّن أن يكون (العظيم) هو الخبر[3].

أما النحاة المعاصرون فإنهم يرون أن ضمير الفصل يكون توكيداً للاسم الظاهر قبله، لأنه هو هو في حقيقة الأمر[4]، وهم بذلك يتجاوزون القاعدة القسرية عند النحاة القدماء التي ترفض أن يُؤكّد الظاهر بمضمر، ففي قولك (زيدٌ هو العاقلُ) يكون ضمير الفصل توكيداً للاسم الظاهر المتقدم عليه (زيدٌ)، فإن عرفنا أن المضمر هو الظاهر، وبغَير عَوْد المضمر على الظاهر المتقدّم عليه لا يستقيم معنى الجملة، بل تبقى مبهمة كإبهام المضمر: هو العاقل[5]، وأما ما جاء في القرآن الكريم من الآيات المتضمنة ضمير فصل: قوله تعالى: **[وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ]** [البقرة: 5]

فالبنية العميقة للآية (أولئك مفلحون) مكونة من (مبتدأ + خبر)، أُريد توكيد المبتدأ فجيء بضمير الفصل (هم) وفائدته التوكيد، والدلالة على أنّ الوارد بعده خبرٌ

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 110/3.

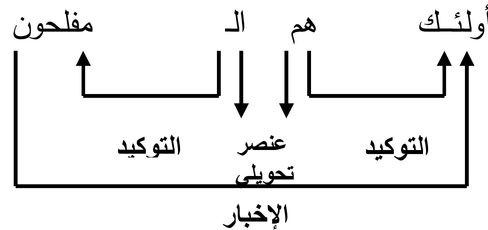
(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 579، المسألة (100).

(3) السامرائي، الجملة العربية والمعنى، 267.

(4) عمايرة، أسلوب التوكيد، 55.

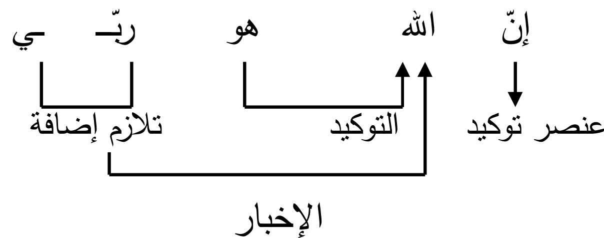
(5) عمايرة، أسلوب التوكيد، 54.

لا صفة، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[1]، ثمَّ طرأ عليها تحويلٌ آخر بدخول (أل) التعريف على (المفلحون) دلالةً على أنّ المتقين هم الناسُ الذين بلغك أنهم يفلحون في الآخرة[2]، فأصبحت البنية السطحية (أولئك هم المفلحون) ويكون تمثيلها كالآتي:



ومنه قوله تعالى: [إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ] [الزخرف: 64]

البنية العميقة للآية (الله ربّي) مكونة من (مبتدأ+ خبر) طرأ عليها تحويل بزيادة ضمير الفصل لتوكيد المبتدأ وتحقيقه، فهو يؤكّد نسبة الخبر إلى المبتدأ، ويفيد اختصاص المسند بالمسند إليه[3]،وضمير الفصل أفاد القصر أي أنّ الله ربي لا غيره[4]، فأصبحت الجملة (الله هو ربي) ثم طرأ عليها تحويلٌ آخر فجيء بـ (أنّ) في صدر الجملة لتوكيد مضمونها وتحقيقه، فأصبحت البنية السطحية (إنّ اللهَ هو ربي) ويمكن تمثيلها كما يأتي:



(1) الزمخشري، الكشاف، 1/ 46.

(2) الزمخشري، الكشاف، 1/ 46.

(3) الألوسي، روح المعاني، 325/4.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 25/ 248.

7.3.4 أل التعريف

وهي الأداة الأثيرةُ في اللغة العربية، والعرب أدخلوا هذه الأداة على المعارف، وعدّوا هذا الدخول من قبيل التعظيم، كما في (الحارث) و (المثنّى) وغيرهما[1]، وهي من عناصر التحويل التي تدخل على الاسم النكرة فتفيد بدخولها معنىً جديداً، إلا تلك الداخلة على لفظ الجلالة، فلها أحكامٌ خاصةٌ تتعلّقُ ببنية الكلمة، ولا تتعلّق بدلالة التعريف[2]، فالنكرة أخفُّ من المعرفة وهي أشدّ تمكّناً لأن النكرة أولاً ثم يدخل عليها ما تُعرّف به[3].

أما فائدتها في الكلام فيصرّح بها الجرجاني بأنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ثم ترى في ذلك وجوهاً منها: أن تقتصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه[4]، ومعلومٌ أن القصر ضربٌ من التوكيد، فإذا قلت: زيدٌ هو الشجاع فإنك تكون قد قصرت الشجاعة عليه دون غيره، وتفيد (أل) معنى التوكيد إذا دخلت على الخبر في الجملة الاسمية، فتكون الجملة معها معرّفة الجزأين، وبذلك تكون الجملة مفيدة الحصر؛ لأنهم عدّوا ذلك من أساليب الحصر[5].

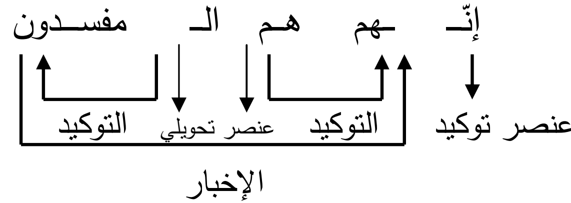
أما ورودها في آيات القرآن لهذا الغرض فكثيرٌ، وأغلب مجيئها مع ضمير الفصل، ومن ذلك قوله تعالى: **[أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ]** [البقرة: 12]

فالبنية العميقة للآية (هم مفسدون) مكونة من (مبتدأ+ خبر) طرأ عليها تحويلٌ بالزيادة فجاءت إنّ لتؤكّد طرفي الإسناد فأصبحت (إنهم مفسدون)، ثم طرأ عليها تحويلٌ آخر بزيادة (أل) التعريف على الخبر؛ وذلك لقصر المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه، فأصبحت (إنهم المفسدون)، ثم فصل بينهما بالضمير المؤكد للمبتدأ فأصبحت البنية السطحية (إنهم هم المفسدون)، وهي جملةٌ اسميةٌ مؤكّدةٌ بأنواعٍ من

---

(1) عبابنة، النحو العربي المقارن، ص93.
(2) عبابنة، النحو العربي المقارن، ص93.
(3) سيبويه، الكتاب، 1/ 22.
(4) الجرجاني، دلائل الإعجاز، 179.
(5) الشعيبي، أساليب التوكيد، 110.

المؤكدات منها: التصدير بإنّ، وبالمجيء بـ (هم)، وبالمجيء بالألف واللام التي تفيد الحصر[1]، ويمكن تمثيل البنية السطحية كما يأتي:



4.4 التحويل في الجملة الفعلية

عرضنا فيما سبق مفهوم النحاة القدماء والمحدثين للجملة الفعلية، ووقفنا على الخلاف القائم بينهم في تحديد الجملة الفعلية، فالقدماء على أنها كل جملةٍ تبدأ بفعل، أما المحدثون فيرون أنها الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً سواءٌ أتقدّم عليه الاسم أم تأخّر، وأما العناصر المؤكدة التي تدخل على الجملة الفعلية فهي:

1.4.4 نونا التوكيد

وهما حرفان من حروف المعاني لا محلّ لهما من الإعراب وهما على قسمين: الثقيلة والخفيفة، يدخلان الأفعال لغرض التوكيد، وكلّ شيءٍ دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة، كما أنّ كلَّ شيٍ تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدّ توكيداً[2]، ويرى ابن يعيش أن المشددة أبلغ في التأكيد من المخففَّة؛ لأنّ تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد[3]، ويجعل الزركشي التوكيد بهما بمثابة تكرير الفعل، فالنون الشديدة هي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات، والخفيفة بمنزلة ذكره مرتين، وهذان النونان لتأكيد الفعل في مقابلة تأكيد الاسم بأنّ واللام[4].

---

(1) الأندلسي، البحر المحيط، 1/ 108.

(2) سيبوية، الكتاب، 3/ 508- 509.

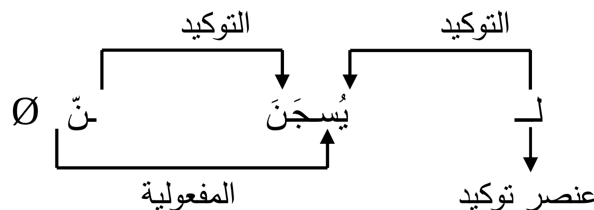
(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 9/ 37.

(4) الزركشي، البرهان، 419/2.

ويُؤكِّد بهذين الحرفين الفعل المضارع وفعل الأمر، ولا يؤكّد الفعل الماضي بهما مطلقاً، وقد ذكر النحاة[1] حالات توكيد المضارع بهما منها ما يكون التوكيد بهما واجباً، ومنها ما يكون قريباً من الواجب، ومنها ما يكون كثيراً، ومنها ما يكون قليلاً، وقد لاحظ النحاةُ من خلال تتبع هذه النون في استعمال العرب أنها ترد في الأمر مطلقاً، أما المضارع فإن كان حالاً (دالاً على زمن الحضور) لم تدخل عليه النون، وإن كان مستقبلاً أكّد بها وجوباً إذا وقع جواب قسم بأربعة شروط: أن يكون مثبتاً، وأن يكون غير مقرون بحرف تنفيس، وأن يكون غير مقرون بقد، وألا يكون مقدّم المعمول، فإذا استوفى هذه الشروط وهو مستقبل وجب عند البصريين توكيده بالنون، وأجاز الكوفيون حذف النون اكتفاءً باللام[2].

ومما جاء في التنزيل الحكيم على توكيد الفعل بنوني التوكيد قوله تعالى: **[وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ]** [يوسف: 32]

اجتمعت في هذه الآية نونا التوكيد: الثقيلة والخفيفة، فالبنية العميقة لها (يُسجنُ) مكونة من (فعل ونائب فاعل مستتر) طرأ عليها تحويلٌ بدخول اللام التي تؤكد الفعل، ثم طرأ عليها تحويل آخر بالزيادة فلحقت به نون التوكيد الثقيلة توكيداً للفعل فأصبحت (يُسجَنَنّ)، والفعلُ يُبنى مع نون التوكيد لإفادة تأكيد ذلك الحكم المذكور وتقريره وإثباته على أقوى الوجوه[3]، والمقصود رغبة امرأة العزيز في سجن يوسف وإيقاعه في الصغار لأنه لم يوافقها على مرادها، فأصبحت البنية السطحية لها (لَيسجَنَّن) والتي يمكن تمثيلها كما يأتي:



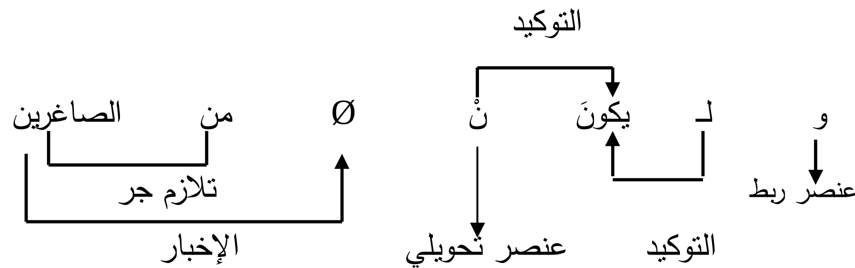
---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، 4/ 94- 100.

(2) المرادي، الجنى الداني، 1/ 142.

(3) الرازي، التفسير الكبير،323/20.

أما قوله تعالى: [وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ] فإن البنية العميقة لها (هو من الصاغرين) وهي جملة توليدية مكونة من (مبتدأ وخبر)، طرأ عليها تحويل بزيادة كان وهي عنصر تحديد الزمن فأصبحت (يكون هو من الصاغرين)، أضمِرَ اسمها للعلم به فأصبحت (يكون من الصاغرين)، ثم طرأ عليها تحويلٌ بزيادة نون التوكيد الخفيفة لتوكيد الحدث، وزيادة في التوكيد اتصلت بها اللام المؤكدة للجزء الذي تقترن به، فامرأة العزيز لم تزل مصممة على مُراودته تصريحاً بفرط حبّها إياه، واستشماخاً بعظمتها، وأنْ لا يعصي أمرها، فأكّدت حصول سجنه بنوني التوكيد، وقد قالت ذلك على مسمع منه إرهاباً له" [1] فأصبحت البنية السطحية (ليكوناً)، وتمثيلها كما يأتي:



2.4.4 السين وسوف

وهما من الحروف المختصة بالدخول على الفعل المضارع، فإذا أُدخلت عليه السين وسوف تعيّن للاستقبال، نحو: سأفعل وسوف أفعل، فالسين وسوف حرفا تنفيس والأحسن حرفا استقبال لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذين الحرفين ينقلان الفعل من الزمن الضيّق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال[2]، والبصريون على أنّ الزمان مع السين أضيق منه مع سوف؛ نظراً إلى أنّ كثرة الحروف تفيد المبالغة في المعنى، والكوفيون أنكروا ذلك[3].

أما فائدة التوكيد لهذين الحرفين فقد أثبتها كثيرٌ من المفسّرين، وزعم الزمخشري أن السّين إذا دخلت على فعلٍ محبوب أو مكروه أفادت أنه واقعٌ لا محالة، فهي تفيد

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 12/ 264.

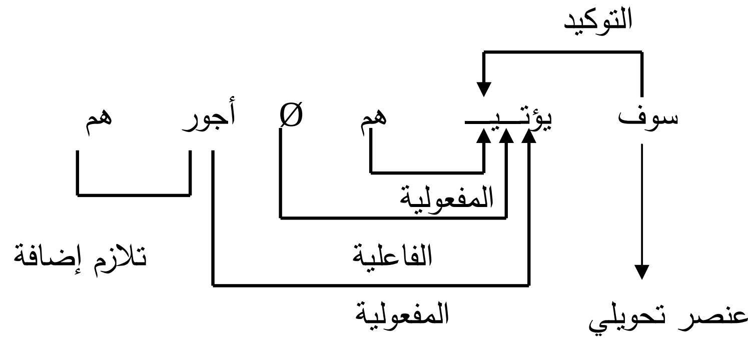
(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 869.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 2/ 594.

الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وسوف مرادفة للسين في ذلك(1).

أما ورودهما في كتاب الله العزيز فكثيرٌ جداً، إذ ورد حرف الاستقبال في القرآن الكريم حوالي مئة وخمسين مرة ليفيد معنى التوكيد للفعل الذي تضامَّ معه، وهو في جميع ما جاء فيه من النصوص القرآنية دخل على ما يفيد الوعد أو الوعيد(2)، ومما جاء على توكيد الفعل بحرف الاستقبال قوله تعالى: **[أُوْلَـئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ]** [النساء:152]

الأصل التوليدي للآية (يؤتي اللهُ المؤمنين أجورهم) وهو مكوّن من (فعل وفاعل ومفعولٍ أول وثانٍ)، تم إحلال الضمير محل الاسم الظاهر، وأضمر الفاعل للعلم به فأصبحت (يؤتيهم أجورهم)، فتقدم المفعول الأول ليلتصق بالفعل، ثم طرأ عليها تحويلٌ بزيادة سوف في صدرها، ومعناه أنّ إيتاءَها كائنٌ لا محالة، وإن تأخرّ فالغرضُ منهُ توكيد الوعد وتثبيتهُ لا كونه متأخراً(3)، وتُمثّل البنية السطحية كما يأتي:



ومنه قوله تعالى: **[فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ]** [البقرة: 137]

فالأصل التوليدي للآية (يكفي اللهُ الرسولَ الكافرين)، تم إحلال الضمير محل الاسم الظاهر فأصبحت (يكفيكهم اللهُ)، إذ تقدم المفعولان الأول والثاني ليلتصقا بالفعل وتأخر الفاعل، ثم طرأ عليها تحويلٌ بزيادة السين التي تؤكد الفعل، وفي هذا

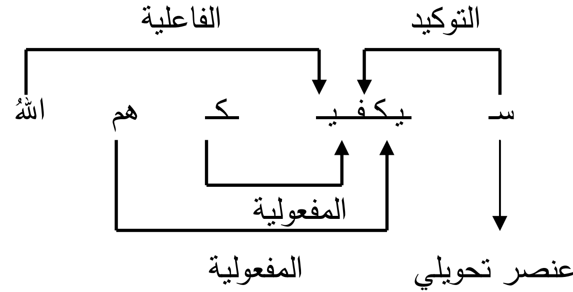
---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 185/1.

(2) الشعيبي، أساليب التوكيد، 110.

(3) الزمخشري، الكشاف، 1/ 583.

ضمان من الله بإظهار رسوله - e - على أعدائه، ومعنى السين أنّ ذلك كائنٌ لا محالة وإنْ تأخّر إلى حين[1]، فأصبحت البنية السطحية (سيكفيكهم الله) ويمكن تمثيلها كما يأتي:



3.4.4 لن

وهي أداةٌ للنفي تختص بالدخول على المضارع لتفيد النفي المؤكّد، وهي لتأكيد ما تُعطيه لا من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا أكّدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني[2]، وهي عند السيوطي حرف نفي ونصب واستقبال، والنفي بها أبلغ من النفي بلا، فهي لتأكيد النفي، قال بعضهم: العرب تنفي المظنون بلن والمشكوك بلا[3].

والنحاة على خلافٍ في إفادتها لتأبيد النفي في المستقبل، فالزمخشري يرى أنها لتأبيد النفي، وعلى نهجه سارَ أبو حيان الأندلسي وابن كثير، خلافاً لابن هشام في المغني[4] والرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب[5]، فهم يثبتون لها فائدة النفي المؤكد، لكنّهم ينكرون إفادتها لتأبيد النفي في المستقبل، والذي يهمّنا إجماعُ النحاة والمفسرين على معنى التوكيد المتعلق بها، وهي بذلك من عناصر التحويل التوكيدي التي تدخلُ على النفي فتؤكده. ومما جاء في القرآن الكريم على ذلك قوله تعالى:

---

(1) الزمخشري، الكشاف، 1/ 196.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 8/ 111.

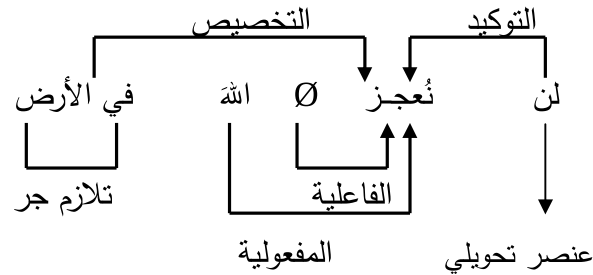
(3) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 2/ 278.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 374.

(5) الرضي ، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 840.

[وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن نُّعجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُ هَرَبًا] [الجن: 12]

فالأصل التوليدي (نعجز الله) مكون من (فعل + فاعل مستتر+ مفعول بـه)، زيدت شبه الجملة للتخصيص فأصبحت (نعجزُ الله في الأرض) ثم طرأ عليها تحويلٌ لنفي الفعل في المستقبل على وجه التأبيد فدخلت (لن) في صدرها، والظنّ في هذه الآية بمعنى العلم، وهذا إخبارٌ منهم عن حالهم بعد إيمانهم بما سمعوا من الهدى[1]، فأصبحت البنية السطحية (لن نعجز الله في الأرض) ويمكن تمثيلها كما يأتي:



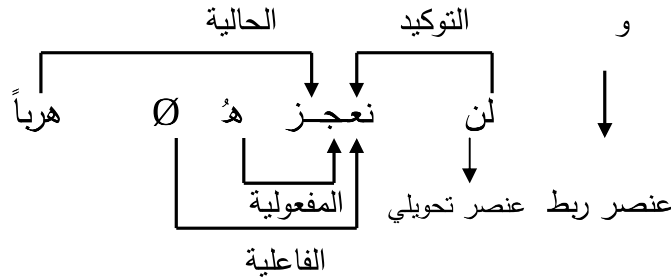
أما قوله تعالى: **[وَلَن نُّعْجِزَهُ هَرَبًا]** فالبنية العميقة لها هي (نعجز الله) وهي جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل و فاعل مستتر ومفعول به) تم إضمار الفاعل لدلالة السياق عليه وإحلال الضمير محل الاسم الظاهر فأصبحت (نعجزه)، ثم طرأ عليها تحويلٌ بزيادة (لن) في صدرها لتأكيد النفي في المستقبل، ودخول (لن) في مقابلة ما قبلها لزم أن يكون الهربُ إلى السماء وفيه ترقٍّ ومبالغة، كأنه قيل: لن نعجز الله في الأرض ولا في السماء[2]، والظنّ هنا مستَعملٌ في اليقين بقرينة تأكيد المظنون بحرف (لن) الدال على تأبيد النفي وتأكيده[3]، ثم جاءت الحال المؤكدة لما سبقها من كلامٍ فأصبحت البنية السطحية (لن نعجزه هرباً) ويمكن تمثيلها كما يأتي:

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، 3/5.

(2) الألوسي، روح المعاني، 99/15.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 29/ 234.



4.4.4 قد

حرفُ مختصٌ بالدخول على الفعل، فيدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرّفاً وعلى المضارع بشرط تجرّده من جازمٍ وناصبٍ وحرف تنفيس[1]، وقد أثبت النحاةُ والمفسّرون لها معنى التحقيق، إذ ترد للدلالة عليه مع الفعلين: الماضي والمضارع[2]، فمع الماضي نحو قوله تعالى: **[** قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ **]** [المؤمنون:1]، ومع المضارع نحو قوله تعالى: **[** قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ **]** [الأنعام: 33]، وتقترن بها اللام فيتأكّد المعنى أكثر، ودخول اللام في (لقد) على جهة القسم والتوكيد[3]، وقد جعل بعض النحاة دخولها في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل (إن) في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد[4]، فهذه اللام المقترنة بقد واقعةٌ في جواب قسم محذوف[5].

ونخلص إلى القول بأن (قد) عنصر توكيدٍ يدخل على الجملة الفعلية فيؤكدها، وتقترن به اللام فتزيد في معنى التوكيد، ومما جاء في القرآن على ذلك قوله تعالى: **[قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ]** [المؤمنون: 1].

فالأصل التوليدي للآية (أفلح المؤمنون) وهي جملة توليدية فعلية مكوّنة من (فعل وفاعل) طرأ عليها تحويلٌ بالزيادة فدخلت (قد) على الماضي، و (قد) تثبت

---

(1) المرادي، الجنى الداني، 254.

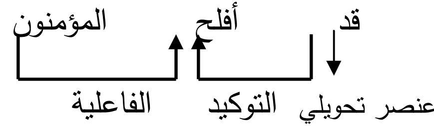
(2) المرادي، الجنى الداني، 259.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1/ 186.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 232.

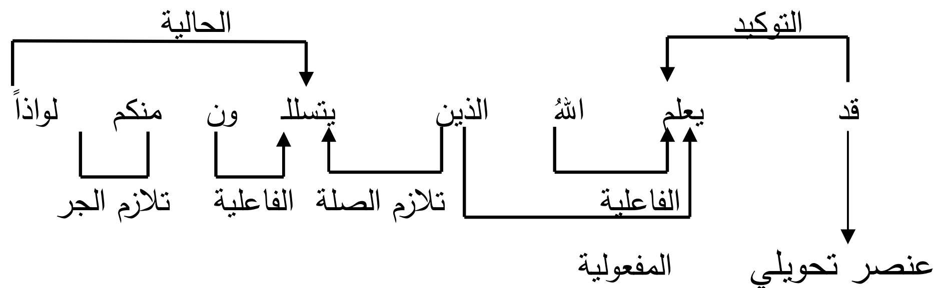
(5) المرادي، الجنى الداني، 126.

المتوقع وتحقّقهُ، ولا شك أنّ المؤمنين كانوا متوقّعين لمثل هذه البشارة وهي الإخبار بثبات الفلاح لهم، فخُوطبوا بما دلّ على ثبات ما توقعوه وهو الفلاح[1]، فأصبحت الجملة التحويلية (قد أفلح المؤمنون) وتمثيلها كما يأتي:



ومن الأمثلة على إفادة (قد) التوكيد بدخولها على المضارع قوله تعالى: [قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذاً] [النور: 63].

فالبنية العميقة للآية (يعلمُ الله الذين يتسللون) وهي مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به)، تم زيادة شبه الجملة لإفادة التخصيص، والحال المؤكّدة (لواذا) فأصبحت الجملة (يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً) ثم طرأ عليها تحويل آخر بغرض توكيد مضمون الجملة الفعلية فجيء بـ (قد)، و(قد) تدلُّ على التقليل مع المضارع إلّا في أفعال الله تعالى، فتدلُّ على التحقيق كهذه الآية[2]؛ لأنهم يظنون أنهم إذا تسللوا متستّرين لم يطّلع عليهم النبيُّ، فأعلمهم اللهُ أنَّه علمهم، وأنّه أعلم رسوله بذلك[3]، فأصبحت البنية السطحيّة (قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً) وتمثيلها كما يأتي:



(1) الزمخشري، الكشاف، 174/3.

(2) الحلبي، الدر المصون، 447/8.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 18/ 310.

5.4 عناصر تحويليّة غير مختصّة

ونعني بها تلك الأدوات التي لا تختص بنوع معينٍ من الجمل، فتدخل على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية، فتؤكّد الاسم وتؤكّد الفعل على السّواء، وقد تأتي مؤكّدة لمضمون الجملة بأكملها، فقد تكون مؤكّدة للتركيب الإسنادي، أو لأحد طرفي الإسناد، ومن هذه المؤكدات المشتركة بين الجملتين:

1.5.4 لام التوكيد

من عناصر التحويل التوكيدي التي تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية فتؤكدهما، فمنها ما يؤكد مضمون الجملة بأكمله، ومنها ما يؤكد الجزء الذي تلتصق به، أما تسميتها بلام التوكيد فإنّا وجدناها عند النحاة القدماء، إذ يجمعون تحت هذا العنوان أنواعاً مختلفة للّام، فهذا الزجاجي في كتابه الذي أسماه باللامات يجعلها كذلك إذ يقول: "وأما لام التوكيد فإنها تجمع لام القسم، ولام إنّ، ولام الابتداء، واللام اللازمة للفعل المستقبل الموجب في القسم"[1].

وكذلك فعل الرازي إذ جعل هذه اللامات للتوكيد، وجعل لام التأكيد على خمسة أضرب: لام الابتداء كقوله: لزيدٌ أفضلُ من عمروٍ، والداخلة في خبر إنّ المشدّدة والمخفّفة كقوله تعالى: [إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ] [الفجر:25]، وقوله تعالى: [إِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً] [البقرة: 134]، والتي تكون جواباً للو ولولا، كقوله تعالى: [لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ] [سبأ: 31]، وقوله تعالى: [لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا] [الفتح: 25]، والتي تكون في الفعل المستقبل المؤكّد بالنون كقوله تعالى: [لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ] [يوسف: 32]، ولام جواب القسم، وجميع لامات التأكيد تصلح أن تكون جواباً للقسم[2]، وفيما يأتي بيانٌ لهذه اللامات بالتفصيل:

---

[1] الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (337هـ)، اللّامات، تحقيق: زكي المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985، 148/1.

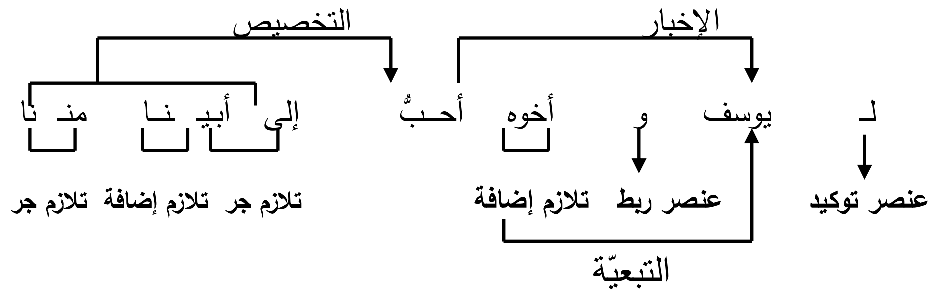
[2] الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط5، 1999م، 1/ 277.

1.1.5.4 لام الابتداء

وهي عنصرٌ توكيديٌّ أخذ اسمه من الجزء الذي يتصل به في الجملة الاسمية وهو المبتدأ، ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قلت: لعمرٌ منطلقٌ، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادة الكلام(1)، وهي كذلك تدخل على الابتداء والخبر مؤكّدة ومانعةً ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها(2)، ودخولها على المبتدأ يستوجب أن تكون هذه اللام مؤكّدة للجملة بأكملها، إذ إنّ فائدتها توكيد مضمون الجملة(3)، وقد جعل بعض النحاة اللام الداخلة على (سوف) من هذا الباب، "فإن قلت ما هذه اللام الداخلةُ على سوف؟ قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة"(4).

أما ما جاء في كتاب الله تعالى متضمناً هذه اللام، فنحو قوله تعالى: **[لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا]** [يوسف: 8].

فالبنية العميقة للآية (يوسف وأخوه أحبُّ إلى أبينا) وهي مكونة من (مبتدأ وخبر)، طرأ عليها تحويلٌ بالزيادة، فدخلت لام الابتداء وفائدتها تحقيق مضمون الجملة الواردة بعدها، أي أنّ زيادة حبّه إيّاهما أمرٌ ثابتٌ لا مراء فيه(5)، فأصبحت البنية السطحية (ليوسف وأخوه أحبُّ إلى أبينا منا) وتمثيلها كما يلي:



---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 61/1.

(2) الزجاجي، اللامات، 78.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 300.

(4) الزمخشري، الكشاف، 767/4، وانظر المرادي، الجنى الداني، 126/1.

(5) ابن الأثير، ضياء الدين بن الأثير نصر الله بن محمد (637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ط)، 2/ 193.

2.1.5.4 اللام المزحلقة

إنَّ لام الابتداء –كما سبقَ- تدخل على المبتدأ للتأكيد، فإن دخلت على الخبر فهي اللام المزحلقة، ومن ذلك قولهم: إنّ زيداً لمنطلقٌ، فهذه لام الابتداء وموضعها أول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها، فتقديرها: لَئِنَّ زيداً منطلقٌ، فلما كُره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد، أُخّرت اللام إلى الخبر فصارت إنّ زيداً لمنطلقٌ[1].

أما فائدتها في الكلام فهي تدخل مؤكدة للخبر كما تدخل إنّ مؤكّدة للجملة[2]، والمقصود بذلك أن هذه اللام المزحلقة تؤكّد أحد ركني الإسناد في الجملة الاسمية وهو الخبر، ولا تؤكّد مضمون الجملة بكاملها، وتدخل اللام المزحلقة على اسم إنّ إذا فُصِل بينه وبين (إنّ)، وذلك إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً مقدّماً على الاسم، ومن ذلك قوله تعالى: [إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى] [النازعات: 26]، وتدخل أيضاً على ضمير الفصل زيادةً في التأكيد، ومن ذلك قوله تعالى: **[إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ]** [النحل: 16].

فالبنية العميقة للآية (هذا الفضلُ) وهي مكونة من (مبتدأ + خبر)، طرأ عليها تحويل بزيادة النعت (المبين) الذي يوضح المعرفة فصارت (هذا الفضل المبين)، ثمَّ طرأ عليها تحويلٌ بالزيادة فجيء بضمير الفصل توكيداً للمبتدأ الذي قبله، ثم جاءت اللام المزحلقة متصلة بضمير الفصل زيادةً في التوكيد، ثم طرأ عليها تحويلٌ آخر بأن صُدِّرت الجملة بـ (إنّ) وهي التي تؤكد مضمون الجملة بأكملها، وقد جيء بهذه المؤكدات إقراراً بالنعمة وشكراً لها ومحمدةً[3]، والتأكيدُ في هذه الآية بحرف التوكيد، ولامه وبضمير الفصل مقصودٌ به تعظيم النعمة أداءً للشكر عليها بالمستطاع من العبارة[4]، ويمكن تمثيل البنية السطحية كما يأتي:

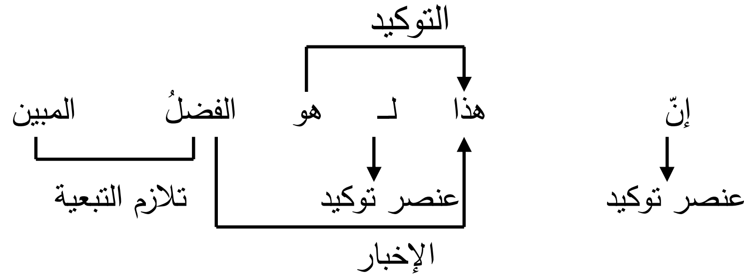
---

(1) ابن جني، الخصائص، 1/ 315، وانظر ابن هشام، المغني، 300.

(2) الزجاجي، اللامات، 72.

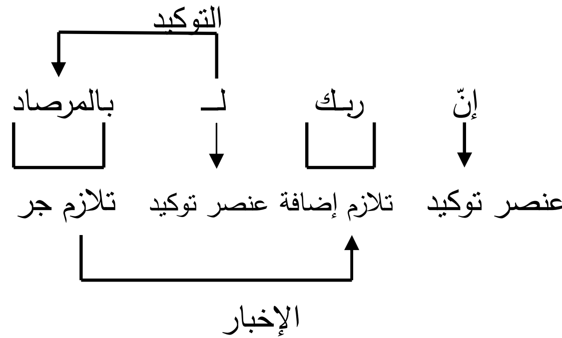
(3) الأندلسي، البحر المحيط في النفسير، 8/ 218.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 238/19.



ومنه كذلك قوله تعالى: [إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ] [الفجر: 14]

فالأصل التوليدي للآية (ربك بالمرصاد) مكون من (مبتدأ وخبر شبه جملة)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة اللام في خبر إنّ لتوكيد مضمونه وتحقيقه، وهذا مثلٌ لإرصاد العُصاة بالعقاب وأنهم لا يفوتونه[1]، ثمَّ طرأ عليها تحويل آخر بزيادة (إن) في صدر الجملة لتوكيد مضمونها، ويمكن تمثيل الجملة التحويلية كما يأتي:



3.1.5.4 لام الجحود

وهي من عناصر التوكيد التي تختصُّ بالمضارع المسبوق بكون منفي، وذكر ابن مالك أنّ لام الجحود هي المؤكدة لنفي في خبر كان ماضيةً لفظاً أو معنىً[2]، وفي مغني اللبيب فهي لام توكيد النفي، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن ناقصين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام نحو: [وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ] [عمران: 179]، ونحو: [لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ] [النساء: 137]،

---

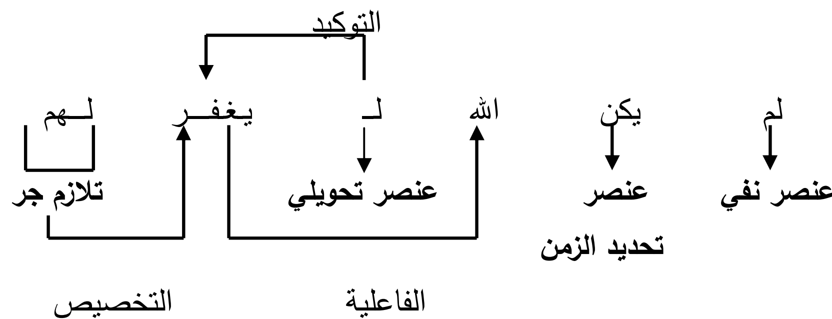
(1) الرازي، التفسير الكبير، 155/31.

(2) المرادي، الجنى الداني، 119.

ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أي النفي[1]، ويرفض السيوطي أن تكون زائدة؛ إذْ إنّ لام الجحود عند البصريين تسمى مؤكدة؛ لصحة الكلام بدونها، إذ يقال في (ما كان زيدٌ ليفعل) (ما كان زيدٌ يفعل)، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لما كان لنَصب الفعل بعدها وجه صحيح[2]، والكوفيون على أنها زيادة لتقوية النفي كما أدخلت الباء في (ما زيدٌ بقائم)[3].

أما عن تأثيرها في المضارع بعدها، فمذهب البصريين أنّ النصب بعدها بأن مضمرة، وذهب الكوفيون إلى أنّ الناصب هو لام الجحود نفسها[4]، ومما جاء في القرآن الكريم على لام الجحود المؤكدة للنفي قوله تعالى: [لَّمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ] [النساء: 137].

فالبنية العميقة للآية (يغفر اللهُ لهم) وهي جملةٌ توليدية فعلية مكونة من (فعل+ فاعل)، أُريد توكيد الفاعل فَقُدِّم اهتماماً به، وتوكيداً له فأصبحت الجملة (الله يغفر لهم)، طرأ عليها تحويلٌ بدخول كان المنفية في صدرها، واستوجب ذلك دخول اللام على الفعل الذي بعدها، وهي لام الجحود التي تفيد توكيد النفي المتقدّم عليها[5]، فأصبحت البنية السطحية (لم يكن اللهُ ليغفرَ لهم) وتمثيلها كما يأتي:



---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 278.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 378.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 279.

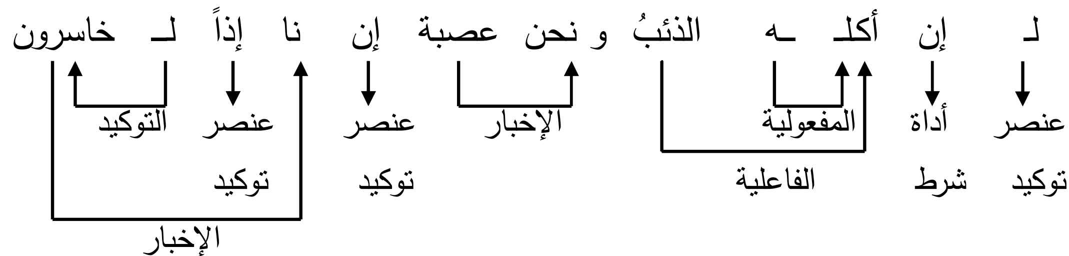
(4) السيوطي، همع الهوامع، 378.

(5) الحلبي، الدرّ المصون، 120/4.

4.1.5.4 اللام الموطّئة للقسم

يجعل صاحب المفصل اللام الموطئة للقسم هي التي في قولك: والله لئِن أكرمتني لأكرمنّك(1)، فاللام الداخلة على أداة الشرط (لئن) هي المقصودة هنا، ومعنى الموطئة للقسم أي المُمّهدة له؛ لأنّها تهيّء الذهن لمعرفته، وتدلَّ على أنّ الجملة المتأخرة المصدرة بلام أخرى هي جواب للقسم وليست جواباً للشرط(2)، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: [لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ] [الحشر: 12]، وأما معنى التوكيد فيها فإنما كان لارتباطها بالقسم المقدّر قبلها، والمعروف أن القسم من أعلى درجات التوكيد، ولما كانت هذه اللام داخلةً في حيّز هذا الأسلوب، فقد اكتسبت بعض خصائصه وغرض التوكيد من أهمها، فكانت مؤكّدة للجزء الذي تلتصقُ به من الكلام، وقد نصّ بعض المفسّرين على إفادتها معنى التوكيد، إذ جاء ذلك في تفسير قوله تعالى: [**قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذاً لَّخَاسِرُونَ**] [يوسف: 14]، فعدّ الرازي (إنْ) حرفاً للشرط، وهو يفيد كون الشرط مستلزماً للجزاء، أي إنْ وقعت هذه الواقعة فنحنُ خاسرون، فدخلت هذه اللام (الموطّئة للقسم) لتأكيد هذا الاستلزام(3).

ويمكن تمثيل البنية السطحية والتحويلات التي طرأت عليها من خلال الشكل التالي:



---

(1) الزمخشري، المفصّل، 450.

(2) حسن، النحو الوافي، 2/ 503.

(3) الرازي، التفسير الكبير، 426/18.

فالبنية السطحية مؤكدةٌ باللام الموطئة للقسم، وبأنّ وبإذاً الجوابية، وباللام المزحلقة الواقعة في خبر إنّ، وبالقسم المقدّر، والمراد من ذلك تأكيد رغبتهم الشديدة في عدم تفريطهم بأخيهم وحفظهم إياه.

5.1.5.4 اللام الواقعة في جواب (لو، لولا)

وقد اختلف النحاةُ في هذه اللام فبعضهم يجعل هذه اللام قسماً قائماً برأسه وقعت في جواب لو ولولا لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى، والمحققون على أنها اللام التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: لو جئتني لأكرمتك، فتقديرُه: والله لو جئتني لأكرمتك، وكذلك اللام في جواب لولا، إذا قلت: لولا زيدٌ لأكرمتك، فتقديره: والله لولا زيدٌ لأكرمتك، فإذا صرّحت بالقسم لم يكن بدٌّ من اللام[1]، وعلى الرغم من هذا الاختلاف في اعتبارها لاماً قائمةً برأسها أو واقعةً في جواب القسم، إلا أن الغرضَ من وجودها غير مختلفٍ عليه، وهذا الغرضُ إنما هو التوكيد، وقد جاء ذلك في تفسير قوله تعالى **[** وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ **]** [البقرة:103]، فهذه اللام في قوله (لمثوبة) هي الواقعة في جواب لو، وهي تدلُّ على ثبوت المثوبة واستقرارها؛ لذلك أُوثرت الجملة الاسمية على الفعّلية في جواب (لو)[2].

ويعلّق الأندلسي على ذلك بقوله: " ومختار الزمخشري غيرُ مختار؛ لأنه لم يُعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً لـ (لو) " [3]، ومما جاء في القرآن الكريم على هذه اللام المؤكدة متصلة بالفعل قوله تعالى: **[** وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِيَ بَيْنَهُمْ **]** [الشورى: 14]، وقوله تعالى: **[وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا]** [الأعراف: 176"]، فالأصل التوليدي لهذه الآية (لو شئنا رفعناه) وهي جملة شرطية مكونة من (أداة شرط+ فعل شرط+ جواب شرط)، طرأ عليها تحويل بغرض التوكيد فزيدت اللام في الجواب، ومعنى الآية أنّ الله لو أرادَ أن يشرّفه ويرفع قدْره بما آتاه من الآيات

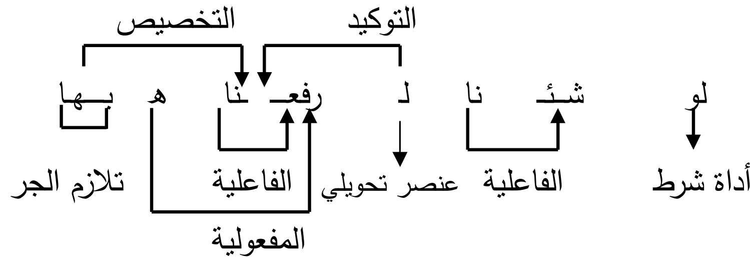
---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 9/ 22- 23

(2) الزمخشري، الكشاف، 174/1.

(3) الأندلسي، البحر المحيط، 536/1.

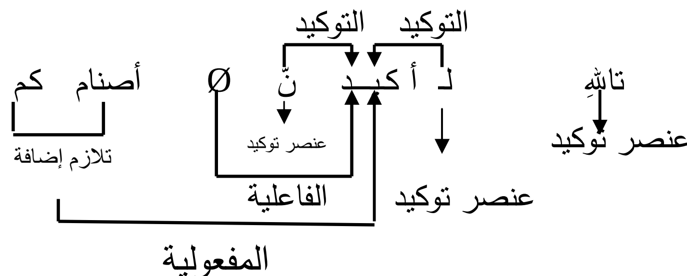
لفعلَ، ولكنّه أخلدَ إلى الأرض وترامى إلى شهوات الدنيا ورغب فيها[1]، فأصبحت الجملة التحويلية (لو شئنا لرفعناه بها) وتمثّل البنية السطحية كما يأتي:



6.1.5.4 اللام الواقعة في جواب القسم

أما اللام الواقعة في جواب القسم فهي التي تقع بعد قسمٍ صريحٍ نحو قوله تعالى: [وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم] [الأنبياء: 57] ولا يخفى ما لهذه اللام من دورٍ في تأكيد جواب القسم الذي تتصل به، ولعلّ مما زاد من وظيفتها التوكيديّة وقوعها بين مؤكدين: القسم قبلها ونون التوكيد التي بعدها.

فالأصل التوليدي للآية (أكيدُ أصنامكم) مكونة من (فعل + فاعل مستتر + مفعول به) دخلت عليها نون التوكيد الثقيلة لتوكيد الحدث، ولكن السياق يحتاج إلى مزيدٍ من التوكيد فأدخل اللام التي تسمّى واقعة في جواب القسم لتفيد معنى التوكيد[2]، ثم جاء القسم ليكون عنصر توكيد لمضمون الجملة بكاملها، ويمكن تمثيل البنية السطحية كما يأتي:



ومن أنواع اللام أيضاً المفيدة للتوكيد ما يسمّيه النحاةُ بلام القسم، وهي التي تكون في جواب قسم محذوف، وذلك نحو قوله تعالى [لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ] [آل عمران:

---

[1] الأندلسي، البحر المحيط، 223/5.

[2] الزجاجي، اللامات، 148/1.

81]، ونحو قوله تعالى [لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ] [آل عمران: 187]، وقد أثبت النحاة والمفسرون فائدة التوكيد لها، فيجعلها الأخفش واقعةً في جواب قسم محذوف، وكأنه قال (والله لتؤمنن به)[1]، ويذهب الزجاج إلى أن هذه اللام تدخل الكلام للمبالغة والتوكيد، وهي عنده كذلك على تقدير قسم محذوف[2].

2.5.4 ألا

وهي أداةٌ للاستفتاح والتنبيه تأتي في صدارة الجملة الاسمية أو الفعلية، وتدخل عليهما لتدلّ على تحقّق الكلام الذي بعدها[3]، يقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها، وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا، ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرةً بنحو ما يتلقى به القسم، نحو (ألا إنّ أولياء الله)[4]، وإذا دخلت هذه الأداة على الأفعال فهي مفيدةٌ العرض والتحضيض، غير أنّ التحضيضَ أشدُّ توكيداً من العرض، ففي العرض تعرض عليه الشيء لينظر فيه، وفي التحضيض تقول: الأَولى لك أن تفعل فلا يفوتنّك[5]، وأما ورودها في القرآن لغرض التوكيد فمنه قوله تعالى: **[أَلاَإِنَّ وَعْدَ اللّهِ حَقٌّ]** [يونس: 55].

فالبنية العميقة لهذه الآية (وعدُ اللهِ حقٌ) مكونةٌ من (مبتدأ + خبر)، أريد توكيد مضمون الجملة بأكملها فجيء بـ (إنّ) التي تؤكد طرفي الإسناد فأصبحت (إنّ وعدَ الله حقٌ)، ثم طرأ عليها تحويلٌ بدخول (ألا) التي تفيد تحقق الكلام الذي بعدها، إذ تزادُ ألا

---

(1) الأخفش، معاني القرآن، 225/1.

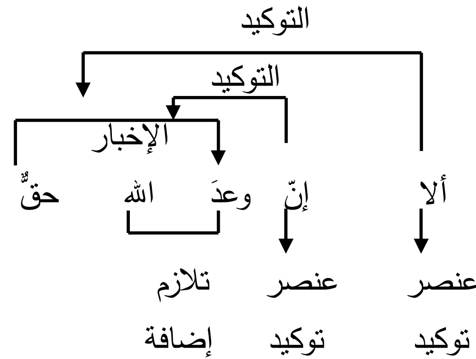
(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 325/2.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 8/ 115.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 96.

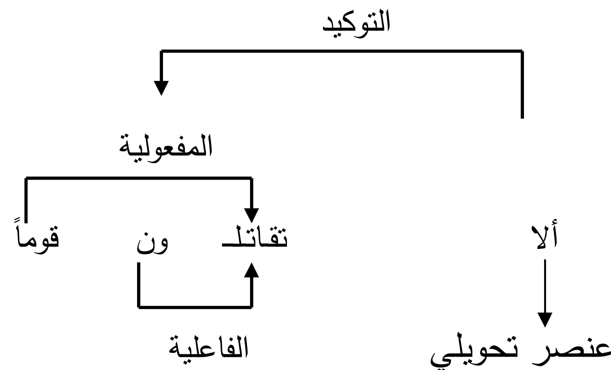
(5) المرادي، الجنى الداني، 383.

للتنبيه والتوكيد[1] فأصبحت البنية السطحية لها (ألا إن وعد الله حقٌ) وتمثيلها كما يأتي:



ومن الأمثلة التي جاءت فيها (ألا) مؤكِّدةً بدخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: [أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَانَهُمْ] [التوبة: 13]

فالبنية العميقة لهذه الآية (تقاتلون قوماً) مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به)، أُريد توكيد مضمون الجملة فجيء بـ (ألا) في صدارتها فدخلت الهمزة على (لا تقاتلون) تقريراً بانتفاء المقاتلة، ومعناه: الحضُّ عليها على سبيل المبالغة[2]، فالاستفهام فيها إنكارٌ أو تقريرٌ على سبب التردد في قتالهم، وهذا زيادة في التحريض على قتالهم[3]، فأصبحت البنية السطحية (ألا تقاتلون قوماً)، ويمكن تمثيلها كما يأتي:



---

[1] التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى (209هـ)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، 1381هـ، 1/ 226، 285، 298.

[2] الزمخشري، الكشاف، 2/ 252.

[3] ابن عاشور، التحرير والتنوير، 10/ 134.

3.5.4 إنّما

ذهب النحاةُ إلى أنّ (إنّما) مركبة من (إنّ) التي للتوكيد و (ما) الزائدة، فلما اقترنت (ما) بـ (إنّ) أزالت اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية[1]، وقد ذهب الفرّاء مذهباً آخر في اعتبار (إنما) حرفاً واحداً هي و (إنّ)[2]، وأما أهل البلاغة فيرون أنه لما كانت (إنّ) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) المؤكّدة لا النافية، كما يظنّه من لا وقوف له على علم النحو، ناسبَ أن يضمّن معنى القصر، لأنّ القصر تأكيدٌ على تأكيد[3]، و نجد من اللّغويون المعاصرين من هم على مذهب الفرّاء في مخالفة القدماء في عدّهم (إنما) مركبة، إذ يرون أنها كتلةٌ لغويةٌ واحدةٌ وليست مركبة تدخل على الجملة التوليدية فتعطيها درجةً عاليةً من التوكيد، وأما قولهم بأنها (الكافة والمكفوفة) فمردّهُ إلى نظرتهم إلى العمل والعامل، فـ (إنّ) تؤثر على المبتدأ بعدها، ولكنّه بعد (إنما) على حالته من الرفع، فقالوا إنما هي الكافة والمكفوفة[4].

وأما ورودها في القرآن الكريم فكثيرٌ؛ إذ صُدِّرت بها الجملة الاسمية والفعلية مؤكّدةً لمضمون الجملة بعدها توكيداً أبلغ من التوكيد (بإنّ) وأشدّ، ومما جاء في القرآن على ذلك قوله تعالى: **[إِنَّمَا اللّهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ]** [النساء: 171]

فالأصل التوليدي للآية (اللهُ إلهٌ) مكون من مبتدأ وخبر، تم زيادة النعت عقب النكرة لإفادة التخصيص فأصبحت (الله إلهٌ واحدٌ)، ثم أُريد توكيد مضمون الجملة بدرجة عالية من التوكيد فجيء بـ (إنما) في صدرها، و (إنّما) في كلام العرب هي للمبالغة وتحقيق تخصيص المذكور[5]، فالحقيقة المشار إليها في الآية (وحدانية الله)

---

(1) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 12/ 316.

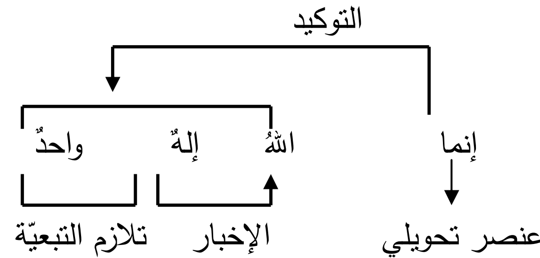
(2) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد النجاتي ومحمد النجار وعبد الفتاح الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، 1/ 101.

(3) القزويني، أبو المعالي، محمد بن عبد الرحمن بن عمر (739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، 3/ 28.

(4) عمايرة، أسلوب التوكيد، 37.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز، 3/ 393.

علـى درجـة عاليـةٍ مـن الأهميـة وهـي بحاجـةٍ لنـوعٍ خـاصّ مـن التوكيـد، فأصـبحت البنيـة السطحية (إنما اللهُ إلهٌ واحد) وتمثيلها كالآتي:



وأمّا دخولها على الجملة الفعلية فنحو قوله تعالى: [إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء] [فاطر: 28]

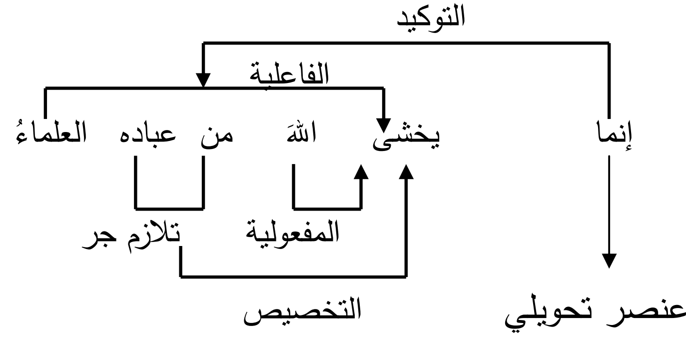
فالأصل التوليدي للآية (يخشى العلماءُ اللهَ) وهي جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به) جرى عليها توكيد بتقديم المفعول به فأصبحت (يخشى الله العلماء)، ثم زيدت شبه الجملة لإفادة التخصيص وقُدمت على المفعول توكيداً لها واهتماماً بها فأصبحت (يخشى اللهَ من عباده العلماءُ) ولمّا أُريد توكيد التركيب الإسنادي كله جيءَ بـ (إنّما)، وقد جاءت (إنما) في الآية للحصر[1]، فكان فيه إشارة إلى أنَّ الجاهل لا يخشى الله، وهي محصورة بالعلماء دون غيرهم، والحصر عند أهل البلاغة تأكيد على تأكيد[2]، وجاءت (إنما) هنا لتفيد المبالغة في تحقيق تخصيص المعنى المقصود؛ لأنّ الذين يخشون الله هم أهل المعرفة الذين يفهمون دلالة الأشياء على لوازمها وخفاياها[3]، فأصبحت الجملة التحويلية (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماء) وتمثيلها كما يأتي:

---

(1) الرازي، التفسير الكبير، 147/28.

(2) القزويني، الإيضاح، 28/3.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 30/ 82.



4.5.4 بل

وتكون حرفاً لرد الجواب وتحقيقه بمنزلة لكن[1]، وهي حرفٌ للإضراب، فإن تلاها جملةٌ كان الإضراب إمّا الإبطال وإمّا الانتقال من غرضٍ إلى آخر، وهي في ذلك كلّه حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وتُزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي[2]، ويذهب بعض المحدثين إلى القول بانتفاء العطف عنها وعن (لكن) التي هي بمنزلتها، فليس هناك من عطفٍ بـ (بل) ولا بـ (لكن)، وإنما يريدُ المتكلم بأيٍّ منهما أن يُعرض عن خبرٍ ذكره، أو أن يُضرب عنه، وقد وردَ في جملـةٍ تقدمت عليها، أوردهُ هو ذاته ليبرز الخبر الذي جاء في الجملة بعدها مقابلاً بالمتقدم ليؤكد الثاني، أو ليلفت الانتباه[3]، ومما جاء في محكم التنزيل على ذلك قوله تعالى: **[وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ]** [آل عمران: 169]، إذ دخلت (بل) على الجملة الاسمية (هم أحياءٌ) مفيدةً الإضراب، ولتأكيد الخبر الذي جاء في الجملة بعدها مقابلاً بالمتقدم عليها، وهو تأكيدٌ لكونهم أحياءً، ووصف لحالهم التي هم عليها من التنَعّم برزق الله[4].

---

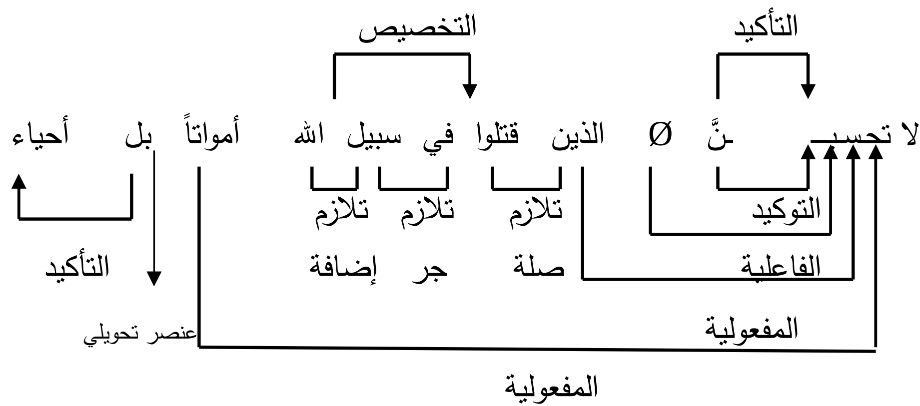
(1) الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(337هـ)، حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، سنة 1984، 33.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 151- 153.

(3) عمايرة، أسلوب التوكيد، 36.

(4) الزمخشري، الكشاف، 1/ 439.

فالبينة العميقة للآية (تحسب الذين قتلوا أمواتا)، وهي جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل+فاعل مستتر+مفعول أول+ مفعول ثان)، طرأ عليها تحويل بزيادة شبه الجملة (في سبيل الله) لإفادة التخصيص، ثمَّ طرأ عليها تحويل آخر بدخول (لا) الناهية في أولها لتنقل معنى الجملة من الإخبار إلى النهي، ثمَّ طرأ عليها تحويلٌ نهائي بدخول حرف الإضراب (بل) مفيداً الإضراب وتوكيد الخبر الذي بعدها مقابلاً بالمتقدم عليها، ويمكن تمثيل البنية السطحية كما يأتي:



وأما دخولها على الجملة الفعلية فنحو قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنْ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: 66]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: 70].

5.5.4 هل

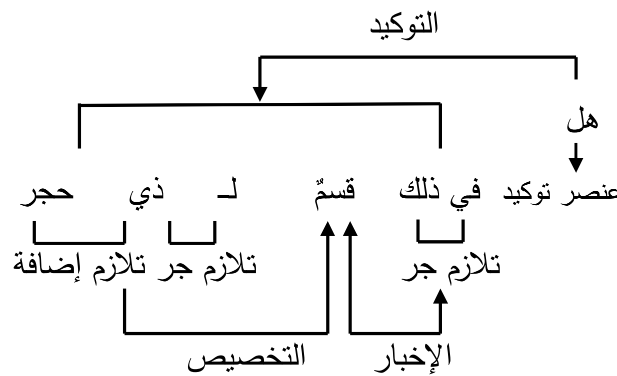
وتستعمل للتوكيد عندما تكون بمعنى (قد) لتؤدي ما تؤدية من تحقيق، وقد نصّ الزجاجي على إفادتها التحقيق، فتكون بمعنى (قد) كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: 1] أي أنّ معناه قد أتى[1]، وإلى ذلك ذهب الزمخشري في تفسيره للآية السابقة، بأن (هل) بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة، فالمعنى قد أتى

---

[1] الزجاجي، حروف المعاني والصفات، 2.

علـى التقريـب والتقريـر جميعـاً[1]، وإلـى هـذا المعنـى ذهـب ابـن مالـك والكسائي والفرّاء وبعـض المفسرين[2]، ويـرى ابـن هـشام أنّ (هـل) تكـون بمنزلـة (إنّ) فـي إفـادة التوكيـد والتحقيق، وحملَ على ذلك قوله تعالى: **[هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ]** [الفجر: 5][3].

فالبينة العميقة لهذه الآية (في ذلك قسم) مكونـة من (خبر شبه جملـة+ مبتدأ)، تم زيادة شبه الجملة لإفادة التخصيص فأصبحت (في ذلك قسم لذي حجر)، ثم طرأ عليهـا زيـادة بمجـيء (هـل) التـي بمعنـى (إنّ) فـي صـدرها، والغرض توكيـد مـضمون الجملة بأكملها، وقوله (هل في ذلك قسمٌ) استفهام والمرادُ منه التأكيد، كمن ذكر حجةً باهرةً ثم قال: هل فيما ذكرته حجّة؟[4]، فالاستفهام تقريري وكونه بحرف هل؛ لأن أصل هـل أن تـدلّ علـى التحقيـق إذ هـي فـي هـذه الآيـة بمعنـى (قـد)[5]، فأصـبحت البنيـة السطحية (هل في ذلك قسمٌ لذي حجر) وتمثيلها كما يأتي:



أما قوله تعالى: **[هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ]**، فهي تمثل دخول عنصر التوكيد (هـل) علـى الجملـة الفعلية لغرض التحقيـق والتقريـر معـاً؛ لأنـها فـي هذه الآيـة جاءت بمعنى (قد)[6].

---

(1) الزمخشري، الكشاف، 4/ 665.

(2) المرادي، الجنى الداني، 344.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 462.

(4) الرازي، التفسير الكبير، 151/31.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 30/ 316.

(6) الزمخشري، الكشاف، 665/4.

6.4 التحويل بحروف الزيادة

يرى ابن جنيّ أنّ في الحرف إذا زيدَ ضرباً من التوكيد، ولولا هذا الغرض لما جازت زيادته ألبتَّةَ؛ فمتى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد[1]، ويؤيد الجرجاني هذا القول بأنّه كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان[2]، ومن المتعارف عليه أن الزيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى، فإنك تجد مع زيادة الكلام معنىً لن تجده بدونها، وإنما كانت هذه الزيادة لمعنى بعينه وهو التوكيد.

وقد سمّى الزمخشري هذه الحروف المزيدة بحروف الصلة وهي عنده: إنْ وأَنْ وما ولا ومِنْ والباء، ويشرح ابن يعيش هذه التسمية بأن مُراد الزمخشري بالصلة أنها زائدة، ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، ولكنه يرى أنّ هذه الحروف إنما تُزاد لضرب من التأكيد، ويُقرّ بأن التأكيد معنىً صحيح قال به سيبويه، ويذكر أن الكوفيين يسمّونها الصلة والحشو، وهي عند البصريين الزيادة والإلغاء، ومعنى اللغو عند الزمخشري أنها لم تُحدث شيئاً لم يكن قبل أن تجيء سوى تأكيد الكلام[3].

ويرى الزركشي[4] أنّ الزائد إنما يكون لهذه الفائدة بعينها، فأهل الصناعة يطلقون الزائد على وجوه، منها ما يتعلّق به هنا، وهو ما أُقحم تأكيداً نحو قوله تعالى: [فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ] [آل عمران:159] [إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً] [البقرة: 26] و [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ] [الشورى: 11]، ومعنى كونه زائداً أنّ أصل المعنى حاصلٌ بدونه دون التوكيد، فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة، وسُئِل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف وما معناه إذ إسقاط الحرف لا يُخلُّ بالمعنى؟ فقال: هذا يعرفه أهل الطباع، إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنىً زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف، ومثال ذلك مثال العارف بوزن الشعر طبعاً، فإذا

---

(1) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ 281.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، 534.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، 8/ 128- 129.

(4) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 74.

تغيّر البيتُ بزيادة أو نقصان أنكره، وقال: أجد نفسي على خلاف ما أجده بإقامة الوزن، فكذلك هذه الحروف فإنّ نفس المطبوع تتغيّر عند نقصانها، ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانه.

أما وقوع الزائد في القرآن الكريم فالدهماءُ من العلماء والفقهاء والمفسّرين على إثبات الصلات في القرآن، وقد وُجِدَ ذلك على وجهٍ لا يسعنا إنكاره فذكرَ كثيراً[1]،

وذهب الأكثرون إلى جواز إطلاق الزائد في القرآن نظراً إلى أنه نَزل بلسان القوم وبمتعارفهم، وهو في كلامهم كثير، ولأن الزيادة بإزاء الحذف، هذا للاختصار والتخفيف وذلك للتوكيد والتوطئة، ولا خلاف بينهم أنّ في التنزيل محذوفات جاءت للاختصار لمعانٍ رائعة، فكذلك تقول في الزيادة[2].

وفي إزاء هؤلاء المثبتين للزائد في القرآن الكريم، فإننا نجد طائفةً من النُّحاة والمفسّرين يرفضون القول بوقوع الزيادة فيه، فهذا ابن عطية يردّ كلام بعض النحاة في اعتبار الواو زائدة في قوله تعالى: [فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ] [الصافات: 103] ويرى أنْ ليس في القرآن شيءٌ زائدٌ لغير معنى[3]، وكذلك فعل الرازي إذ يرى أن الحكم بأنّ كلمةً في كتاب الله لغوٌ لا فائدة فيها مشكلٌ صعب[4]، ويكرر هذا الرأي في موطن آخر من تفسيره، بأنّ المراد من قوله (لا) حرف صلة أنَّه لغوٌ باطلٌ يجب طرحه وإسقاطهُ حتى ينتظم الكلام، ومعلومٌ أنّ وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز[5].

وابن هشام من النحاة على ما ذهب إليه هؤلاء المنكرون من أهل التفسير، إذْ يرى أن يتجنّب المُعرب أن يقول في حرف في كتاب الله إنه زائد؛ لما يسبق للأذهان من أنّ الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك[6]، ويرى

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 73.

(2) الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر (794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1، سنة 1994، 2/ 200.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز، 3/ 225.

(4) الرازي، التفسير الكبير، 14/ 207.

(5) الرازي، التفسير الكبير، 30/ 719.

(6) ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، 108.

الزركشي اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى، ولكنّه يُقرّ أنّ مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، وينقل عن الطرطوسي قوله: زعم المبرّد وثعلب أنْ لا صلة في القرآن، وينقل كلام ابن السرّاج أنْ ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلَّم بغير فائدة[1].

وظفرنا ببعض المحدثين ممن يرون رأي هؤلاء القدماء المنكرين لوقوع الزائد في القرآن، فلمّا كان الأصل في نظم القرآن أن تعتبَر الحروف بأصواتها وحركاتها ومواقعها من الدلالة والمعنوية، استحال أن يقع في تركيبه ما يسوّغ الحكم في كلمة زائدةٍ، أو حرف مضطرب، أو ما يجري مجرى الحشو والاعتراض[2]، ويعلّق آخر على ذلك رافضاً وقوع الزائد في القرآن بأنّ القول بالزيادة قولٌ فاسدٌ، وأن القول بها أبعد عن مفهوم البيان وأقرب إلى الإيهام[3].

وأما الذين يثبتون وقوع الزائد في القرآن الكريم من المعاصرين فهم كثيرون، وينطلقون من أنّ هذا الزّائد إنّما جاء لغرض التوكيد، وهو في رأي بعض المعاصرين لا يمسُّ بقدسية الكتاب العزيز إذ إنّ زيادة هذه الحروف تكون لفائدة لا تحصل إذا خلا الكلام منها، وإنها مزيدةٌ للتأكيد، أو لما هو شبيه بالتأكيد، وإنّها ليست مهملة أو على نية السقوط، وإذاً لا يكون وقوعها في القرآن أو غيره من فصيح كلام العرب ماسّاً بقدسية الكتاب العزيز، ولا مُخلاً بفصاحة الكلام الفصيح، بل إنّ زيادتها لا بدّ أن تكون لنكتةٍ بلاغيةٍ تزيد القول البليغ والكلام الفصيح حسناً وقوة، وأنّ وصفها بالزيادة ليس على المعنى الذي يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق العام، وإنما هو اصطلاحٌ

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 73.

(2) الرافعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، سنة 2005، 155.

(3) فدا، هيفاء عثمان، زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، مكتبة القاهرة للكتاب، مصر، ط1، سنة 2000، 12.

خاصٌ أطلق عليها أنها زائدة من حيث إنّها سُلِخت عن معانيها الأصلية لتؤدي تلك المعاني الجديدة من التوكيد ونحوهُ[1].

ويؤكّد معاصرٌ آخر هذه الفائدة المثبتة للحرف الزّائد في معرض حديثه عن حروف الجر، بأنّ كل حرف جرّ هو حرف جرٍّ أصيل في التركيب الذي يكون فيه، وإنه يجيءُ لمعنى، ولا وجود في العربية لما يُسمّى بحرف الجرّ الزائد الذي يكون دخوله في الجملة كخروجه منها، وما كان هذا الحكم إلا تحت وطأة تأثير العامل والعمل، وعلى حساب المعنى الذي هو الهدف[2]، وهو بذلك لا ينكر الفائدة لهذا الحرف، إذ جعل دخوله في الكلام لمعنى وهو التوكيد.

ويرى باحثٌ آخر أنّ استنكار الناس لأن يُقال إنّ في القرآن كلمات زائدة يعود إلى أنّهم لم يفهموا معنى الزيادة في القرآن الكريم، فالزيادة معناها ليسَ هو المعنى العام المفهوم من اللفظ وهو أن وجود الكلمة كعدمها، وإنما خروج الكلمة من معناها الذي وضعت له، ثم استعمالها في معنىً آخر مراد من الكلام[3].

وبعد هذا العرض لآراء القدماء والمحدثين في وقوع الزائد في كتاب الله تعالى، فإننا نرى أنّ هذه الحروف الزائدة في القرآن إنما تكون لمعنىً لا نجده بدونها، وإنها تكون لفائدةٍ لا تحصلُ إذا خلا الكلام منها، والقول بزيادتها في القرآن الكريم لا يمسُّ قدسيته، لأنه إنما نزل بلسان القوم وبمتعارفهم، والزيادة –كما رأينا- في كلامهم كثيرٌ، فإقرارهم بوقوع الحذف في القرآن يستوجب الإقرار بوقوع الزيادة، فهما حالان تتردّد عليهما اللغة في أداء المعاني، وإن لم يكن هناك اتفاقٌ على مصطلح (الزيادة)، فإنّ الفائدة منها وهي التوكيد محلُّ اتفاق بين النحاة والمفسّرين، والدهماءُ من العلماء والفقهاء والمفسّرين على إثبات الصلات في القرآن، وقد وُجدَ ذلك على وجهٍ لا يَسَعُنَا

---

(1) تاج، عبد الرحمن، حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، جزء 30، 21.

(2) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، 131.

(3) أبو الفتوح، أسلوب التوكيد في القرآن، 196.

إنكارُه فَذُكِرَ كثيراً[1]، وهذا عَرضٌ لهذه الحروف الزائدة بوصفها عناصر تحويل توكيديّة تدخلُ على الجملة التوليدية فتنقلها إلى جملةٍ تحويلية:

1.6.4 الباء

من عناصر التحويل التي تؤكد الأسماء التي تقترن بها، ويرى ابن جني أن هذه الباء قد زيدت في أماكن، ومعنى (زِيدت) أنها إنما جيء بها توكيداً لكلام ولم تحدث معنى[2]، ولعل ابن جني أراد المعاني المخصوصة التي تعتور حروف الجر من بيان للجنس وتبعيض وسببية وغيرها، والتوكيد معنىً معتبرٌ عند ابن جني وعند غيره، وقد ذكر ابن هشام أن الباء تكون زائدةً للتوكيد وقد جعلها في ستة مواضع[3]، أحدها: الفاعل، نحو: [كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا] [النساء: 279]، والثاني المفعول، نحو: [وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ] [البقرة: 195]، والثالث المبتدأ، نحو: [بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ] [القلم: 6]، والرابع الخبر، نحو: [وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ] [البقرة: 74] والخامس الحال المنفي نحو قول الشاعر: فما رَجَعَتْ بخائبةٍ ركابُ حكيم بن المسيّب منتهاها

والتقدير: فما رجعت (خائبةً)، والسادسُ: التوكيد بالنفسِ والعين نحو قوله تعالى: [يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ] [البقرة: 228].

وأما عند معربي القرآن فالغرض من الزيادة ثابتٌ لم يتغيّر، فالزجاج يقرر معنى التوكيد للباء الزائدة وذلك في إعرابه لقوله تعالى: [كَفَى بِاللّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّهِ نَصِيرًا] [النساء: 45][4]، وجاء ذلك في تعليق القيسي على قوله تعالى: [وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ] [البقرة: 8]، إذ يرى أنّ الباء دخلت لتأكيد النفي[5]، وكذلك الحال، بالنسبة للعكبري الذي

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 73.

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/ 143.

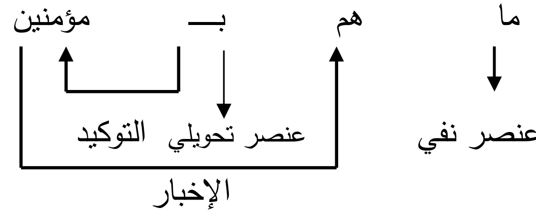
(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 144- 151.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 2/ 57.

(5) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، سنة 1405هـ، 1/ 77.

يذهب إلى أنّ الباء في الخبر زائدة للتوكيد غير متعلقة بشيء، وهكذا كل حرف جر زيد في المبتدأ أو الخبر أو الفاعل[1]. ومن الأمثلة القرآنية التي جاءت فيها الباء مؤكدة قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 8].

فالأصل التوليدي للآية (هم مؤمنون) وهي جملة توليدية مكونة من (مبتدأ+ خبر)، طرأ عليها تحويلٌ بدخول ما النافية لتغيّر المعنى من الإثبات إلى النفي، فأصبحت (ما هم مؤمنون)، ثم طرأ عليها تحويل آخر بزيادة حرف الجر على الخبر، وفي ذلك من التوكيد والمبالغة ما ليس في غيره، وهو إخراج ذواتهم وأنفسهم من أن تكون طائفة من طوائف المؤمنين[2]، فأصبحت البنية السطحية (ما هم بمؤمنين) ويمكن تمثيلها كما يأتي:



ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: 25]

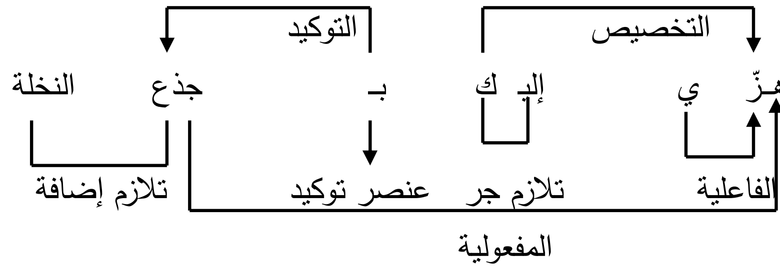
فالبنية العميقة (هزي جذعَ النخلة) مكونة من (فعل وفاعل ومفعول به)، طرأ عليها تحويلٌ بزيادة شبه الجملة للتخصيص فأصبحت (هزي جذعَ النخلة إليك) واهتماماً بشبه الجملة تمَّ تقديمها على المفعول به، ثم دخلت الباء زائدةً للتأكيد على المفعول به، وأثبت ذلك الرازي في تفسيره فالباء في قوله (بجذع النخلة) زائدةٌ والمعنى هزّي إليك جذع النخلة[3]، فأصبحت البنية السطحية (هزّي إليك بجذعِ النخلة) وتمثيلها كما يأتي:

---

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1/ 25.

(2) الزمخشري، الكشاف، 1/ 55.

(3) الرازي، التفسير الكبير، 21/ 528.



2.6.4 الكاف

وهي حرفٌ للجر وضعَ أصلاً لغرض التشبيه، إلّا أنّ النحاة والمفسرين جعلوا من دخوله على لفظ (مثل) في قوله تعالى: [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ] [الشورى: 11] مثالاً على الزيادة التي يؤتى بها مؤكّدة، وهم على أن الكاف الزائدةَ معناها التشبيه نحو: عبدالله كزيد، وإنما معناها مثل زيد، وما أنت كخالدٍ فلذلك، إذا اضطرّ الشاعر جعلها بمنزلة (مثل) وأدخل عليها الحروف كما تدخل على الأسماء، فمن ذلك قولهم:

وصـــاليــاتٍ ككمــا يُــؤْثَــفَـيْنَ

فدخلت الكاف على الكاف كما تدخل على (مثل) في قوله عز وجل (ليس كمثله شيء) [(1)].

وإلى هذا المعنى ذهب ابن هشام بأنْ جعلها زائدة للتوكيد، وتقدير الكلام عنده: ليس شيءٌ مثله[(2)]، ويعلل السيوطي اعتبار الباء زائدة للتأكيد بأنها لو كانت غير زائدة لَلَزِم إثبات المثل وهو مُحَالٌ والقصد بهذا الكلام نفيه، قال ابن جني: وإنما زيدت لتوكيد نفي المِثْل؛ لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً[(3)]، ويشرح صاحب الجنى الداني فائدتها المعنوية بأنّها من باب قول العرب: مثلك لا يفعل كذا، فنفوا الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيهُ عن ذاته، لأنهم قصدوا المبالغة في ذلك، فسلكوا طريق الكناية[(4)].

ويحمل النحاةُ على الكاف الزائدة للتوكيد قوله تعالى: [وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ

---

(1) المبرّد، المقتضب، 4/ 140، وقائل البيت: خطام المجاشعي.

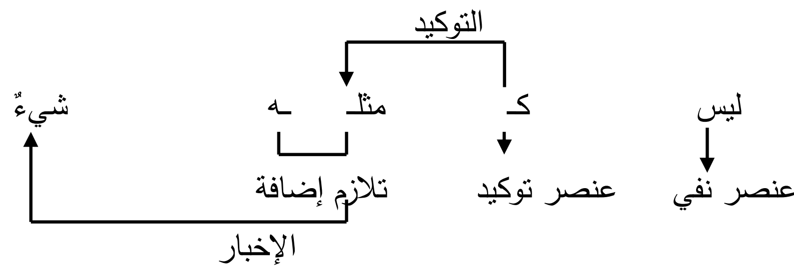
(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 237.

(3) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 2/ 253.

(4) المرادي، الجنى الداني، 88.

الْمَكْنُونِ] [الواقعة: 22، 23][1].

فالبينة العميقة في قوله تعالى **[لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ]** هي (شيٌ مثله) مكونةٌ من (مبتدأ+ خبر)، أُريد توكيد الخبر فتم تقديمه على المبتدأ اهتماماً به فأصبحت الجملة (مثلُه شيءٌ)، ثم طرأ عليها تحويلُ بنقل الجملة من الإثبات إلى النفي فجيء بـ (ليس) في صدارتها فصارت (ليس مثله شيءٌ)، ومن ثم طرأ تحويلٌ آخر بقصد التوكيد والمبالغة في نفي المثل، فدخلت هذه الكاف مؤكّدة، والمعنى ليس مثله شيء، ولا يجوز أن يقال: المعنى مثل مِثله شيءٌ؛ لأنّ من قال هذا فقد أثبت المثل لله تعالى عن ذلك علواً كبيراً[2]، وهي عند ابن عطية مؤكّدة للتشبيه، فبقي التشبيه أوكد ما يكون، وذلك أنك تقول: زيدٌ كعمرو، وزيدٌ مثل عمرو، فإذا أردت المبالغة التامة قلت: زيد كمثل عمرو[3]، فأُقحمت كاف التشبيه على (مثل) وهي بمعناه لأن معنى المثل هو الشبيه، فتعيّن أنّ الكاف مفيدة تأكيداً لمعنى المثل، فأصبحت البنية السطحية (ليس كمثله شيءٌ) وتمثيلها كما يأتي:



3.6.4 من

حرفُ جرٍّ يفارقُ المعاني التي وُضِع لها أصلاً ليفيد معنى التوكيد، فتزاد مؤكّدة وتختص بالنفي والدخول على النكرة لاستغراق الجنس[4]، ويشترط النحاة لاعتبارها زائدة ثلاثة أمور: أحدها تقدّم نفي أو نهي أو استفهام بهل، نحو: **[وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ]**

---

(1) المرادي، الجنى الداني، 87.

(2) الزجاج، معاني القرآن، 395/4.

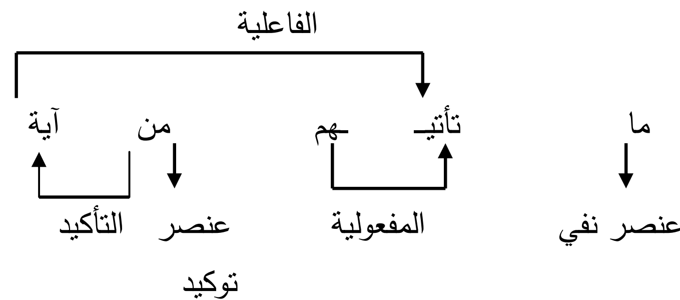
(3) ابن عطية، المحرر الوجيز، 5/ 28.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 2/ 90.

[الأنعام: 59]، [هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ] [الملك: 3]، ونحو: لا يقم من أحد، والشرط الثاني: تنكير مجرورها، والثالث: أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ[1]، وجوّز الأخفش أن تأتي (من) زائدةً على الإطلاق دون تقيدٍ بالشروط السابقة. واحتجّ لذلك بقوله تعالى: [وَلَقَدْ جَاءكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ] [الأنعام: 34] وقوله تعالى: [يَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ] [الأحقاف: 31] وقوله تعالى: [يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ] [الكهف: 31][2]، والذي نراه أن (من) في هذه الآيات الكريمة غير مزيدة لغرض التوكيد، إذ إنها لمعنىً مفهوم من سياق الآية وهو التبعيض، وليس الأمر كما ذهب إليه الأخفش.

ومن الأمثلة على مجيء من زائدة للتوكيد قوله تعالى: [وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ] [الأنعام: 4].

فالبنية العميقة لهذه الآية (تأتي آية الكافرين) وهي جملةٌ توليدية فعلية مكونة من (فعل + فاعل+ مفعول به)، تَمّ إحلال الضمير محلّ الاسم الظاهر فالتصق بالفعل متقدماً على الفاعل، فصارت الجملة (تأتيهم آية)، ثم دخلت (ما) لتحوّل المعنى من الإثبات إلى حيّز النفي فأصبحت (ما تأتيهم آيةٌ)، ثم طرأ عليها تحويلٌ بزيادة (من) وهي زائدة لتأكيد استغراق الجنس[3]، فأصبحت البنية السطحية (ما تأتيهم من آية) ويمكن تمثيلها:



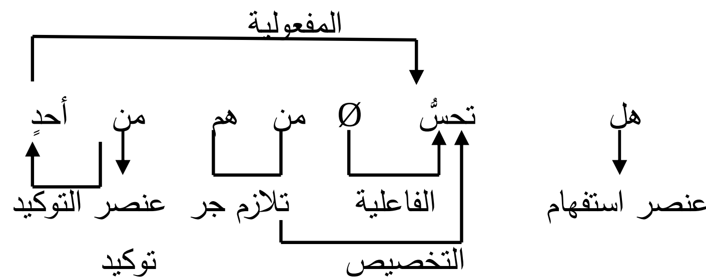
(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 425- 426.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 83.

(3) الأندلسي، البحر المحيط، 4/ 436.

ومما جاء على زيادة (من) مع الاستفهام قوله تعالى: **[هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ]** [مريم: 98].

فالاصل التوليدي للآية الكريمة (تحسُّ أحداً) وهي مكونة من (فعل+ فاعل مستتر+ مفعول به)، زيدت شبه الجملة للتخصيص، وقُدِّمت على المفعول اهتماماً بها فأصبحت الجملة (تحس منهم أحداً) ثم طرأ عليها تحويل بزيادة (من) المؤكدة، والآية استئناف مقررٌ لمضمون ما قبله، والاستفهام في معنى النفي أي ما تشعر بأحدٍ منهم[1]، فأصبحت الجملة التحويلية (هل تحسُّ منهم من أحد) وتمثيلها كما يأتي:



4.6.4 اللام

وتكون اللام مزيدةً للتأكيد إذا جاءت معترضة بين الفعل ومفعوله، وقد صرّح الزمخشري بتلك الفائدة في تفسيره لقوله تعالى: **[**يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ**]** [النساء:26] بأنَّ التقدير يريدُ اللهُ أن يبيّن لكم، فزيدت اللام مؤكّدة لإرادة التبيين، كما زيدت في (لا أبا لك) لتأكيد إضافة الأب[2]، وقد نصّ صاحب الجنى الداني على أنها في الآية السابقة زائدة[3]، ويقرّر ابن هشام[4] زيادتها في الآية السابقة، وكذلك في قوله تعالى: **[**اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُم**]**[الأنبياء: 1] وقوله تعالى: **[**وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**]** [الأنعام: 71].

---

(1) الألوسي، روح المعاني، 9/ 459.

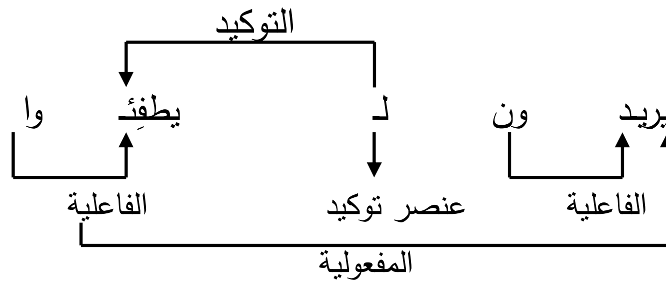
(2) الزمخشري، الكشاف، 1/ 501.

(3) المرادي، الجنى الداني، 121.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 285.

وينقل الزركشي عن المبرد أنّه عدّ اللام في قوله تعالى: [رَدِفَ لَكُم] زائدة للغرض نفسه، والدليلُ على أنّ اللام تأتي للزيادة أنها ثبتت في قوله تعالى: [وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ] [الزمر: 12] وحُذِفتْ من قوله تعالى: [وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ] [النحل: 91] فما كان دخولها في الآية الأولى إلا لغرض التوكيد[1]، ومما جاء في القرآن على ذلك قوله تعالى: [يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ] [الصف: 8].

فالبنية العميقة للآية (يريدون أن يطفئوا) وهي مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به) طرأ عليها تحويلٌ بزيادة اللام مع المفعول وهذه اللام زيدت مع فعل الإرادة تأكيداً له، لما فيها من معنى الإرادة، كما زيدت في (لا أبا لك) تأكيداً لمعنى الإضافة[2]، فاستترت (أَنْ) وجوباً بعد دخول اللام، فأصبحت البنية السطحية (يريدون ليطفئوا) وتمثل كما يأتي:



5.6.4 لا

تأتي لا في الكلام لمعانٍ مختلفة يحددها السياق الذي تردُ فيه، فتكون ناهية نحو قوله تعالى: [لَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ] [الشعراء: 213]، ونافية نحو قوله تعالى: [وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ][آل عمران: 57]، ونافية للجنس نحو قوله تعالى: [لاَ رَيْبَ فِيهِ][البقرة: 2] إلى غير ذلك من المعاني التي تتعاقب عليها، إلا أنها تأتي في بعض الحالات حرفاً زائداً يصحّ الكلام بدونه، وقد جعلوها في هذه المواطن مزيدة بغرض التوكيد، وقد

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 85- 86.

(2) الزمخشري، الكشاف، 4/ 525.

أثبت هذا المعنى لها النحاةُ والمفسّرون، فيذهب أبو عبيدة[1] إلى أنّ (لا) في قوله تعالى: [مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ] [الأعراف: 12] جاءت لتوكيد النفي، وكذلك فعلَ الزجاج[2] الذي يرى أنها دخلت توكيداً بعد القسم في قوله تعالى: [فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النجومِ] [الواقعة: 75].

وإلى هذا ذهب الزمخشري[3]، إذ جعل (لا) حرف صلة وأنّ فائدتها توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه، وقد أشار السيوطي[4] إلى هذا المعنى، ونقل عن ابن جني أنّ (لا) موكّدة قائمة مقام إعادة الجملة مرّة أخرى.

أما مواطن زيادتها[5] فتُزادُ مع الواو بعد النفي كقوله تعالى: [وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ] [فصلت: 34]، وتُزاد بعد أن المصدرية كقوله تعالى: [لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ] [الحديد: 9]، ويُستَدَلُّ على زيادتها هنا بقراءة ابن عباس وعاصم والحميدي (ليعلم أهل الكتاب) بإسقاط (لا)، وتزاد قبل القسم في نحو قوله تعالى: [فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ] [المعارج: 40].

ويردّ ابن يعيش الاعتراض على أنّ الزيادة إنما تقع في أثناء الكلام وأَواخره ولا تقع في أوله، بأنّ القرآن كله جملة واحدة كالسورة الواحدة[6]، ومن الأمثلة كذلك على مجيء (لا) زائدة للتوكيد مع القسم قوله تعالى: [**لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**] [القيامة: 1].

فالبنية العميقة للآية (أقسمُ) وهي مكوّنة من (فعل وفاعل مستتر) طرأ عليها تحويلٌ بزيادة شبه الجملة لتخصيص القسم بالمقسم به، فأصبحت (أقسم بيوم القيامة) ثم أريد توكيد هذا القسم فزيدت (لا)، وإدخالها على فعل القسم مستفيضٌ في كلام

---

(1) التيميّ، مجاز القرآن، 1/ 26.

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 5/ 115.

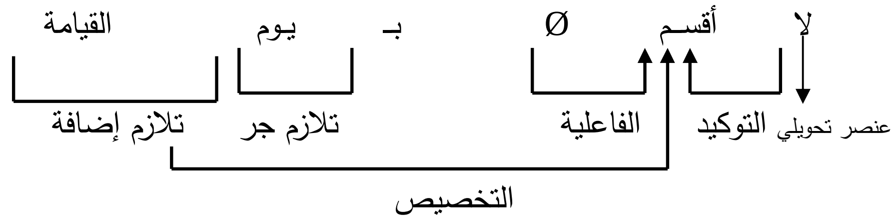
(3) الزمخشري، الكشاف، 2/ 89.

(4) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 2/ 271.

(5) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 78- 80.

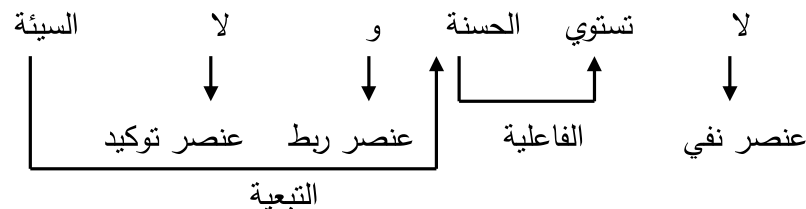
(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 8/ 109.

العرب وأشعارهم، وفائدتها توكيد القسم[1]، فأصبحت البنية السطحية (لا أقسم بيوم القيامة) وتمثيلها كما يأتي:



ومن الأمثلة على دخولها على غير القسم قوله تعالى: **[وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ]** [فصلت: 34].

فالبنية العميقة (تستوي الحسنة والسيئة) وهي مكونة من (فعل+ فاعل+ اسم معطوف على الفاعل)، طرأ عليها تحويلٌ لنقل المعنى من الإثبات إلى النفي فدخلت (لا) النافية في صدرها فأصبحت (لا تستوي الحسنة والسيئة)، ولما أريد توكيد معنى النفي جيء بـ (لا) بعد حرف العطف، ودخولها في النفي يكون لتأكيد معناه[2]، ويرى ابن عطية أن دخول (لا) إنما هو على هيئة التكرار[3]، فلا حاجة لتكرار الفعل (تستوي) مرّة أخرى، فأصبحت البنية السطحية (لا تستوي الحسنة ولا السيئة) وتمثيلها كما يأتي:



ومنه قوله تعالى: **[مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ]** [الأعراف: 12]

فالبنية العميقة للآية (مَنَعَ الكِبْرُ إبليسَ أن يسجد) وهي جملة توليدية فعليه مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول أول+ مفعول ثان مصدر مؤول) تم إحلال الضمير

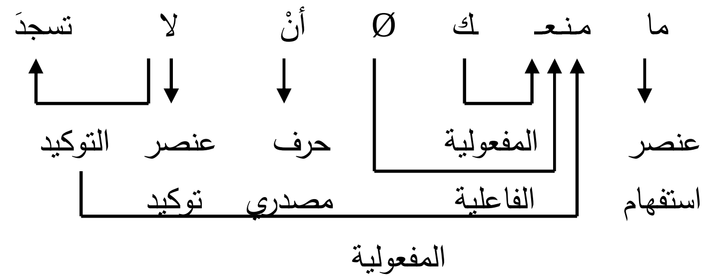
---

(1) الزمخشري، الكشاف، 4/ 658.

(2) الأندلسي، البحر المحيط، 9/ 26.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز، 5/ 16.

محل الاسم الظاهر، واستتر الفاعل لدلالة السياق عليه فأصبحت (منعكَ أن تسجد)، ثم طرأ عليها تحويلٌ بزيادة عنصر الاستفهام في صدرها الذي نقل الجملة من الإخبار إلى الاستفهام، ثم طرأ عليها تحويلٌ نهائي بدخول (لا) الزائدة بعد (أنْ) المصدرية وفائدتها توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه كأنه قيل: ما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك إذ أمرك به الله وأوجبه عليك؟[1]، ويمكن تمثيل البنية السطحية كما يأتي:



6.6.4 أنْ و إنْ (الزائدتان)

والتوكيد بهما أقلّ منه بالثقيلتين، أما (أنْ) الخفيفة فتقع زائدة توكيداً كقولك: لما أن جاء ذهبتُ؛ ذلك أنها لو حذِفَت لم تخلِلْ بالمعنى[2]، وإلى هذا المعنى يشير الرّماني[3] مستشهداً بقوله تعالى: [وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ] [العنكبوت: 33]، ويقررُّ ابن يعيش بأنها تزاد توكيداً للكلام[4]، ولا معنى لـ (أنْ) الزائدة عند صاحب المُغني غير التوكيد[5].

وأما مواطن زيادتها[6] فتزادُ بعد لمّا الظرفية كقوله تعالى: [فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ] [يوسف: 96] ونحو قوله تعالى: [فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا]

---

(1) الزمخشري، الكشاف، 2/ 89.

(2) المبرد، المقتضب، 1/ 49.

(3) الرماني، معاني الحروف، 6.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 8/ 130.

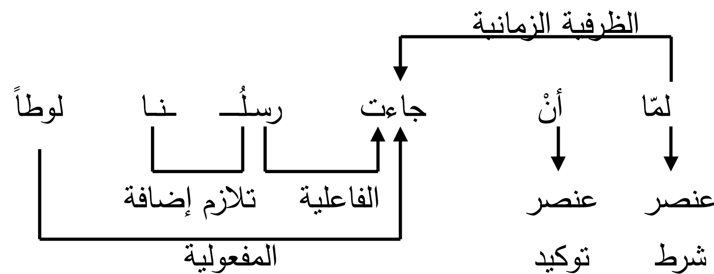
(5) ابن هشام، مغني اللبيب، 52.

(6) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 76.

[القصص: 19]، أما دليلُ مجيئها زائدةً للتوكيد فهو أنّها تثبت في آيةٍ من القرآن الكريم وتحذف منها في موطن آخر، وذلك نحو قوله تعالى: [ولما أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ] [العنكبوت: 33]، وقوله تعالى: [ولما جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ] [هود: 77].

أما (إنْ) الخفيفة فتطّرد زيادتها مع ما النافية، والفراء يرى أنّ (إنْ) الخفيفة زائدة جمعوا بينها وبين ما النافية تأكيداً للنفي، وهذا بمنزلة تكرارها[1] ومن ذلك قوله تعالى: [وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ] [الأحقاف: 26]، وهو الموضع الوحيد الذي ذكرت فيه (إنْ) زائدة للتأكيد في الكتاب العزيز.

فالبنية العميقة في قوله تعالى: **[وَلَمَّا أَنْ جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ]** هي (جاءت رسلنا لوطاً) وهي جمل توليدية فعلية مكونة من (فعل+ فاعل+ مفعول به) طرأ عليها تحويلٌ بزيادة (أنْ) الخفيفة للتوكيد، و(أن) حرف صلة أكدّ وجود الفعلين مترّتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وُجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: كما أحسّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث[2]، وزيادة (أنْ) بعد (لما) مطّردةٌ للتأكيد[3]، فأصبحت البنية السطحية (لما أن جاءت رسلنا لوطاً) وتمثيلها كما يأتي:



(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/ 75.

(2) الزمخشري، الكشاف، 453/3.

(3) الحلبي، الدر المصون، 19/9.

7.6.4 ما

تكون (ما) زائدةً في الكلام إذا صحّ الكلام بدونها، فيكون حينئذٍ دخولها كخروجها، إلّا أنّ وجودها في التركيب يعطيه مزيّة توكيد لا تكون بخروجها منه، ويرى الزجاج[1] أن (ما) قد دخلت للتوكيد في قوله تعالى: [فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ] [المائدة: 13] وتقدير الكلام فبنقضهم ميثاقهم، وإلى هذا المعنى أشار صاحب مشكل إعراب القرآن[2] في إعرابه لقوله تعالى: [فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ] [آل عمران: 159] إذ جعل (ما) زائدة للتوكيد.

أما هيئة زيادتها في الكلام فهي على ضربين: كافة وغير كافة، فأمّا الكافّة فتدخل على الاسم والفعل والحرف، فتكفّ ما تدخل عليه عمّا كان يحدث فيه قبل دخولها من العمل، وليست (ما) في هذا المقام مؤكّدة، أما مجيئها زائدة للتوكيد فيكون إذا جاءت غير كافة[3]، ومن ذلك وقوعها بعد الخافض حرفاً كان أو اسماً، فالحرف الخافضُ نحو قوله تعالى: [عَمَّا قَلِيلٍ] [المؤمنون: 40] والاسم نحو قوله تعالى: [أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ] [القصص: 28]، وتُزاد بعد أداة الشرط جازمة نحو قوله تعالى: [أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ] [النساء: 78] أو غير جازمة نحو قوله تعالى: [حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُوهَا] [فصلت: 20]، وتزاد كذلك بين المتبوع وتابعه نحو قوله تعالى: [مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً] [البقرة: 26] ويؤيد زيادتها في هذه الآية سقوطها في قراءة ابن مسعود (مثلاً بعوضة)، وقيل في قوله تعالى: [فَقَلِيلاً مَّا تُؤْمِنُونَ] [الحاقة: 41] بأنها زائدة لمجرّد تقوية الكلام[4].

فالبنية العميقة في قوله تعالى: **[فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ]** [آل عمران: 159] هي (لنتَ) وهي جملة توليدية فعلية مكونة من (فعل + فاعل)، زيدت عليها (برحمةٍ) و (من الله) و (لهم) لإفادة التخصيص فأصبحت (لنت لهم برحمة من الله)،

---

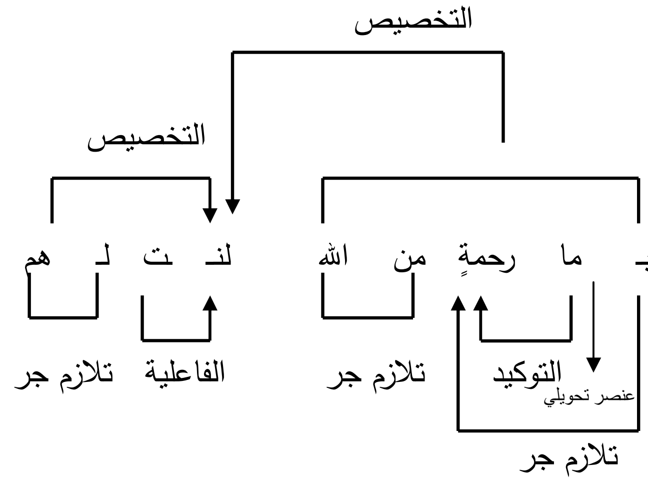
(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 2/ 127.

(2) القيسي، مشكل إعراب القرآن، 1/ 178.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 8/ 131- 133.

(4) الزركشي، البرهان، 3/ 77.

ثم طرأ عليها تحويلٌ بتقديم شبه الجملة اهتماماً بها وتوكيداً؛ لأن العرب إن أرادت العناية بشيءٍ قدمته فأصبحت (برحمةٍ من الله لنت لهم)، ثم طرأ عليها تحويلٌ آخر بزيادة (ما) بين الجار والمجرور، وهي زائدة للتوكيد وللدلالة على أنّ لينَه عليه الصلاة والسلام لهم ما كانَ إلّا برحمة من الله[1]، ويمكن تمثيل البنية السطحية كما يأتي:



يتبين لنا بعد هذا العرض المفصّل لهذه الأدوات التي تدخل زيادةً على التركيب الجمليّ، أنّ هذه الحروف عناصر تحويل تؤدي معنى التوكيد في السياق الذي تردُ فيه، فتنقل الجملة التوليديّة من الإخبار إلى صورةٍ تحويليّة تفيد معنى التوكيد، سواءٌ أكانت أدوات مختصّة بالدخول على الجملة الاسمية، أم كانت مختصّة بالدخول على الفعلية، أم كانت حروف صلة.

وعلى الرغم من الخلاف القائم بين أهل اللغة حول بعض هذه الأدوات في أصل تركيبها، إلّا أنّ الاتفاق حاصلٌ حول المعنى الذي تفيده في السياق الذي تردُ فيه، وإننا نجدُ أنفسنا على معنىً بدخول هذه الأدوات لا نقفُ عليه بخروجها؛ مما يجعلنا نحكم عليها بأنها عناصر تحويل فاعلة في التركيب، تعطي للسياق دلالة جديدة لا تكون بخروجها منه.

أما بالنسبة لحروف الزيادة المسمّاة عند القدماء بـ (حروف الصلة)، فإنها عناصرُ تحويليةٌ تُزادُ لضربٍ من التأكيد، وليس معنى الزائد أنّ دخوله كخروجه من

---

[1] الحلبي، الدّر المصون، 3/ 461.

غير إحداث معنى، بل إنّ وجودها في السياق يكون لفائدةٍ لا تتحققّ بخروج هذه الحروف، وفيما يتعلق بوقوع الزائد في القرآن الكريم فإنّ معظم العلماء والمفسرين على إثبات ذلك؛ إذْ جاء على نحوٍ لا يمكن إنكاره.

الخاتمة

ختاماً، فإنّ هذه الدراسة قد توصلت إلى نتائج نلخّصها بما يأتي:

1. إنّ أسلوب التوكيد من أكثر الأساليب اللغوية التي حظيت باهتمام اللغويين والبلاغيين على السّواء؛ لما له من دور مهمٍّ في أداء المعنى بالصورة التي يريدها المتكلم، بحيث يقع عند المخاطب أحسنَ موقع.
2. لا يقتصر أسلوب التوكيد على التوكيد التابع أو ما يسمّى بـ (التوكيد الصناعي)؛ بل إنّ هناك طرقاً شتّى يُؤدى بها هذا الأسلوب.
3. إنّ خضوع النحاة العرب لنظرية العامل جعلهم يقصرون بحثهم على التوكيد التابع؛ إذ كانت الحركة الإعرابية هي الأساس الذي اعتمدوه في تصنيفهم، فأهملوا بذلك أنواع التوكيد الأخرى.
4. تناول النّحاة أسلوب التوكيد بصورة مختلفةٍ عن تناول البلاغيين له، إذ كانوا يهتّمون بالصنعة اللفظية، بينما وجّه أهل البلاغة اهتمامهم للمعنى.
5. يفيد التوكيد اللفظي تقرير المؤكّد وتثبيته لدى السامع، بينما يرفعُ التوكيد المعنوي توهّم عدم إرادة العموم، ويرفع كذلك المجاز عن ذات المؤكدّ.
6. يُؤكّد الضمير بضمير مثله، ويؤكّد كذلك بالظاهر، لكنّ النحاة القدماء اشترطوا في الظاهر أن يكون من ألفاظ التوكيد المعنوي، ولكنّنا نؤيّد جواز تأكيد الظاهر بالمضمر بخلاف ما عليه القدماء ، ونؤيّد كذلك جواز توكيد المضمر بالظاهر مطلقاً ؛ ذلك أن المضمر هو الظاهر نفسه، ووجدنا في كلام العرب ما يُؤكّدُ ذلك، فلغة (أكلوني البراغيث) خير شاهد على ذلك، وأمثلتها في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف وافرة.
7. يُعدُّ المصدرُ عنصراً تحويلياً مؤكّداً سواءٌ أذُكِرَ الفعلُ معه أم لم يذكر، ويدخل في حكمه تلك الألفاظ التي تنوب عنه، فهي مؤكِّدَة كذلك.
8. تكون الفضلات عناصر تحويل توكيدية إذا جاءت مقرّرة لمعنىً تقدّم عليها في سياقها، وإذا لم يُفدِ دخولها معنى جديداً، لأنها بهذا المعنى الجديد تكون ألفاظاً مؤسِّسةً لا مؤكّدة.

9. أبرزت الدراسة رأي المعاصرين في أنّ الجملة الاسمية هي التي يكون فيها المسند اسماً، بينما تعدُّ فعلية إذا كان المسند فيها فعلاً، سواءٌ أتقدّم عليه الفاعل أم تأخّر.

10. التفتت الدراسة إلى التحويل بالرتبة الذي يُؤدّي معنى التوكيد، إذ يكون بتقديم بعض أجزاء التركيب على بعضها الآخر جوازاً، ولم تتطرق الدراسة إلى التقدّم الإجباري؛ لأنه نمط أصيل سارت عليه العربية، ولا يُستفادُ منه معنى التوكيد.

11. يُقدَّم الاسم المشغول عنه اهتماماً به وتوكيداً له، ثم يتبعه ضمير يعود عليه ويكون توكيداً له، وليس مفعولاً كما يرى النحاة القدماء.

12. تقرّر الدراسة المبدأ القائل إنّ الزيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى، وأنّ كل أداة تدخلُ التركيب تعدُّ عنصراً تحويلياً ينقل العبارة إلى معنى جديد تصبح الجملة معه تحويليّة مفيدة للتوكيد.

13. قسّمت الدراسة عناصر الزيادة إلى أدوات مختصّة بالجملة الاسمية، وأخرى مختصة بتوكيد الجملة الفعلية، وأدوات غير مختصة تؤكّد الجملتين على السواء.

14. خلصت الدراسة إلى إثبات وقوع الزائد في القرآن الكريم، وأنّ هذه الحروف المزيدة (حروف الصلة) قد أفادت معنىً جديداً لا يتوفر عليه السياق بخروجها منه، فلم تكن الزيادة بمعنى أنّ دخولها كخروجها كما يفهم البعضُ، بل إنّها تُزاد لضرب من التأكيد.

15. تقدّر الدراسة الدور المهم الذي نهضت به النظرية التوليدية التحويلية في تفسير العملية الكلاميّة بدءاً بالفكرة الكامنة في الدماغ، مروراً بالقوانين التحويلية التي تؤثر فيها، وصولاً إلى المعنى المراد الذي تجسّده الفونيمات في الواقع المادي الفونتيكي.

16. إن طريقة التشجير التي اعتمدتها الدراسة في تحليل الجمل ساهمت بشكل كبير في الربط بين الجانبين: التركيبي والدّلالي للعبارة القرآنية، وساعدت كذلك في إبراز المعنى الذي اكتسبته الجملة التحويلية بفعل عناصر التحويل الطارئة عليها.

المراجع

ابن الأثير، ضياء الدين بن الأثير نصر الله بن محمد (637هـ)، (د.ت)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ط).

الأخفش، أبو الحسن المجاشعي (الأخفش الأوسط)، 1990م، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمد قراعة، مكتب الخانجي، القاهرة، ط1.

الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (321هـ)، 1987م، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.

الأزهري، خالد عبدالله (905هـ)، 2000، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (900هـ)، 1988، **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله (1270هـ)، 1994، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد (577هـ)، 2003م، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، المكتبة العصريّة، ط1.

الأندلسي، أبو حيّان محمد بن يوسف، (745هـ)، 1999م، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط).

أنيس، إبراهيم، (د.ت)، **الأصوات اللغوية**، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، (د.ط).

أنيس، إبراهيم، 1978م، **من أسرار العربيّة**، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط6.

برجشتراسر، 1982م، **التطور النحوي للغة العربيّة**، أخرجه وعلّق عليه: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط).

بناني، محمد الصغير، 1985م، **المدارس اللسانيّة في التراث العربي**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، (د.ط).

بو معزة، رابح، 2008م، **التحويل في النحو العربي**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1.

تـاج، عبـد الـرحمن، حـروف الزيـادة وجـواز وقوعهـا فـي القـرآن، **مجلـة مجمـع اللغـة العربية**، القاهرة.

تشومسكي، نعوم، 1987، **البنى النّحويّة**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ط1.

تشومسكي، نعوم، (د.ت)، **جوانب من نظرية النحو**، ترجمة مرتضى باقر، وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، (د.ط).

التميمي، جابر عبدالأمير، 2003م، **جذور النظرية التوليديّة في كتاب سيبويه**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى (209هـ)، 1961م، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط).

الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن (471هـ)، 1992م، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، (د.ت)، **الخصائص**، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط4،

ابـن جنـي، أبـو الفـتح عثمـان بـن جنـي (392هـ)، 2000، **سـر صـناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، (د.ت)، **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط).

الجوجري، شمس الدين محمد بن عبدالمنعم (889هـ)، 2004م، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: نواف الحارثي، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، ط1.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (393هـ)، 1987م، **الصحاح**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4.

حسان، تمام، 2006م، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، عالم الكتب، ط5.

حسن، عباس، (د.ت)، **النحو الوافي**، دار المعارف، ط15.

الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (السمين الحلبي)، 756هـ، (د.ت)، **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخّراط، دار القلم، دمشق، (د.ط).

خرما، نايف، 1978م ، **أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (د.ط)،.

الخولي، محمد علي، 1981م، **قواعد تحويليّة للغة العربيّة**، دار المريخ، السعودية، الرياض، ط1.

الدرويش، محيي الدين، 1994م، **إعراب القرآن وبيانه**، دار الإرشاد، حمص، سوريه، ط4.

الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (666هـ)، 1999م، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط5.

الرازي، فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر (606هـ)، 1999م، **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3،

الرازي، فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر (606هـ)، 2004م، **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تحقيق: نصر الله حاجي مُفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1.

الرافعي، مصطفى صادق، 2005، **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

الرضيّ، محمد بن الحسن الأستراباذي (686هـ)، 1993م، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن الحفظي، جامعة الإمام محمد سعود، السعودية، ط1.

زاهد، زهير غازي، 2012م، **في النص القرآني وأساليب تعبيره**، دار صفاء للنشر، عمان، ط1.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق الملقب بمرتضى (1205هـ)، (د.ت)، **تاج العروس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط).

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، (311هـ)، 1988، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1.

الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (337هـ)، 1985، **اللّامات**، تحقيق: زكي المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2.

الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(337هـ)، 1984، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله (794هـ)، 1957م، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط1.

الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله (794هـ)، 1994، **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، ط1.

زكريا، ميشال، 1986م، **الألسنيّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة (النظريّة الألسنيّة)**، المؤسسة الجامعيّة للدراسات، بيروت، ط2.

زكريا، ميشال، 1986م، **الألسنيّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة (الجملة البسيطة)**، المؤسسة الجامعيّة للدراسات، بيروت، ط2.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو (538هـ)، 1987، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمرو (538هـ)، 1993م، **المفصّل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1.

السامرائي، إبراهيم، 1980م، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.

السامرائي، فاضل صالح، 2000م، **الجملة العربيّة والمعنى**، دار ابن حزم، بيروت، ط1.

السامرائي، فاضل صالح، 2003م، **معاني النحو**، شركة العاتك للنشر، القاهر، ط2.

ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (316هـ)، (د.ت)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د.ط).

السعران، محمود، 1997، **علم اللغة مقدمّة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، 1988م، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، (385هـ)، 1974، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للنشر، القاهرة، (د.ط).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، 1974، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (911هـ)، 1998، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (911هـ)، (د.ت)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة الوقفيّة، مصر، (د.ط).

الشريف الجرجاني، علي بن محمد (816هـ)، 1983م، **التعريفات**، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.

الشعيبي، وفيق مصطفى، 2008، **أساليب التوكيد في القرآن الكريم**، دار الفلاح، ط1.

الصّبان، أبو العرفان محمد بن علي (1206هـ)، 1997م، **حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك**، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.

الطيب، بلقيس بنت محمد، 1429هـ، **التوكيد بالجملة الإسميّة دراسة بلاغيّة**، بحث منشور في مجلة الإمام، العدد السادس.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور، 1984م، **التحرير والتنوير**، الدار التونسيّة للنشر، تونس، (د.ط).

عبابنة، يحيى، 2006م، **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري**، دار عالم الكتب الحديث، ط1.

عبابنـة، يحيـى، 2008م، **علـم اللغـة المعاصـر**، دار الكتـاب الثقـافي، الأردن، إربـد، (د.ط).

عبابنة، يحيى، 2014، **النحو العربي المقارن دراسة تاريخية مقارنة في ضوء اللّغات السامّية واللهجات العربية القديمة**، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إربد، ط1.

عبد التواب، رمضان، 1997، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

عبداللطيف، محمد حماسة، 2006م، **من الأنماط التحويليّة في النحو العربي**، دار غريب للنشر، مصر، (د.ط).

العتابي، أحمد كاظم، (2006) **رؤية في المنهج التوليدي**، بحث منشور في مجلة كلية التربية، العدد6، جامعة واسط.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (669هـ)، 1962م، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، مطبعة دار الكتب، العراق، (د.ط).

عُضيمه، محمد عبدالخالق، (د.ت)، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة، (د.ط).

ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب (542هـ)، 2001م، **المحرر الوجيز**، تحقيق: عبدالسلام محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.

ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي (769هـ)، 1980م، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط20.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (616هـ)، (د.ت)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: على البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي، (د. ط).

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (616هـ)، 1995م، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبدالله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1.

عمايرة، خليل، (د.ت)، **أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي**، جامعة اليرموك، (د.ط).

عمايرة، خليل، 1984م، **في نحو اللغة وتراكيبها**، عالم المعرفة للنشر، السعوديّة، ط1.

عمايرة، خليل، 1987م، **في التحليل اللغوي**، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1.

عمايرة، خليل، 2004م، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي**، دار وائل، ط1.

عمر، أحمد مختار، (د.ت)، **أسس علم اللغة**، عالم الكتب، ط8.

عيد، محمد، (د.ت)، **النحو المصفّى**، مكتبة الشباب، (د.ط).

الغلاييني، مصطفى، 1993م، **جامع الدروس العربيّة**، المكتبة العصرية، بيروت، ط28.

أبو الفتوح، محمد حسين، 1995م، **أسلوب التوكيد في القرآن الكريم**، مكتبة لبنان، لبنان، ط1.

فدا، هيفاء عثمان، 2000، **زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم**، مكتبة القاهرة للكتاب، مصر، ط1.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ)، (د.ت)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد النجاتي ومحمد النجار وعبد الفتاح الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170هـ)، (د.ت)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، دار الهلال، (د.ط).

فندريس، جوزيف، 1950، **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر (د.ط).

القرطبي، شمس الدين محمد بن أحمد (671هـ)، 1964م، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2.

القزويني، أبو المعالي، محمد بن عبد الرحمن بن عمر (739هـ)، (د.ت)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (437هـ)، 1984م، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.

ابن قيم الجوزيّة، محمد بن أبي بكر، (751هـ)، (د.ت)، **بدائع الفوائد**، دار الكتاب العربي، بيروت.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحنفي (1094هـ)، (د.ت)، **الكليّات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط).

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (672هـ)، (د.ت)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى، ط3.

المبرّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (285هـ)، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، (د.ط)،

مجمع اللغة العربية، (د.ت)، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، القاهرة، (د.ط)،

المخزومي، مهدي، 1986م، **في النحو العربي**، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (749هـ)، 1992، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم (749هـ)، 2008، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط1.

المسيري، منير محمود، 2005م، **دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1.

المطردي، عبدالرحمن، 1986م، **أساليب التوكيد في القرآن الكريم**، الدار الجماهيريّة للنشر، ليبيا، طرابلس، ط1.

الملخ، حسن خميس، 2000م، **نظرية التعليل في النحو العربي بين النحاة القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (711هـ)، 1414هـ، **لسان العرب**، مذيل بحواشي اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3.

ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (761هـ)، 1981، **الإعراب عن قواعد الإعراب**، تحقيق: علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1.

ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (761هـ)، 1985م، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6.

ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (761هـ)، (د.ت)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ط).

ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (761هـ)، (د.ت)، **متن شذور الذهب**، مطبعة البابي الحلبي، (د.ط).

ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (761هـ)، (د.ت)، **قطر الندى وبل الصدى**، دار العصيمي، ط1.

ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (761هـ)، (د.ت)، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، (د.ط).

ابن الوراق، محمد بن عبدالله بن العباس (381هـ)، 1999م، **علل النحو**، تحقيق: محمود الدرويش، مكتبة الراشد، الرياض، ط1.